

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد الثالث سبتمبر 2016



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر   سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الثالث سبتمبر 2016

محتويات العدد

رؤية معرفية:

ملف العدد: في قضايا الاقتصاد السياسي الدولي المعاصرة:

قضايا وأحداث :

عروض كتب ومقالات:

رؤية معرفية

العلاقة بين الاقتصاديات الدولية والسياسات الدولية:
المنظورات الكبرى، ودلالة الخبرات التاريخية

مدحت ماهر الليثي*

مقدمة

يقصد بالاقتصاد السياسي الدولي تحديد طبيعة العلاقة بين الاقتصادي والسياسي في تشكيل وتطور الظاهرة الدولية وتحولات النظام الدولي، ضمن المراحل المختلفة لتطور هذا النظام وما يصاحب ذلك ويلاحقه من رؤى ومدارس فكرية ومنظورات علمية، فضلًا عن إدراكات القوى الفاعلة لهذه العلاقة وتأثيرها. وبداية يجدر ملاحظة أن ظاهرة الاقتصاد السياسي —كواقعة— هي قديمة قدم الاجتماع البشري، ونشوء الظاهرتين السياسية والاقتصادية، سواء على المستوى الداخلي أو فيما بين الكيانات السياسية؛ خاصة فيما عرف تاريخيًا بالتجارة الدولية.

وكذلك فإن الاهتمام والتفكير في هذه الظاهرة قديم قدم الفكرين السياسي والاقتصادي ومن قبل نشوء العلمين مستقلين في القرنين الأخيرين. ومن ثم فإن دراسة هذه الظاهرة — سواء في الواقع/ التاريخ، أو الفكر والتنظير والعلم — تتطلب مراجعة لكل المسارين المتوازيين: **التاريخ ومدلولات خبرته الغربية، والفكر ومدارسه ثم المنظورات العلمية خاصة داخل حقل العلاقات الدولية الذي تأسس في الربع الأول من القرن العشرين في منظوره ومحضنه الغربي**.

ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى أن مجال الاقتصاد السياسي الدولي يفترض رفضًا للفصل الحاد أو الباتّ بين الاقتصادي والسياسي، بين السياسات العليا والسياسات الدنيا، وعلى الصعيد الدولي يصل كذلك بين الداخل والخارج، كما يطرح إشكالية العلاقة بين المعرفة (الفكر، التنظير، العلم) والسلطة (الداخلية والدولية)، ويختبرها، ويشير أيضًا إلى العلاقة الجدلية والتأثير المتبادل ما بين هيكل النظام السياسي الدولي وقواه وتفاعلاته وعملياته وأدواته من جهة ومثيلات ذلك على صعيد هيكل النظام الاقتصادي الدولي، ويتساءل عن إمكانية النظر الجامع الواصل بين النظامين من منظور ذي قدرة تفسيرية وتحليلية مكافئة، وليس التناظر بين إجابات على سؤال: أيهما يؤثر على الآخر: السياسة أم الاقتصاد.

وبناء على ما سبق، يمكن شرح طبيعة العلاقة بين الاقتصاديات والسياسات الدولية وكونها تتخذ صورة طريق ذي اتجاهين، على مستويات (السياسة الخارجية لدولة، أو المشكلات والتحديات الدولية ذات الطبيعة المزدوجة أو الطبيعة الاقتصادية المؤثرة سياسيًا والعكس، أو على المستوى الثالث المعني بالنظام الدولي: هيكله وقواه وتحولاته وخصائصه)، وسوف نركز في هذه الورقة على المستوى الثالث من خلال نقطتين:

أ) التطور التاريخي ودلالته على أنماط هذه العلاقة، وفق الخبرة الغربية التاريخية.

ب) تفسير المنظورات الكبرى الغربية في علم العلاقات الدولية لهذه العلاقة ودراسة الاقتصاد السياسي الدولي.

أولًا– دلالة الخبرة التاريخية لتطور النظام الدولي حول أنماط العلاقة بين الاقتصاديات والسياسات الدولية بالنسبة لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي:

وفي هذا يمكن التمييز بين أكثر من ثماني مراحل تاريخية متتالية في التاريخ (الأوروبي– الغربي) تعكس أنماطًا مختلفة للعلاقة المقصودة بدءًا من القرن الخامس عشر وحتى العقد الأول من الألفية الثالثة:

---

*باحث في العلوم السياسية، المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

1. المرحلة الأولى ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر الميلاديين (مرحلة تنافس القوى المتعددة):

وهي المرحلة التي شهدت نشأة الدولة القومية وحركة الكشوف الجغرافية، والنهضة الأوروبية فكريًا وسياسيًا وصناعيًا وعسكريًا ومن ثم التوجه إلى تكريس هيمنة أوروبية على العالم، تنافست فيها قوى متعددة (بريطانيا، فرنسا، البرتغال، إسبانيا، هولندا...). وكانت التجارة الدولية هي الظاهرة الدولية الأساسية التي تعبر عن الصلة بين الاقتصادي والسياسي في المجال الدولي، بل هي التي قادت ونشرت الموجة الاستعمارية الكبرى لبقية العالم (الجديد والقديم). ومن ثم عرفت هذه المرحلة بتنافسية القوى المتعددة، والصعود القومي المتدرج، وسيادة المذهب التجاري (الماركنتيلي) الذي برَّر اجتماع القوة القومية والثروة القومية بيد (الدولة)، وقيادة السياسات الدولية للاقتصاديات الدولية من منطلق القوة غاية ووسيلة. وعليه تشكل النظام الاقتصادي الدولي وفق الأوضاع والتوجهات السياسية للدول الأقوى (الأوروبية) ومتنافساتها وموازين القوى بينها. بينما بقيت معظم الدول والكيانات السياسية خارج الهيكلين؛ حيث إنها إما ضعيفة ومتخلفة جدًّا ومن ثم تابعة بالقوة، أو مستعمَرة استعمارًا مباشرًا.

فالنمط السائد هو تبعية الجانب الاقتصادي - قضايا وهيكلًا وعمليات وقوى وتوازنات - للجانب السياسي المتمثل في العلاقات السياسية الدولية (ضمن النطاق الأوروبي) وتوازناتها، وذلك في إطار تنافس قوى متعددة وتغير التوازن الدولي بينهما.

2. المرحلة الثانية: مرحلة القرن التاسع عشر (السلام البريطاني):

وهي امتداد للمرحلة السابقة مع تغير أساس يتمثل في ظهور القيادة المهيمنة على النظام الدولي سياسيًا (استعماريًا وضمن النطاق القارّي الأوروبي) متمثلة في القوة البريطانية، مع استمرار التنافسية المتعددة لكن تحت السيادة والهيمنة البريطانية التي عملت على تنظيم التفاعلات والتوازنات الاقتصادية الدولية ضمن أو تحت شعار (حرية التجارة الدولية) لكن في الحقيقة بمشروطية تحقيق المصالح البريطانية ثم الأوروبية أولًا. الأمر الذي تزامن مع صعود الفكر الليبرالي الكلاسيكي بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين على يد سميث وريكاردو البريطانيين. ومن ثم استمرت الحقيقة الدولية التي تؤكد أن السياسات هي التي تحدد الاقتصاديات مع تطورين أساسيين في ظل وجود القيادة البريطانية: اعتبار الاقتصاديات جزءًا من مفهوم القوة بمعنى أن القدرات الاقتصادية تؤثر على صورة الهيكل السياسي للنظام الدولي، والثانية تُغلف ذلك بشعار ليبرالي يدّعي أن حرية التجارة الدولية لا تخضع لموازين وإملاءات القوة السياسية، إنما لآليات السوق على نحو ما سيرد. وهو الأمر الذي كان يعني — ضمنًا - أن السياسة لا تؤثر على الاقتصاد، وهي مقولة غير دقيقة؛ لأن هيمنة القوة القائدة هي التي فرضت — فكرًا وممارسةً - صعود "تحرير التجارة الدولية" وهو ما يصب في صميم مصلحة هذه الهيمنة.

3. المرحلة الثالثة من نهايات القرن 19 وحتى اندلاع الحرب الأولى (1870– 1914) (التغير في توازن القوى المتعددة):

تبدأ هذه المرحلة بتحولات مهمة في موازين القوى السياسية، مع بروز التحدي للقوة البريطانية (الأوروبية) داخل أوروبا وعبر الشرق والغرب لا سيما من قوى: ألمانيا، والولايات المتحدة، واليابان ولقد أدى ذلك إلى عودة نظام التنافس الدولي السياسي فالاقتصادي، وتناوبَ العاملان درجات من التأثير، لكن في ظل هيمنة العامل السياسي المدعوم بأولوية القوة العسكرية والصناعية معًا. وتعد هذه المرحلة هي ذروة التحول عن نظام تقليدي محدود القوة بصفة عامة، وإن تأطر بفعل القدرات النسبية لقواه، خاصة القوة العسكرية وتقنياتها وما يترتب عليها من قوة سياسية. ومن ثم، استمرار نمط تبعية الاقتصاديات للسياسات في إطار نظامٍ دولي كان في طور التحول الكبير إلى نظام سياسي بديل.

4. المرحلة الرابعة: بين الحربين العالميتين 18- 1945 (التحول نحو نظام دولي جديد):

وهي امتداد طبيعي للمرحلة السابقة باعتبارها مرحلة الانتقال وتَشكل بذور نظام دولي جديد (ثنائي). وبالرغم من تراجع درجة وضوح العامل الاقتصادي — إلا بوصفه مجالًا تنافسيًّا – في المرحلة السابقة في العلاقات الدولية، ومن ثم تراجع الاهتمام به فكريًا وعلميًا؛ إلا أن مرحلة ما بين الحربين فرضته فرضًا من خلال عوامل ومتغيرات بارزة؛ لعل أهمها: حالة الازدهار العالمي الخمسية 1924- 1929 اقتصاديًا، والتي أعقبتها حالة كساد كبير وأزمة اقتصادية عالمية طاحنة 1929- 1933 وربما إلى حين اندلعت الحرب الثانية 1939 ما لفت العالم وقواه الكبرى إلى خطورة هذا العالم والحاجة إلى ربط السلام العالمي بالرخاء والنمو والتنمية. صاحب ذلك ظهور متدرج لقوى دولية وعالمية تتنافس على خلافة القوة البريطانية في الهيمنة وقيادة العالم؛ على رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى جانب ألمانيا واليابان. وقد كان لبروز القوتين الأمريكية والسوفيتية قوتين عظميين دوليًّا بعد الحرب الأولى وخروجهما ضمن المنتصرين أثرٌ على الفكر الاقتصادي السياسي الدولي يتعلق بتبني كل منهما أيديولوجية سياسية اقتصادية ذات نزوع عالمي أو عولمي مبكّر: الرأسمالية الليبرالية، والشيوعية الاشتراكية. مما كان له دور في إطار الأزمة العالمية في ظهور وصعود أفكار وأحزاب النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا والقومية المتطرفة في حكم الميجي في اليابان. من المهم الإشارة إلى أن العامل الذي ساعد بريطانيا على تصدر الهيكل السياسي والاقتصادي الدولي — وهو أسبقيتها زمنيًا وعمليًا في الثورة الصناعية منذ القرن الثامن عشر – هو ما أدى تحوله وتمدده وتوسعه جغرافيًا وعمليًّا وتقدم دول أخرى فيه إلى التحول في كلا النظامين الدوليين: الاقتصادي والسياسي. وعلى نحو يفتح الطريق أمام خلافة بريطانيا.

ومن ثم، بدأت في هذه المرحلة فكرة أن القوة الدولية لا تقتصر على المدلول العسكري السياسي، بقدر ما هي في حاجة إلى ضم القوة الاقتصادية والهيمنة الاقتصادية إليها. ومن المهم الإشارة إلى أن فشل منظومة الضمان/ الأمن الجماعي من خلال عصبة الأمم قد تضافر مع الكساد الدولي الاقتصادي الكبير خارج السيطرة وخارج آليات التعاون من أجل تجنبه أو الحد من عواقبه، ما جعل المرحلة التالية قابلة لتجديد نمط العلاقة بين السياسات والاقتصاديات. ومن ثم يمكن القول إن هذه المرحلة وإن كانت امتدادًا لأولوية السياسي على الاقتصادي في العلاقات الدولية، واستمرارًا لتراجع الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي؛ إلا أن الأزمات الاقتصادية وصعود القوتين العظميين فتح المجال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية لنمط جديد من العلاقة بين الاقتصاديات والسياسات الدولية في ظل توازن عالمي جديد.

5. المرحلة الخامسة: 1945 – بداية السبعينيات (مرحلة الحرب الباردة واستقرار النظام الاقتصادي الرأسمالي)

وهي مرحلة التحرر الوطني وظهور قوة دولية بازغة باسم الجنوب أو العالم الثالث، ضمن ترسُّخ حالة القطبية الثنائية، والصراع الأيديولوجي المشار إليه وقد شهد العالم فيها تنازعًا على القوة الاقتصادية من المدخلين أو المنظورين المتنافسين ومنظور يحاول الحضور عالميًا تحت اسم (عدم الانحياز). واستمرت الاقتصاديات الدولية تابعة للسياسات وما وراءها من أيديولوجيا وصراعات هيمنة. لكن المؤشر الأهم في ذلك هو تكون القوة الغربية الأوروبية الأمريكية التي جعلت من تحالفها وتعاونها اقتصاديًا محورًا أساسيًا في قوتها وتحالفها السياسي. وقد تمتعت هذه المرحلة بهيمنة الدولة القائد الأمريكي خاصة على المنظومة الغربية وتوابعها في العالم، وترسيخ قواعد ونظم ومؤسسات للعلاقات الاقتصادية الدولية والمالية تكللت بمنظومة "بريتون وودز" الصندوق والبنك الدوليين وارتكاز النظام المالي العالمي على العملة الأمريكية، واعتماد حرية التجارة الدولية ضمن هذه المنظومة المتطورة من القواعد التي تعطي أولوية للمصالح الغربية.

وفي المقابل، فإن اشتداد سياسات وصراعات الحرب الباردة على مستوى كافة التفاعلات النظمية (شرق — غرب، غرب- جنوب، غرب- غرب، شرق- شرق) وتنامي التسابق على التسلح والتدخلات الخارجية العسكرية أفرز صعود الاهتمام بالواقعية

السياسية وتراجع الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، في وقت بان فيه حالة انفصال بين دوائر اقتصاد "الشرق" واقتصاد الغرب، واقتصاد "المستعمرات" أو العالم الثالث.

6. المرحلة السادسة: (منتصف السبعينيات– الثمانينيات): تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي وظهور التحديات للنظام الرأسمالي العالمي:

لكن توالت عدة تغيرات نالت من هذه الصورة: أزمات عاصفة بهذه المنظومة تفجر المشكلات المتعلقة بالعملات والتنمية والمنافسة اليابانية، وتصاعد القوة الأوروبية اقتصاديًا ما يخفف التبعية للولايات المتحدة التي تعرضت بدورها لأزمات خاصة بعملتها والبطالة ومعدلات النمو وميزان المدفوعات... إلى آخره من أمور أبرزت مزيدًا من القناعة بضرورة الاعتماد الدولي المتبادل أساسًا للعلاقات ليس فقط في الدائرة الغربية بل عبر العالم.

ولقد أبرزت هذه المرحلة هذا المعنى للاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات والسياسات في النطاق الأوروبي، ويمكن القول إن الحاجة العالمية لذلك هي ما يسّر اللجوء إلى الانفراج الدولي والمضي نحو إنهاء حالة الحرب الباردة منذ منتصف السبعينيات.

بحيث تصدرت المشكلات الاقتصادية الدولية صدارة اهتمامات القوى الكبرى والصغرى على حدّ سواء، وصار التفكير في التعاون الدولي حاكمًا لسياسات وعلاقات الدول بدرجة أكثر وضوحًا وتسارعًا. فقد أدى تفكك منظومة "بريتون وودز" مطلع السبعينيات (1971) وانهيار قاعدة الدولار، وتأزمات الموازنات العامة وموازين المدفوعات، فضلًا عن حراك التكنولوجيا، وتعدد القوى الاقتصادية الصاعدة؛ إلى إعادة النظر في مفهوم القوة الدولية والنظام السياسي الدولي من منظور تأثير الاقتصاديات عليه، ومن ثم شهدت مرحلة جديدة من تأكيد الطريق ذى الاتجاهين بين الاقتصاديات والسياسات ضمن سياسات "الاعتماد الدولي المتبادل"، وتراجع الهيمنة الأمريكية نسبيًّا أمام المنافسين.

7. المرحلة السابعة: مرحلة العولمة: استمرار تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي للحفاظ على الهيمنة:

وغاية هذه المرحلة وهدفها هو إحكام السيطرة على النظام الاقتصادي الدولي من خلال اتفاقات التجارة العالمية والمؤسسات الدولية. وامتدت عبر التسعينيات، وهي مرحلة تعود إلى صعود قوي للعامل الاقتصادي وتأثيره على السياسات – ضمن العلاقة التبادلية بالطبع – وكان لثورات الاتصالات والمواصلات والفضاء المفتوح، والصعود الصيني مع انتهاء الحرب الباردة، فالألماني واستمرار صمود القوة الاقتصادية اليابانية، والتدخل الدولي لتدارك فشل خطط التنمية الوطنية في دول العالم الثالث، والاهتمام بعلاقات الجنوب—الشمال، والجنوب والجنوب، والشرق الغرب، والشمال الشمال... إلخ، ومن ثم تأكد نمط العلاقة ذات الاتجاهين وغير المطلقة وتبين تأثير المجالين. بل يمكن الزعم إن هذه المرحلة أكدت حالة الدمج والمزاج بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي في سياق نظمي عالمي اتسم بتوالي أزمات النظام الرأسمالي العالمي واستمرار جهود التكيف لإصلاحه وحماية هيمنته، وجهود الولايات المتحدة لتأكيد استمرار قيادتها النظام العالمي رغم كل ما بدأ ينال القوة الأمريكية من علامات "الانحدار".

ولذا اختبرت هذه المرحلة بوضوح كيف أن تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي في الدوائر الغربية النظرية والسياسية يعكس العلاقة بين السلطة والمعرفة في هذه الدوائر. فكما كان هذا الاهتمام منذ منتصف السبعينيات – وفقًا لسوزان إسترانج – وسيلة لمحاربة الشيوعية والاتحاد السوفيتي فإنه يظل وسيلة للحفاظ على هيمنة الرأسمالية والدور الأمريكي وفق المنظورات الواقعية والليبرالية، وفي مقابل النظريات النقدية، كما سنرى لاحقًا.

8. المرحلة الثامنة الراهنة (مراجعات دولية كبرى):

جاءت هذه المرحلة ضمن مراجعات دولية كبرى – لتضيف عوامل أخرى إلى دراسة الظاهرة الدولية (منذ 2001) – تتجاوز ثنائية الاقتصاديات والسياسات، لتضم الثقافي والبيئي والمستقبلي، والعلاقات بين الحضارات... إلخ. ومن ثم، نقف أمام مرحلة أكثر

اتساعًا في الظاهرة الدولية من مجرد التأثير المتبادل الاقتصادي والسياسي، ما يتطلب التفكير في مستقبل هذه التحولات، وفي المنظورات الأكثر قدرة على التعامل معها بمنهجية علمية حقيقية ومكافئة.

ثانيًا– من المنظورات الكبرى لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي إلى الاتجاهات النقدية:

بناء على ما سبق، وعلى حقيقة أن الواقع والفكر متضافران في إنتاج الحقيقة الدولية واقعًا وإدراكًا، يمكن الإشارة إلى مرحلتين:

1) مرحلة ما قبل تأسيس علم العلاقات الدولية:

وسادت فيها مدارس فكرية كبرى عبر المراحل الثلاث التاريخية الأولى المشار إليها آنفًا: الماركنتيلية خاصة منذ القرن السابع عشر، ثم الليبرالية، ثم المدرسة الهيكلية (الماركسية). وكلها ضمن المرحلة الكلاسيكية/ التقليدية من تطور الفكر الدولي في منظوره الغربي المساوق لتاريخه وواقعه.

وقد أكدت مدرسة التجاريين (المذهب الماركنتيلي) على أولوية السياسي على الاقتصادي في المجال الدولي؛ انطلاقًا من مركزية مفهوم القوة القومية وامتلاك الحكومات للثروة والقوة وسعيها إليهما. ومن ثم، فإن النشاط التجاري الخارجي، والتفاعلات الاقتصادية الدولية وما ينجم عنها من صورة لنظام اقتصادي دولي إن هي إلا أثرًا لموازين القوى وإرادات القوى الكبرى عالميًّا.

خاصة أن الهدف الأساسي للقوة الاقتصادية لدى هذا المذهب هو — دوليًّا – زيادة الصادرات عن الواردات، وفتح الأسواق أمام المنتجات، والهيمنة على مواطن المواد الخام لا سيما المعادن النفيسة.

بينما جاء المذهب الليبرالي (الكلاسيكي) في إطار مقارب، لكن بفكر يتعلق بانفصال المجالين الاقتصادي والسياسي داخليًا ودوليًا – خاصة مع تعاظم تدريجي لقوة رجال الأعمال الصناعيين والتجار أمام الدولة — وأن منطق المجالين مختلف بين أساس طبيعي للتفاعل الاقتصادي ضمن منطق الرشادة الحرية الاقتصادية، وآخر غير طبيعي يعتمد على الإرادة البشرية والطبيعية، وهي الإرادة السياسية للدول. ومن ثم فالأولى هو تحرير التجارة والاقتصاديات من قيود السياسات وأن ذلك سوف يعود بتأثير الاقتصادي على السياسي داخليًا بالازدهار وخارجيًا بإرساء السلام الدولي من خلال الازدهار أو الرخاء العام (للجميع). ومن المهم الإشارة إلى أن ذلك المنظور تزامن مع صعود الهيمنة البريطانية، ومن ثم كانت حرية التجارة الدولية مشروطة واقعيًا بالمصلحة البريطانية.

أما المدرسة الثالثة — الهيكلية — فهي تقوم على أولوية الاقتصاديات على السياسات ضمن علاقة جدلية تاريخية. لكن في النهاية يوافق الليبراليون على أن العامل الاقتصادي قادر على تحقيق إصلاح وانفتاح وربما اندماجات سياسية على غرار الخبرة الألمانية كما درسها "إنجلز"، بخلاف "سميث" في التجربة البريطانية.

2) المرحلة منذ نشأة علم العلاقات الدولية:

إن نشأة علم العلاقات الدولية — والتي سبقتها فترة تراجع الاهتمام الفكري والعلمي بالاقتصاد السياسي الدولي عبر النصف الأول للقرن العشرين – شهدت منظورات متتالية:

فمن حيث المضمون ونسبة تكييف العلاقة محل النظر فهذه المنظورات هي: الواقعية، والاعتماد الدولي المتبادل، والماركسية أو الهيكلية في أطوارها الجديدة.

فقد أكدت الواقعية على أولوية السياسي — وما وراءه من قوة عسكرية وأمنية – لكن "مورجانتاو" أشار إلى أن الاقتصادي جزء من مفهوم القوة أيضًا ومن ثم يتبادلان التأثير. وقد كان لهيمنة العامل العسكري دوره في ثانوية النظر للاقتصادي، الأمر الذي تداركته الواقعية الجديدة.

ومن ناحيتها أعلنت مدرسة الاعتماد الدولي المتبادل عن تأثير الاقتصاديات على السياسات وأن النظام والهيكل السياسي الدولي بات معرضًا لضغوط وتأثيرات كبيرة من قبل الأزمات والقوى الاقتصادية. أثر في ذلك صعود قوى أخرى من دون الدول وتصاعد دورها الدولي في الأبعاد الاقتصادية والسياسية معًا: الشركات متعددة الجنسيات، وكذلك القضايا ذات الطابع الكوكبي من

المخاطر التي تتعرض لها مصادر الطاقة، والبيئة، وما إليه. ومن ثم، يؤكد هذا المنظور على ضرورة الدمج منهجيًا — لا سيما في مرحلة ما بعد السلوكية – على دراسة الاقتصاد السياسي الدولي قبل اعتباره منظورًا أو مدخلًا لإعادة أو تجديد دراسة الظاهرة الدولية، حيث يتبادل الجانبان التأثير بشكل تفاعلي تكاملي، وهو الأمر الذي أكد عليه غير اتجاه من دارسي الاقتصاد السياسي.

أما المدرسة الماركسية، فهي تؤكد بطبيعتها على دور العامل الاقتصادي، من منظورها الجدلي (التاريخي). لكنها في إطار علم العلاقات الدولية أبرزت اهتمامًا خاصًا بدول العالم الثالث وعلاقات الشمال الجنوب والجنوب—الجنوب ومنظور التبعية وقضية المركز والهوامش، ومن ثم انفتح المجال واسعًا أمام الاهتمام المبكر بالعلاقة محل الدراسة، وقدمت نقدًا مهمًا لكل من واقع النظام الدولي، ومنهجية دراسته ضمن مقولات الواقعية أو الاعتماد المتبادل وما تخفيه من حقائق التفاوت والتطور اللامتساوي في المنظومة الرأسمالية العالمية. ولها دور كبير في الدخول للمرحلة النقدية الراهنة في علم العلاقات الدولية وجعل الاقتصاد السياسي الدولي علمًا أو مجالًا دراسيًا مستقلًا يستهدف التغيير العالمي وليس الحفاظ على الأوضاع القائمة، ومن ثم يستدعي الأخلاق والقيم إلى التحليل السياسي— الاقتصادي مع الاهتمام بخريطة قضايا عالمية جديدة نسبيًا (التنمية، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، والهجرة، والجندر، والمدن...) تتجاوز القضايا التقليدية للمنظورات الكبرى (أسعار الصرف، والاستثمار، والديون، وحرية التجارة...).

علمًا بأن هذه الاتجاهات الجديدة ليست نقدية للأبعاد المعرفية والمنهاجية والمضمونية فقط وانعكاساتها على "اقتصاد سياسي عالمي جديد"، ولكن هي تدعو لتغيير اقتصادي–سياسي عالمي شامل مدخلًا للحرية والعدالة العالمية.

وبناءً على ما سبق، يتبين أن المراحل التاريخية وما جاورها من فكر دولي ثم تنظير علمي لم يقل بوجود علاقة مطلقة ودائمة بين الاقتصاديات والسياسات الدولية؛ إنما تجعل الأمر رهينًا بحالة وتحولات النظامين الاقتصادي والسياسي الدوليين، والأزمات التي يتعرضان لها، والفرص التي تتوفر للجميع، ثم الفكر الدولي السائد وعلاقته بالهيمنة الدولية. ما يعني في الأخير ضرورة النظر في طبيعة العلاقة بين السلطة والمعرفة ودور كل منهما في تمكين الآخر من القيام بدوره وتحقيق أهدافه. وما يفتح المجال دائمًا أمام التجديد في المسارين: الدراسة والممارسة.

قائمة المراجع:

1- روبرت جيلين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

2- زينب عبد العظيم، **العلاقات بين دول الجنوب– الجنوب: دراسة سياسية في دور البترول في علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية من 73– 1985**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989، تحت إشراف أ. د. نادية مصطفى، أ. د. ودودة بدران) الجزء النظري.

3- نادية محمود مصطفى، **العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015).

4-ـــ، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، **السياسة الدولية**، (أكتوبر 1985).

5- ـــ، تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، **مجلة العلوم الاجتماعية**، (عدد 3، 1986)، ص ص 15-42.

6- Amanda Dickins, The Evolution of International Political Economy, **International Affairs**, (Vol. 82, No3, 2006). Pp. 479- 492.

7- Christopher Farrands and Owen Worth: **Critical theory in Global Political Economy**: **Critique? Knowledge? Emancipation**? (Capital & Class 85, Sprig 2005), pp. 43-61.

8- Stephen Krasner, The Accomplishments of International Economy (in) Steve Smith, Keen Booth and Mary Siazalewski (eds.), **International Theory**: **Positivism and Beyond**, (Cambridge University Press, 1996). Pp.,108-128.

9- Susan Strange, Political Economy and International Relations, (in) Keen Booth and Steve Smith (eds.): International Theory today, (London: Polity, 1995). Pp. 154- 173

******

نحو اقتصاد سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن: خريطة الإشكاليات

د. نادية مصطفى*

مقدمة

تقتضي دراسة الاقتصاد السياسي الدولي من منظور إسلامي مقارن الاقتراب من أربعة مكونات: معرفية ومنهاجية ونظرية وعملية، سواء المتصلة منها بالخبرة التاريخية أو المعاصرة (مؤسسات وممارسة وقضايا).

فإن دراسة تطور المنظورات الغربية للاقتصاد السياسي الدولي وجدالاتها وخريطة القضايا التطبيقية بوصفها نتاجًا لمدرسة الحداثة الغربية توضح –كما رأينا – أمرين: التطور التاريخي للاقتصاد السياسي الدولي لعلاقات القوى الكبرى الغربية على المستوى النظمي، والعلاقة بين السلطة والمعرفة بحثًا عن الاستجابات للتحديات الحضارية التي أفرزتها تلك الخبرات في مواجهة الهيمنة الغربية. ومن ثم فإن التأصيل المعرفي والنظري (الفقهي) للاقتصاد السياسي الإسلامي لابد أن يرتبط بسياقات العالم الإسلامي المتعاقبة وصولًا للوضع الحضاري الراهن له في إطار النظام العالمي المعاصر. حيث إن السياقات العالمية والدولية المستدعاة في الخبرة التاريخية لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي الغربي تتعلق بالغرب أساسًا (أبنية ومؤسسات وعمليات)، أما العالم الإسلامي أو الجنوب أو العالم الثالث فلا يتم استدعاؤهم إلا في هذا الإطار الغربي، ولأغراض وأهداف محددة تتصل بالأساس بكيفية الحفاظ على القوة العالمية المهيمنة ومواجهة التهديدات من بقية أرجاء النظام العالمي.

إذن، ما هو المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي العالمي، وكيف يمكن طرحه؟

وبدايةً يطرح هذا الاقتراب متعدد المستويات لعملية بناء منظور حضاري إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي عدة إشكاليات لدي الدارسين، بدءًا من التساؤل عن حقيقة وجود "الموضوع" على مستوي الفكر والواقع؟ وما حقيقة ما نتحدث فيه: اقتصاد إسلامي؟ أم اقتصاد سياسي إسلامي؟ أم رؤية إسلامية للاقتصاد السياسي؟ أم عن اقتصاد سياسي إسلامي "دولي"؟ أم اقتصاد للأمة/ العالم الإسلامي؟ أم منظور إسلامي لذلك؟ أم منظور حضاري؟ أم رؤية شرعية إسلامية؟ أم نظرية...؟!... مصحوبًا بحزمة من الإشكاليات الجاهزة أمام الأطروحات الإسلامية في السياسة والاجتماع والثقافة، والشئون الخارجية والعالمية والحضارية.

والحقيقة أنه يكاد لا يوجد مكتوب واضح بين أيدينا بعنوان (اقتصاد سياسي دولي إسلامي)، بخلاف الاقتصاد الإسلامي، والاقتصاد السياسي الإسلامي، فالكتابات فيهما كثيرة، وإن كان ثم تحفظ من البعض على مقولة (الاقتصاد الإسلامي)، وتعليقات كثيرة حول علميته وفاعليته على حد سواء.. لكن عامة ماهو مطروح من الناحية العلمية والنظرية هو مستوي "المنظور" paradigm، ذو المرجعية الحضارية الإسلامية، الذي يتخذ من الإسلام –بسعته– مرجعًا معرفيًا وفكريًا لتطوير افتراضات ومقولات تأسيسية في دراسة اقتصاد سياسي دولى سواء للعالم الإسلامي أو للعالم برمته... والسعي لاستيبان واختبار ما يمكن أن يتولد عن هذا الطرح من أفكار ومقولات تحليلية وعناصر منهجية ونماذج تفسيرية على غرار المنظورات التي تتنافس في ساحة علم العلاقات الدولية بعامة، واقتصاد سياسي دولي بخاصة من رؤي ومرجعيات فكرية وفلسفية وضعيه، مع تنوعها.

الإشكالية الأولى: اقتصاد إسلامي؟ أم اقتصاد سياسي إسلامي أم اقتصاد سياسي إسلامي دولي (عالمي)؟

والذائع في الأدبيات العربية أو الإنجليزية استخدام ألفاظ: اقتصاد إسلامي، واقتصاد سياسي وإسلامي، حتى ولو تطرق التحليل لتطبيقات أو معايير ذات أبعاد دولية[1]، ويرجع ذلك لعدة أسباب معرفية عقدية بالأساس:

1- لا يوجد فصل جامد بين الداخلي والخارجي سواء في التأصيل الإسلامي أو خبرات الممارسة الإسلامية. فالتقاليد الدولية الإسلامية وفق د. حامد ربيع[1] ذات امتدادات داخلية والعكس صحيح، والأمة الإسلامية كانت تتكون من ولايات

---

*أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ ورئيس أسبق لقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة.

[1] انظر على سبيل المثال أعمال كلٍ من: محمد عمر شابرا، ونجاة الله صديقي، ومسعود شادري، منذر قحف، وعبد الحميد الغزالي، ورفعت العوضي، ونعمة مشهور، ومحمد أسلم حنيف.

أو إمارات أو دويلات في إطار خلافة جامعة مركزية أو خلافة لا مركزية أو عدة خلافات. ولم تكن الفواعل المستقلة، دولًا قومية أو غيرها من المؤسسات المسيطرة على أرض وشعب وذات سيادة وسلطة في حدود معينة؛ لم تكن قائمة آنذاك. فنشوء مجال الاقتصاد السياسي الدولي الحديث اقترن بخبرة النهضة الأوروبية وظهور الدول القومية منذ القرن السادس عشر الميلادي. كما أن تعريف الاقتصاد السياسي الدولي الذائع يتعلق بكيفية إدارة الدولة الثروة أو الرخاء أو الموارد، فالثروة والموارد وفق هذه الرؤية حكر على الدولة وسلطتها ولصالح شعبها فقط على عكس الرؤية الإسلامية وتقاليد الخبرات الإسلامية؛ فالحديث عن الأوقاف والحسبة والخراج والزكاة وبيت المال جميعها تقاليد ذات أبعاد خارجية خارج نطاق المركز الإسلامي أو مكوناته بل خارج نطاق العالم الإسلامي.

ومن ناحية أخرى، فإن أدبيات الاقتصاد السياسي الإسلامي (كما سنرى) تنطلق من المبادئ والأسس والرؤية الكونية الإنسانية الرحبة، كما إنها لا تتحدث عن اقتصاد المسلمين فقط ولكن نجد كلمات مثل: الخلق، والناس، والدنيا، والمصالح.

2- أن استخدام مفهوم: "الاقتصاد الإسلامي" هو الأكثر ذيوعًا من "الاقتصاد السياسي" الإسلامي. ولا يعني ذلك أن البعد السياسي للاقتصاد أو البعد الاقتصادي في السياسة غائبان عن التأصيل الإسلامي، ولكن الظاهرة الاجتماعية في الرؤية الإسلامية تتسم بالشمول والكلية وعدم الاجتزاء أو الاختزال لأبعادها المركبة وعدم إعطاء الأولوية في التأثير لأحدهما على الآخر. ومن ثم فلا وجود للسؤال التقليدي في أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي الغربية ألا وهو أيهما الذي يؤثر على الآخر: السياسة أم الاقتصاد؟ والسؤال الأكثر ملاءمة لرؤية إسلامية هو: ما نمط تفاعل البعدين وكيف يؤثر أحدهما على الآخر ومتى يبرز تأثير أحدهما على الآخر في إطار أكثر كلية يستدعي منظومة القيم الضابطة لكل من البعدين، أو السنن الشارحة أو المقاصد المستهدفة أو الأحكام الملزمة... والقيم والسنن والمقاصد والأحكام تصبغ الظاهرة المعنية بصبغتها حيث يضحى لمفهوم الاقتصاد ذاته وفلسفته معنى مختلف عن نظيره "الغربي الوضعي" (كما سنرى) نظرًا لصعود الأبعاد القيمية الدينية والثقافية والحضارية في فهم وتشكيل هذه الظاهرة الاقتصادية دون انفصال عن السياسية، وبدون انفصال أيضًا بين الداخلي والخارجي، وسعيًا نحو إدارة الأوضاع القائمة وإصلاحها لتكون أكثر عدالة وإنسانية.

بعبارة أخرى إذا كان تطور التنظير الغربي وصل إلى التمييز بين: الاقتصاد السياسي الدولي التقليدي الذي يقتصر على العلاقة بين السياسي والاقتصادي، وبين المفهوم النقدي الأوسع الذي يشمل الأخلاقي والثقافي والمجتمعي، فإن منظورًا حضاريًا إسلاميًا يفرض هذا التمييز بل ويؤصل له.

فالاقتصاد السياسي باعتباره ظاهرة متصلة بالمعايش والحاجات والموارد والثروة والمال، لم تكن في عزلة – في التأصيل الإسلامي أو الخبرة الإسلامية – عن غيرها من مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية؛ نظرًا لشمول الرؤية الإسلامية عن الظاهرة المجتمعية.

ومن هنا، أهمية القراءة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للخبرة الإسلامية وعدم الاقتصار على تواريخ الحروب والتواريخ السياسية للممالك والسلاطين.

ومن ناحية أخرى فإن الأجزاء الخاصة بالأموال في الفقه هي الباب الأكبر، من أبواب العبادات والسياسات. بل إن مسائل فقه الجهاد والقضاء بدورها غير منفصلة عن فقه الماليات، مما يتبين معه شمول العقلية الفقهية.

خلاصة القول أن فهم هذه المجموعة من الإشكاليات يرتكن إلى فهم ركائز الرؤية لمنظور حضاري إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي. وهي تتأسس على القيمة العليا في الرؤية الإسلامية وهي قيمة التوحيد.

---

[1]انظر تحليلًا لرؤيته في هذا الصدد في:

- د. نادية محمود مصطفى: **العلاقات الدولية في الفكر السياسي الإسلامي.. الإشكاليات المنهاجية وخريطة النماذج الفكرية ومنظومة المفاهيم**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2013) ص ص 90-98.
- د. نادية محمود مصطفى: قراءة في أعمال د. حامد ربيع عن العلاقات الدولية والسياسية الخارجية، (في): د.حسن نافعة ود. عمرو حمزاوي (محرران)، **أعمال ندوة قراءة في تراث حامد ربيع**، (جامعة القاهرة: قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص ص 395-442.

وهي تعني من المنظور الحضاري، نظرًا توحيديًا بخلاف النظرة الوضعية التي فصلت بين كل أزواج الفكر والواقع تقريبًا: (الداخل / الخارج)، (القيم / المادة)، (الروح / العقل)، (الإيمان / العلم)، (الدولة / المجتمع)، (المجتمع / الفرد)، (الدين / السياسة)، (الاقتصاد / الأخلاق..) ومن ذلك الفصام بين السياسي والاقتصادي .. فبينما تقيم الرؤية الوضعية صراعات ومواجهات بين هذه الثنائيات كأنها أضداد، ترفض الرؤية الحضارية الإسلامية فكرة التجزء لصالح فكرة (التوحيد) التي تمتد من العقيدة إلى المعرفة إلى الواقع والعمل.

ومن ثم فليس مطروحًا الحديث عن اقتصاد إسلامي دون سياسة، ولا عن سياسة إسلامية دون اقتصاد، ولا عن داخلي دون خارجي، ولا عن خارجي دون داخلي... و في ظل منظور حضاري يرى الظاهرة الاجتماعية كلاً متكاملاً منظومًا موصول الأجزاء... وإذا فصلها لمجرد الدراسة وتيسير التحليل فلابد أن يعود ويرى علاقاتها وتأثيراتها المتبادلة... ولذا فليس مستغربًا أن نتحدث عن اقتصاد سياسي دولي –موصول بالداخلي– من منظور حضاري إسلامي، ناهيك عن مفهوم طبيعة مفهوم السياسة ذاته في المنظور الحضاري الإسلامي: فهي القيام على الأمر بما يصلحه؛ قيام وإصلاح على عموم "الأمر" والاقتصاد معايش ترتبط بالإنسان قبل الأشياء والآلة، وهو من جملة "الأمر"... والقيام في مفهوم السياسة (رعاية) و(مسئولية) تشملان السياسي والاقتصادي، والداخلي والخارجي —حيث إن الخارج —في الرؤية الإسلامية– امتداد للداخل... والقيم الفاعلة هي التي تضمن عنصر ثبات في المنظور والسلوك... ومن ثم يُقدم المنظور الحضاري للعلم مدخلاً جديدًا في تعريف المفاهيم الأساسية تجمع بين الواقع والواجب، والمصلحة (بما يصلحه) والقيمة، ويحل الرعاية محل السلطة (التسلط)، والتدافع (الشامل للتعاون والصراع) محل الصراع المطلق أو التعاون المطلق

الإشكالية الثانية: دوافع ومبررات تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الإسلامي المعاصر[1]

إن طبيعة الظاهرة الاقتصادية المعنية في أدبيات الاقتصاد السياسي الإسلامي؛ ليست هي طبيعة الظاهرة الاقتصادية المعنية في الأدبيات الغربية للاقتصاد السياسي الدولي؛ المعنية بالرأسمالية العالمية أو اقتصاد النظام الرأسمالي العالمي؛ سواء من منظور واقعي أو ليبرالي أو ماركنتيلي أو ماركسي؛ سواء في أطوار الرأسمالية التجارية أو الصناعية، واقترنت الأولى بجلب التوابل والحرير والذهب كما اقترنت بالكشوف الجغرافية واكتشاف العالم الجديد، والاستعمار الأوروبي لأراضٍ جديدة. ابتداء بهوامش العالم الإسلامي البحرية التفافًا حول رأس الرجاء الصالح وشبه الجزيرة الهندية ثم جنوب شرق آسيا وصولًا إلى اليابان والصين وبقيادة شركات الهند الشرقية الكبرى وقبلها الهولندية والبرتغالية؛ ثم اتجهت الموجة الثانية من التنافس الاستعماري في ظل الثورة الرأسمالية الصناعية على احتلال قلب العالم الإسلامي في أفريقيا وآسيا بل وفي شرق أوروبا.

فقد كانت هذه الموجة الثانية من التنافس بين القوى الأوروبية لاستعمار للعالم نتاجًا للثورة الصناعية والتنافس على الموارد الأولية والتنافس على الأسواق؛ وهذا في لب الاقتصاد السياسي الدولي الحديث[2]. وهنا تبرز لنا دوافع تجدد الاهتمام المعاصر والراهن بالاقتصاد السياسي الإسلامي من منظور دولي.

إن تجدد الاهتمام المعاصر (النصف الأخير من القرن العشرين) بدراسة الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة أو الاقتصاد السياسي الإسلامي (أو الدولي) هو استجابة لدافعين مترابطين أحدهما عملي والثاني معرفي. فالاقتصاد السياسي الدولي وفق المنظورات الكبرى

---

[1] انظر على سبيل المثال إصدارًا عن برنامج دراسات في الجامعة الإسلامية في باكستان بالتعاون مع جامعة بريطانية وثلاث جامعات أفريقية، يقدم الكتاب رؤية كلية: تاريخية وتأصيلية ومعاصرة عن أبعاد دراسة الاقتصاد الإسلامي من زاوية العلاقة بين الدين والتنمية والأخلاق:

Asad Zaman: Islamic Economics, A Survey of the literature, Religions and Development (Research Program) working Paper 22-2008, at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1282786

[2] انظر في هذا الصدد:

- د.زاهر رياض، **الاستعمار الأوروبى لأفريقيا فى العصر الحديث**، (القاهرة: مكتب الجامعات للنشر، 1960).
- د.سمعان بطرس فرج الله، **العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1980)

وانظر أيضًا:

- د. نادية مصطفى، **العصر العثمانى من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، (في) نادية مصطفى (إشراف وتحرير): العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، الجزء 11).

والنقدية على حد سواء يعكس النموذج المعرفي الغربي، كما أن النظريات الغربية للاقتصاد السياسي تعكس الخبرة التاريخية للقوى الأوروبية والغربية الكبرى، وبالتالي فهناك حاجة للدراسة وعلى ضوء الاحتياجات المعاصرة وعلى ضوء الخبرة التاريخية ناهيك عن طبيعة "المرجعية".

أ- **تغيير الوضع العالمي للعالم الإسلامي:**

فإذا كان تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي من منظورات غربية قد اقترن –كما سبق ورأينا – بعوامل ومتغيرات دولية معينة، فإن أدبيات الاقتصاد السياسي الإسلامي المعاصرة تمثل مقاومة ضد وضع العالم الإسلامي المتخلف والتابع والمستنزَفة موارده والغارق في أنماط "التغريب" الاقتصادية بقدر غرقه تحت وطأة نظائرها السياسية والثقافية. وذلك في نفس الوقت الذي تنامت فيه مجموعة من التغييرات والاستجابات التي تحفز الاهتمام بمنظور حضاري إسلامي. ومن أهمها:

من ناحية، ظهور العالم الإسلامي كمجتمع عالمي نوعي ضمن المنظومة الدولية للأمم والحضارات، بما له من خصائص ثقافية وجيوسياسية مميزة، وعلاقات بينية صاعدة تمثلها مؤسسات إقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي، ومؤسساته الفرعية في المجال الاقتصادي والمالي مثل "(بنك الإسلامي للتنمية (بجدّة) وأجهزتها المتفرعة المعنية بالتجارة والاقتصاد والأوقاف وغيرها من الطفرات في الأدوات الاقتصادية الإسلامية التي اتسعت شعبيتها في العالم الإسلامي أولاً ثم خارجه، علاوة على الدور المالي والاقتصادي لمجموعات من دول العالم الإسلامي ذات الهوية الظاهرة في الاقتصاد النامي في الخليج وإيران وماليزيا وتركيا وغيرها.

ومن ناحية ثانية، بروز "الحركة الإسلامية" عبر الإقليمية وارتباط نشاطاتها بأبعاد سياسية اقتصادية تتمثل في صناديق العون، والبنوك الإسلامية، وشركات توظيف الأموال، وتمويل العمل الإسلامي، وما اثير حوله بعد الحادي عشر من سبتمبر2001 من إشكالات تتعلق بالحرب على الإرهاب والهجوم على مؤسسات مالية واقتصادية إسلامية باسم تجفيف منابع الإرهاب... وجهود الإغاثة الإنسانية وأبعادها السياسية والاقتصادية.

ومن ناحية ثالثة، التوافق ما بين أزمة الاقتصاد العالمي والحاجة الماسّة إلى أطروحات من خارج الصندوق الغربي، والدور الذي أضحت تلعبه القوى من خارج الغرب، في آسيا وأفريقيا، ودول الجنوب؛ وخاصة الأطروحات الفكرية والعلمية...الأمر الذي توازي أيضًا مع صحوة فكرية إسلامية في مجالي الاقتصاد والسياسة ضمن تيار التجديد/ التجدد الحضاري.

ومن ثم فإن من يتحدثون عن الاقتصاد السياسي الإسلامي لا يتحدثون عن إدارة الاقتصاد السياسي الرأسمالي الغربي هدفهم يختلف عن هدف الغربيين الذين يتحدثون عنه من منطلق العلاقة بين السلطة والمعرفة بهدف المحافظة على النظام الرأسمالي العالمي وحل مشاكله؛ فقد شهد تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي من منظور إسلامي بجانبين: الأول؛ كيفية الوقوع تحت الاستعمار وعواقبه على الهياكل والقوانين والمؤسسات الاقتصادية الإسلامية، والثاني؛ فشل نظريات التنمية المفروضة علينا سواء الاشتراكية منها أو الرأسمالية في تحقيق التنمية أو كسر التبعية، وهو يشهد الآن مرحلة الاستجابة وتفعيلها.

ولم تكن الهزائم العسكرية أمام المحتل ثم عدم النجاح في تحقيق أهداف ما بعد الاستقلال الرسمي نتاجَ عوامل عسكرية وسياسية فقط ولكن محصلة تفاعل مجموعة من العوامل العقدية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

كما أن النظريات الغربية تقوم على أساس معرفي مختلف عن الأساس المعرفي للفكر الإسلامي غير العلماني؛ الذي يربط بين الدين وكل أوجه الحياة؛ فهذا جزء من تفسير عدم نجاح الخبرات الغربية لأنها مفروضة ولا تعبر عن الذاتية ولا تستجيب لاحتياجات ثقافة المجتمع أو حتى تقدر على تغييرها. وعلى سبيل المثال تناول كل من د. عبد الحميد الغزالي ود. جلال أمين (على اختلافهما المرجعي) وغيرهما هذا الأمر.[1]

---

[1]- - د. عبد الحميد الغزالي، واقع "اقتصاد الأمة" ومستقبله في تحرير المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي، (في) د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، **أعمال مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"**، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالاشتراك مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ومركز الدراسات المعرفية، ودار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2007)،ص ص 233-257

فيرى د. جلال أمين أن مفهوم التنمية انتقل إلينا؛ حيث قبلناه ببعده الاقتصادي فقط ونحينا الأبعاد الثقافية، ثم قبلنا على أساسه مفهوم "الدول المتخلفة". وقبلنا تطور مفهوم التنمية من التنمية بزيادة الدخل من الإنتاج إلى التنمية بالاستثمار الخارجي إلى التنمية البشرية إلى التنمية الإنسانية، كما قدمتها النظريات الغربية؛ وكلها كانت تستبعد موضوع الثقافة التي اعتبرها د. جلال أمين أوسع من الدين (الذي يعتبره أحد مكونات الثقافة، بينما يعتبره المنظور الإسلامي المكون الأساسي للثقافة) لذا كان لابد من البحث من جديد في مفاهيم الاقتصاد الداخلي والخارجي وفي تفاعلها مع السياسي والثقافي وغيره.

أما المتخصصون في الاقتصاد السياسي الإسلامي[1]، فيتحدثون عن الاستفادة من خبراتنا وثقافتنا وديننا؛ لأن فيها جوانب غير موجودة في النظريات المستوردة، في حين نسعى لبناء نموذج خاص بنا قائم على الأساس المعرفي الخاص بالرؤية للإنسان والرؤية للكون والعلاقة بالطبيعة والعلاقة بالمادة وموضع الأخلاق والقيم، من كل جوانبه حتى الجوانب المادية؛ كما أن منظور الاقتصاد السياسي الإسلامي مختلف عن طبيعة الظاهرة التي يتحدث عنها منظرو الاقتصاد السياسي الدولي الغربيون؛ فالأخيرون يهتمون بآليات إدارة النظام الرأسمالي الغربي وتجلياته وكيفية الحفاظ عليه وحل مشاكله أو نقده وجانب من الاهتمام يتعلق بالحفاظ على الهيمنة الغربية حتى ولو من مدخل نقد الرأسمالية العالمية لإصلاحها؛ في حين يهتم الفريق الأول بمساوئ هذا النظام وكيفية مواجهة تحدياتها أو إيجاد البديل لأن القضية الأساسية لديهم ثلاثية الأبعاد؛ التنمية، والاستقلال الاقتصادي، والاندماج الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

لذا؛ فمدرسة الاقتصاد السياسي الإسلامي تختلف عن مدرسة التبعية، التي تنتمي أيضًا لنفس النموذج المعرفي الوضعي الغربي والتي تهتم بدراسة تأثير الخارج على الداخل؛ لكن مدرسة الاقتصاد السياسي الإسلامي تنطلق من الداخل أساسًا وليس تأثير الخارج ابتداءً فقط؛ فبناء الداخل يسهم في مواجهة تحديات الخارج.

الماليزيون والإندونيسيون، على سبيل المثال، حين وضعوا نموذجهم الخاص تحدثوا عن بناء الداخل والاندماج بين اقتصاديات الأمة؛ كما تناولوا الاستقلال الاقتصادي ورفض فكرة نقل الخبرات تعسفيًا. ناهيك بالطبع عن نقل النظريات والنماذج الاقتصادية المنبثقة من نموذج معرفي مغاير للذاتي الإسلامي.

خلاصة القول إذا كان إمعان النظر في العلاقة بين الفكر والواقع، داخل حقل العلاقات الدولية، وفي تطور ظاهرة ودراسة الاقتصاد السياسي الدولي تؤكد كما سبق ورأينا ذلك الذي ذهب إليه النقديون، فتأسيس الحقل ومنظوراته، لاسيما المنظور الواقعي ثم الليبرالي وتجديداتهما إنما جاء ضمن أغراض عملية تتعلق بالغرب عامة والقوة الأمريكية العالمية خاصة، وبرزت أنياب الأيديولوجيا من بين الأدبيات المتوالية، ولم تحرص على إخفاء أجندتها المتمثلة في أجندة هموم القيادة الغربية... ومن ثم جاءت متابعة أمثال سوزان سترينج ونازلي شكري وأوبراين، وكراسنر صريحة في متابعة المستجدات العالمية التي صاحبت أزمات اقتصادية غربية متتالية؛ وما يسببه ذلك من إشكال لكل من: هيكل النظام العالمي، والقابع على قمته وفي صدارته من مراكز القوة العالمية. **إن الإمعان في ذلك كله يؤكد إن الغاية من تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الإسلامي (بأبعاده الدولية والعالمية) تتمثل في بناء نموذج جديد للتنمية**

- تعقيب د. جلال أمين على بحث د. كمال حطاب، في مفهوم التنمية الاقتصادية ونظرياتها من منظور مقارن، المرجع السابق. ص ص95-98

[1] -خاصة المدارس الأندونيسية والماليزية والهندية والباكستانية، انظر على سبيل المثال:

- Mohamed Nejatu llah Siddiqui, Nature and Methodology of Islamic Political Economy, (paper presented to International workshop on Islamic Political Economy in Capitalist Globalization: an Agenda for Change, Malaysia, 1994).
- Masudul Alam Choudhury," Toward Islamic Political Economy at the Turn of the Century", **American Journal of Islamic Social Sciences (AJISS)**, (Virginia, The International Institute of Islamic Thought, vol., 13, no.,3)
-——————————, **Studies in Islamic Science and Polity,chapter5: what is Islamic Political Economy**,(UK: Palgrave Macmillan UK, 1998).
-Mohd Syakir Bin Mohd Rosdi, "Conceptualization of Islamic Political Economy", **American International Journal of Social Science**, (LA: American International Journal of Social Science, Vol. 4, No. 4; August 2015).

والاستقلال الاقتصادي في مواجهة الخارج والاندماج الاقتصادي بين مكونات الأمة ومن ثم المساهمة في تغيير وضع الأمة في النظام العالمي بل والمشاركة في التغيير العالمي. وهي أمور تتطلب – وفق خبرة نصف قرن من أداء الدول القومية الحديثة – العودة إلى مرجعية حضارية ذاتية تقود عملية التغيير داخليًا وخارجيًا من منظور إسلامي. إذن ما خصوصية هذا الجانب التأصيلي؟ ثم ما الذي تحقق منه على أرض "الممارسة"؟ وما وضع الخبرة التاريخية ودلالاتها؟

ب- تفعيل النموذج المعرفي الإسلامي (التوحيدي)

اختلاف النماذج المعرفية يمارس تأثيره على بناء المفاهيم وصياغة النظريات ومن ثم على نمط التطبيقات والحركة. وإذا كانت الاتجاهات النظرية النقدية الغربية قد انتقدت المنظورات الوضعية للعلاقات الدولية في اقترابها من الاقتصاد السياسي الدولي، وإذا كانت استدعت القيم والأخلاق والدعوة لتغيير الاقتصاد السياسي العالمي، فإن النموذج المعرفي الإسلامي من ناحية وانعكاساته على الرؤية للعالم من ناحية أخرى، فضلًا عما يتعلق بالأحكام والسنن والمقاصد والقيم والمبادئ الإسلامية، هي بمثابة قاعدة التأصيل للاقتصاد السياسي العالمي من منظور إسلامي.

ومفاهيم التنمية المقارنة، على سبيل المثال، (وغيرها ذات الأبعاد الاقتصادية) تعكس أثر هذه الاختلافات بين النموذج المعرفي الإسلامي والآخر الوضعي العلماني في مجال الاقتصاد السياسي العالمي[1] بالإضافة إلى المفاهيم الإسلامية مثل العمران والاستخلاف. كما أن واقع اقتصاد الأمة ومستقبله يفرض تحديد المصطلحات وتدقيقها من منظور إسلامي، مثل مفهوم التخلف ومفهوم التنمية ومفهوم الاستتباع (وغيرها) وما لها من أبعاد دولية[2]. حيث:

(1) إن الهدف أو المعيار في الرؤية الإسلامية عن التنمية مثلًا ليس مجرد زيادة دخل الفرد أو زيادة دخل الدولة أو زيادة معدلات الاستثمار الخارجي، بل إن مصطلح "التنمية أو النمو" ذاته غير قائم في التراث الفقهي والفكري الإسلامي بهذه المعاني المادية وغيرها أو وفق الإجراءات الفنية الاقتصادية فقط. ولكن المعيار والهدف ينطلق ابتداءً من البعد الأخلاقي القيمي المتصل بسلوك الإنسان الاقتصادي والعلاقة بين الحاكم والمحكوم والعلاقة بين الأمم والشعوب، ويشمل: رعاية الإنسان وكرامته واحتياجاته، والإحسان، وعدم الإفراط في الاستهلاك أو الإنفاق والعكس صحيح، وعدم الاستغلال، والعمران، واستخلاف الإنسان في الأرض وفق عقيدة التوحيد. وكذلك الرؤية للإنسان ومفهوم الثروة ومفهوم الحرية في الامتلاك والإثراء والإنفاق وضوابطها من قيم: العدالة، والمساواة، والتكافل، والرحمة، والعدل، ومساعدة الضعيف، والإصلاح، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وجميعها أمور تحكم وتشكل النظر إلى المادة وإلى الاقتصاد وعدم تمكين تحكمها في الإنسان. ومن ثم فإن الأحكام والمبادئ والأسس الحاكمة للاقتصاد الإسلامي (والسياسي والدولي منه)[3] تنبثق عن الرؤية للكون والرؤية للعالم أي الرؤية الإيمانية الإسلامية[4]، وذلك وفق منظومة متكاملة تدخل في إطارها "الشورى" أيضًا ولها مخرجاتها المتعلقة بالإنسان أساسًا حمايةً لأمنه متعدد الأبعاد الذي لا يقتصر على الجانب السياسي أو الاقتصادي فقط، وإنما يشمل مجالات أخرى مثل القانون والاجتماع.[5]

---

[1]- د. سيف الدين عبد الفتاح، مقاصد ومعايير التنمية: رؤية تأصيلية من المنظور المقاصدي، (في) د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، مرجع سابق.ص ص 273-347

[2]- د. عبد الحميد الغزالي، مرجع سبق ذكره. ص ص 233-257

[3]-Asad Zaman, Islamic Economics: A Survey of the literature, Op. Cit.
Masudul Alam Choudhury," Toward Islamic Political Economy on the Turn of the Century, Op. Cit.
-———, Studies in Islamic Science and Polity, Op. Cit.
-Mohd Syakir Bin Mohd Rosdi, "Conceptualization of Islamic Political Economy, Op. Cit.

[4]- د. عبد الحميد أبو سليمان: **الرؤية الكونية الحضارية القرآنية**، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008).

[5]- انظر كل من:
- د. مصطفى منجود، **الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام**، سلسلة الرسائل الجامعية (26)، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).
- د. سيف الدين عبد الفتاح، الأمن الإنساني: رؤية إسلامية بين تكافل المداخل والبحث المقارن، ورقة خلفية ضمن أعمال تقرير التنمية الإنسانية العربية الخامس، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009)/ متاح على موقع المنظور الحضاري الإسلامي، على الرابط التالي:

http://icp.hadaracenter.com/

بعبارة أخرى، إن المخرج الأساسي لهذه الرؤية الإسلامية هو منظومة متكاملة من "الخيرية" في كيفية استخدام الموارد الطبيعة وثروات الأمة والعالم، وانطلاقًا من مفهوم العبودية والاستخلاف. فالاقتصاد السياسي الإسلامي لا يبحث فقط في العلاقة الثنائية بين الاقتصاد والسياسة، ولكن يربطها بالثقافي والأخلاقي والمجتمعي انطلاقًا من "الشريعة الإسلامية".

(2) هذه الرؤية الكلية القيمية الأخلاقية عن البعد المادي في دائرة الإنسان ثم الأمة ثم العالم لا تعني إهمال الجوانب المادية والفنية في إدارة الاقتصاد أو أن الجانب الاقتصادي في دراسة الظاهرة الدولية ليس مهمًا، ولكن تعني أن "الاقتصاد" المعني بالمادة فقط ليس له الأولوية المطلقة في المنظومة المعرفية والفقهية للإسلام، ولكن تتحدد وظائفه وأدواره وفق منظومة كلية مادية وقيمية على حد سواء.

فإن مصطلح اقتصاد في المفهوم الغربي الوضعي، المرادف للندرة والذي يؤدي للصراع[1]، ليس هو الشائع في التراث الإسلامي. ولكن مصدر كلمة الاقتصاد في اللغة هو قصد، واقتصد بالمعنى اللغوي هو القصد في الغنى والفقر، وهي كلمة تتعلق بالمعاش والمعايش الإنسانية أي ما يتعلق بالاقتصاديات والماليات من المهن والحرف والأنشطة الإنسانية المختلطة بالمال. وليس مرتبطًا فقط، وفق المفهوم الغربي الوضعي، بندرة الموارد والصراع من أجل القوة والرخاء والهيمنة على الأسواق والموارد والمصالح. فالرؤية الإسلامية تبحث عن إصلاح الأمة في إطار رحب إنساني وتمكينها ضمن منظومة من القيم انطلاقًا من رؤية كلية شاملة الأبعاد تقوم أساسًا على مفهوم العبودية لله والاستخلاف وصلًا بين الديني والدنيوي والأخروي. وهي رؤية تتجاوز الثنائيات دون صراعات وعلى نحو يحقق التوازن، فالهدف هو إصلاح الأمة والعالم ولكن من خلال مرضاة الله.

ولا تعني تلك الرؤية أن الرخاء والقوة والمصالح ليست من الأهداف؛ فهي مستهدفة أيضًا ولكن في إطار منظومة قيمية تحكم وترشد إدارة هذه الأبعاد وتحقيقها. لأن المنظومة القيمية الإسلامية –متعددة المستويات – متحاضنة وتحقق القوة والمصلحة أيضًا. ومن ثم، فإن تلك الرؤية ليست مثالية أو ماضاوية ولا تتجاهل المصالح أو الواقع، ولكن تختلف معرفيًا وقيميًا عن الرؤية الرأسمالية (الفردية) أو الماركسية (القمعية للفطرة ولطبائع الأمور). فالرؤية الإسلامية القائمة على الشريعة هي متسقة مع الفطرة والمصالح والمبدأ الأساسي هو العدالة دون خضوع للفردية التامة أو حرية السوق ولا للاقتصاد الموجه.[2]

وأخيرًا فإن هذا **التأصيل لرؤية إسلامية للاقتصاد الإسلامي أو الاقتصاد السياسي الإسلامي من مصادر متعددة[3]، تأسس وتم تطبيقه وتطور في إطار مجتمعي ومؤسسي مختلف عن نظائره بالنسبة لعلم الاقتصاد "الغربي" أو الاقتصاد السياسي الغربي.** فالأخير بوصفه علمًا غربيًّا قد ظهر في إطار الدولة القومية وفي إطار القيام بوظائفها على ضوء فلسفة صراعات القوة والمصالح وتوازنات القوى. وفي التراث والخبرة الإسلامية كان المجتمع يقوم بهذه الوظائف ذات الأبعاد الاقتصادية ومن خلال مؤسسات أخرى موجودة في المجتمع ومن المجتمع وفي علاقة تفاعلية مع "السلطة" وباستقلال عنها.

وهو الأمر الذي تآكل تدريجيًا ووصل إلى أدنى مستوياته في ظل تدهور الخلافة ثم التدخلات الخارجية ثم الاحتلال، وبعد تأسيس الدول القومية الحديثة. مما أبرز الفجوة بين ما عليه التأصيل وما كانت عليه الخبرة التاريخية في مرحلة الصعود الحضاري، وبين ما آل إليه الوضع الحالي للعالم الإسلامي في النظام الدولي.

---

[1]-انظر نقدًا لفكرة الندرة المبني عليها مفهوم الاقتصاد في النموذج الغربي في:
- فرانسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، **"صناعة الجوع: خرافة الندرة"** أحمد حسان (مترجم) عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 64، أبريل 1983).

[2]- انظر أيضًا هذه المقارنة الثلاثية في:
- Mohd Syakir Bin Mohd Rosdi,OP.CIT.,
وهي مقارنة استهدفتها دائمًا كتابات منظري الاقتصاد الإسلامي من علماء الاقتصاد أو الاقتصاد السياسي مثل محمد عمر شابرا، حياة الله صديقي، مسعود شادري، منذر قحف، محمد باقر الصدر، محمد أسلم حنيف. وكذلك استهدفتها كتابات المفكرين الإسلاميين مثل: مالك بن نبي، أبو الأعلى المودودي، أبو الحسن الندوي، محمد الغزالي، محمد الشعراوي، يوسف القرضاوي. جميعهم تناولوا هذه المقارنات الثلاثية وانعكاساتها في إطار كلي يجمع بين الداخلي والدولي، دون تخصيص للدولي أو العالمي.
انظر أيضًا: **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، 12 جزءًا، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، يونيو 2010).

[3]- ياسر حوراني، **مصادر التراث الاقتصادي الإسلامي**، (القاهرة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2000).

خلاصة القول عن هذه المجموعة من الإشكاليات، وربطًا بين الجانبين العملي والمعرفي من دوافع تجدد الاهتمام بتقديم منظور إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي، أستدعي هنا أطروحات لمالك بن نبي في واحد من أهم كتبه.[1]

فلقد تحدث في المقدمة عما يمكن تصنيفه تحت عنوان "دوافع تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الإسلامي"؛ فهو يقول إن المحتل زرع في عالمنا عقلية العامل المقهور الجائع الخائف دائمًا. وتَحُولُ هذه العقلية دون أي عملية تنموية. بينما تكوين الإنسان المسلم، وفق دينه، يعرف قيمة "الزهد" ("ربنا اللي هيدي"، "ربنا اللي هيرزق") والتي ربما يعدها البعض تواكلًا؛ لكنَّ يري –بن نبي– أن هناك فارقًا بين الزهد وبين التواكل؛ فلابد من الزهد مهما ازدادت الأموال مع استمرار الحركة والعمل دون تواكل أو ترك الأخذ بالأسباب. إذن فلسفة الزهد تختلف — وفق مالك بن نبي – عن فلسفة المنفعة واللذة التي هي أساس النموذج المعرفي المادي العلماني؛ كما تختلف عن فلسفة الماركسية القائمة على مبدأ العطاء بقدر الحاجة وليس العمل والكسب وفق الاستطاعة بما يكفي الحاجات ويزيد.

ويري بن نبي أن هذه الناحية الفلسفية أي التواكل أو الأخذ بقدر الحاجة تكرست في عهد الاستعمار وما بعده في قوانين وآليات اقتصادية واجتماعية لابد من الخروج منها من أجل التنمية. وهو أمر، يرى بن نبي أنه يحتاج لوعي وأداة وثقافة جديدة تقاوم كل إرث الاستعمار وما قبله (القابلية للاستعمار). وكذلك إرث الاستعمار الجديد" أي هيمنة الرأسمالية العالمية وغلبة منطق السوق وفق آليات العولمة الاتصالية.

ومن ناحية أخرى يمكن استدعاء أطروحة مسعود شادري – أحد رواد تأصيل الاقتصاد السياسي الإسلامي[2] – حيث يؤكد أن "الإبستمولوجيا التوحيدية" التي ينبني عليها الاقتصاد السياسي من منظور إسلامي تعتمد على مبادئ المصلحة والاستحسان، إلا أن العالم الإسلامي لم يعد لديه القدرة على تطبيق ما ينبثق عنها من مبادئ. والأخيرة غير مفعلة لغياب مؤسسات الشورى التي قامت في صدر الإسلام والتي تحولت لمؤسسات حداثية يسيطر عليها رجال الدين أو الدولة، وبالتالي لا توجد المؤسسات الاجتماعية التي سبق وأدارت نظام السوق في صدر الإسلام (الحسبة).

وأخيرًا فإن هذه الرابطة بين الجانبين المعرفي والعملي، وعلى ضوء حالة فقه الواقع؛ تدفعنا لسؤال خاص بالإشكالية الثالثة: كيف حدثت هذه الفجوة بين التأصيل وبين الواقع الراهن للأمة الإسلامية؟ وماذا تقول الخبرات التاريخية؟

الإشكالية الثالثة: الخبرة التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي الدولي للأمة الإسلامية: (من الخلافة للاستعمار للدول القومية)

اقترنت الدراسات عن تطور التنظير الغربي للاقتصاد السياسي الدولي بالربط بين التطور في المنظورات، وطبيعتها، وبين التغيرات التاريخية الكبرى في النظام العالمي خلال القرون الخمسة الأخيرة.[3] وعلى نحو يشرح — من مداخل عدة – إشكالية العلاقة بين السلطة والمعرفة وبين التاريخ والراهن، وبين الفكر والممارسة.

وإذا كانت الأدبيات الغربية، التي اهتمت بالخبرة التاريخية لتطور هياكل الاقتصاد السياسي العالمي وعملياته، ومنذ نشأة نموذج الدولة القومية ونمو النظام الرأسمالي العالمي؛ قد اهتمت بدراسة مراحل هذا التطور والعوامل المؤثرة فيه على نحو يطرح إشكالية العلاقة

---

[1] مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد**، (دمشق: دار الفكر، 1987).

[2] -Masoud Shoudary, Toward Islamic Political Economy on the Turn of the Century, Op. Cit.

[3] - انظر نماذج من الرؤى عن هذا التطور وعن دلالة تلك العلاقة في:

- د. نادية محمود مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، **مجلة العلوم الاجتماعية**،(ديسمبر 1986).
- روبرت جيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث (مترجم)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- David N. Balaam, Bradford Dillman**, Introduction to International Political Economy**, (New York: routledge, 6th ed., 2016), (1st ed., 2008).

بين السياسي والاقتصادي[1]، فإن الخبرة الإسلامية التاريخية، والحديثة والمعاصرة لم تكن محل استدعاء شأنها في ذلك شأن كافة دراسات التطور التاريخي للنظم الدولية من منظورات كبرى مقارنة بالتي أسقطت "الخبرة الإسلامية".[2]

بعبارة أخرى، إذا كان العالم قد مرت عليه نظم دولية متعاقبة شكلت تاريخه السياسي والحضاري أو عبرت عنهما، وفي الوقت نفسه مر الفكر الدولي في بعديه السياسي والاقتصادي، بمراحل متتالية ذات ارتباط بتطور هذه النظم الدولية، فلابد — تأسيسًا لمنظور إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي من البحث عن منهاجية تحقيب للتاريخ الإسلامي في تفاعله مع التاريخ الأوروبي والغربي (في سياق رؤية كلية وعالمية للتاريخ) بشأن الاقتصاد السياسي العالمي وموضع العالم الإسلامي منه. فلا يكفي التحقيب وفقًا للخلافة أو الأسر والممالك الإسلامية المتعاقبة أو وفقًا لقضايا الحرب والسلام والمعاهدات فقط[3] ولكن التواريخ الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في التاريخ الإسلامي لا تقل أهمية للإجابة عن أكثر من سؤال وهي في صميم عملية بناء منظور إسلامي للاقتصاد السياسي العالمي.

فأين موضع "القوة الاقتصادية" وأدوات القوة الاقتصادية الخارجية في تحديد موضع "الدول الإسلامية الكبرى" من التوازنات العالمية ومن إدارة العلاقات الخارجية للأمة؟

كيف يمثل "الجانب المادي" إلى جانب أو انطلاقًا من الجانب القيمي الأخلاقي مكونًا أساسيًا في القوة أو الضعف؟

كيف تفاعل الجانب الاقتصادي تأثيرًا وتأثرًا مع سياسات الحروب والدبلوماسية في التقاليد الإسلامية؟ كيف اقترنت سياسات الفتوح والعمران والوحدة بسياسات اقتصادية ومالية، وما نظائرها التي اقترنت بها سياسات الدفاع والجمود والتراجع والانقسام؟

وكيف كانت عمليات الاسترداد "الغربية" ثم الاحتلال والتجزئة هي نتاج "القابلية للانحدار ثم القابلية للاستعمار من الداخل على نحو مكن للخارج؟ ومن ثم: هل التبعية ناتجة عن أسباب خارجية نظمية عالمية بالأساس، وفق منظري التبعية، أو ناتجة عن أسباب داخلية بالأساس، وفق منظري الواقعية والليبرالية، أم تقدم الخبرة الإسلامية جديدًا بشأن إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي في عمليات القوة والنمو والاستقلال أو الاستضعاف والضعف والتخلف والتبعية؟

ومن ثم، وأخيرًا، فإن السؤال المظلة هو: ما الذي تقدمه الخبرات الإسلامية المتنوعة بالنسبة لإشكالية العلاقة بين القيم/ القوة، القيم/ المصلحة، الأخلاق/ السياسة، التي أسقطتها المنظورات الكبرى للاقتصاد السياسي الدولي وهي تبحث في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة؟

وهي الإشكالية التي اقتحمتها واشتبكت معها الاتجاهات النقدية الجديدة في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي (كما سبق البيان) والتي استدعت العلاقة بين الأخلاق والتغيير المنشود في الاقتصاد السياسي العالمي على نحو ينال من الهيمنة ويؤسس لتفاعلات أكثر عدالة وإنسانية.[4]

والمقاربة بين الرؤية الإسلامية والرؤية النقدية في هذا المجال قد تفصح عن قواسم مشتركة بقدر ما تفصح عن اختلافات. والأهم أن الإجابة على السؤال الأخير لابد وأن يؤسس بوضوح أو يساعد على توضيح مفهوم "الحضاري" باعتباره عملية شاملة

---

[1]- انظر على سبيل المثال تحليلًا لأعمال مدرسة اليسار النقدية: (روبرت كوكس، إيمانويل والرشتين) في:

- Christopher Farrands and Owen Worth, “Critical theory in Global Political Economy: Critique? Knowledge? Emancipation?”, **Capital & Class**, (Ireland: University of Limerick,2015), pp. 43-61.

[2]- د. نادية مصطفى، "التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة"، (في) د. نادية مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ودار البشير للثقافة والعلوم، 2015). ص ص 37-112

[3]- وسبق تقديم منهاجية مناظرة بشأن: العلاقات الدولية بصفة عامة انظر: المرجع السابق.

- د. نادية محمود مصطفى، **مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي**، (في): د. نادية محمود مصطفى (إشراف)، مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، الجزء السابع من المشروع، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

[4] انظر على سبيل المثال:

- James Brasset: International Political Economy and the question of Ethics. **Review of International Political Economy**. Vo17, No3, 2010 pp 425- 453. , available on: https://www.academia.edu/10835258/International_Political_Economy_and_the_Question_of_Ethics

الأبعاد لابد أن تستدعي كافة عناصر القوة المادية وكافة أنماط التفاعلات وليس الدعوية الدينية الثقافية فقط. فالنهوض الحضاري والشهود الحضاري وبالمثل التراجع والانحدار ليس أخلاقيًا فقط بل الديني والقيمي والأخلاقي هو المنطلق نحو مجالات أخرى مرتبطة ومتشابكة سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ومن المراحل المقترحة للتقسيم[1]— في مقابل مراحل تقسيم الخبرات التاريخية الغربية خلال القرون الخمسة الأخيرة – ما يلي:[2]

مرحلة الكشوف الجغرافية وصعود الدول القومية الأوروبية وأفول الأندلس والمماليك والحراك العثماني الصاعد: ففي حين كان الواقع الأوروبي وتوازنات القوى المتحولة تؤسس للمذهب الماركنتيلي وتعبر عنه وتبرر العلاقة بين السياسي الخادم للاقتصادي على صعيد العالم، حيث أضحت السياسات الاقتصادية التجارية الخارجية للدول تعظم من قوة الدولة وقدراتها. وفي المقابل كان الفكر الخلدوني يعكس حالة[3]العالم الإسلامي في هذه الآونة. فكان يعبر عن أزمة اقتصاد سياسي داخلي وبيني وخارجي، ويحاول التنظير ترشيد الحركة من خلال منظور عمراني يدعو لغلّ يد الدولة عن الأسواق والجبايات والتدخل الجائر في المعايش والصنائع والمكاسب لإضرارها بالرعايا والعمال والتجار. كذلك دعا المقريزي – تلميذ ابن خلدون – لـ"إغاثة الأمة بكشف الغمة" أي بتصحيح سياسات التدخل السياسي في التسعير والإنتاج والسياسات المالية، وهو تيار يبدو معاكسًا للماركنتيلية —ليس داخليًا فقط ولكن خارجيًا أيضًا، يضع ثقته في آليات المجتمع الاقتصادي الحر. وتقدم الخبرات التاريخية العملية والفكرية نماذج متنوعة من التأصيل والتطبيق لكيفية إدارة الدولة الإسلامية لاقتصادها داخليًا وخارجيًا.

وبالمثل يمكن القراءة الكلية في المراحل التالية مع الاكتفاء هنا بتحديدها فقط، وهي: مرحلة الثورة الصناعية في غرب أوروبا وتراجع الخطر العثماني على أوروبا والتوجه الأوروبي نحو الاستعمار وظهور التنافس على الأسواق والموارد، وهي مرحلة صعود فكر الليبرالية الرأسمالية في نفس الوقت الذي تراجعت فيه مظاهر الفكر الاقتصادي الإسلامي إزاء النزعة العسكرية العليا للدولة العثمانية وأمام حالة الانحدار الحضاري عبر أرجاء العالم الإسلامي وأمام التدخلات الخارجية متعددة المستويات وخاصة في المجال الاقتصادي والاجتماعي (عصر التنظيمات العثمانية).

ثم مرحلة الاستعمار الأوروبي في مظلة من الاستشراق المعرفي ونهب الثروات وإعادة تشكيل الهياكل والقوانين والأطر الاقتصادية في العالم الإسلامي وليس فقط السياسية والثقافية. وهي مرحلة امتزج فيها الهدف السياسي والاقتصادي والثقافي لحركة القوى الاستعمارية وكذلك أدواتها المتنوعة في إطار من هيمنة مفهوم القوة الصراعية الجبرية القهرية. ولقد كانت الدراسات الاستشراقية المتعلقة بالمجتمعات واقتصادياتها وطرق التجارة سواء للمجتمعات الشرقية القديمة أو العالم الجديد لتكون رأس حربة الاستغلال

---

[1]مدحت ماهر، العلاقة بين الاقتصاديات الدولية والسياسات الدولية:المنظورات الكبرى، ودلالة الخبرات التاريخية، انظر هذا العدد، ص 5

[2] حول تواريخ هذه المراحل الاقتصادية والاجتماعية انظر على سبيل المثال:

- Charles Issawi, **An Economic History of the Middle East and North Africa**, (London, Routledge, 2010), p.1

- خليل إينالجيك ودونالد كواترت (محررون)، **التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية**، د. عبد اللطيف الحارس (مترجم)، (بيروت: دار المدار الإسلامي، 2007).

- الحبيب الجنحاني، **المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية**، عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 319، سبتمبر 2005).

- الحبيب الجنحاني، **دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986) ص 246.

- محمود لاشين، **الفاروق عمر والخراج: لماذا حلت الأموال الأميرية محل الخراج: دراسة للأوضاع المالية في مصر أثناء السيطرة العثمانية**، (القاهرة: الفتح للإعلام العربي، 1990)، ص 173.

- نجمان ياسين، **تطور الأوضاع الاقتصادية في عصر الرسالة والراشدين**، (الموصل: بيت الموصل، 1988)، ص 340.

- الحبيب الجنحاني، **التحول الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع صدر الإسلام**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1985)، ص 203.

- د. نادية مصطفى، التحليل النظمي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية: الأنماط التاريخية وقواعد التفسير، (في) د. نادية مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، (القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار البشير للثقافة والعلوم، 2015).ص ص 350-417

[3] انظر على سبيل المثال:

- محمد عمر شابرا، علل العالم الإسلامي المعاصر: المسببات والعلاج في ضوء نظرية العمران لابن خلدون (ترجمة علياء وجدي)" (في) د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، مرجع سبق ذكره. ص ص391-432
- أحمد بو ذروة، **الاقتصاد السياسي في مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار ابن خلدون، 1984) ص 224.

الاستعماري الشامل. ولقد كشفت دراسات ما بعد الكولونيالية الخلفيات والأطر المعرفية والفلسفية التي روجها الاستشراق حول رسالة الرجل الأبيض وعبئه الحضاري لتحديث الآخر البربري المتخلف حضاريًا. إذن كيف تقدم قراءة التاريخ الإسلامي الوجه الآخر للعملة عن حقيقة هذه العلاقة بين المعرفة الاستشراقية والسلطة الاستعمارية؟ **كيف كان قدر التراجع الحضاري وهل قاوم المسلمون الاختراق الاقتصادي سواء في شبه القارة الهندية، أو إيران القاجارية أو مصر والشام والمغرب الكبير أو شمال أفريقيا أو أفريقيا جنوب الصحراء، بل وفي البلقان وشرق أوروبا؟ هل يمكن تقديم معرفة جديدة من واقع إعادة قراءة هذه التواريخ لتصبح بدورها معرفة لخدمة سلطة التغيير والنهوض الحضاري من جديد؟**

وأخيرًا مرحلة تغير التوازن العالمي ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر وفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وهي المرحلة التي شهدت، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية؛ انخفاضًا في الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية الدولية التي كانت حاضرة في الفترة ما بين الحربين (دوافع اندلاع الحربين الاقتصادية وعواقبهما وآثارهما على توازنات القوى العالمية) دون أن تلقى الاهتمام الكافي من مؤسسي علم العلاقات الدولية الواقعيين أو المثاليين. إلا أن صعود أهميتها بوضوح اقترن بالدور الذي لعبته دراسات الاقتصاد السياسي الدولي في الصراع ضد الشيوعية وفي تأكيد الهيمنة الأمريكية. ولقد سادت هذه المرحلة المدارس الغربية صعودًا وهبوطًا، ولم يكن العالم الإسلامي –كما سبق التوضيح – في مقدمة التحليل إلا موضوعًا للتفاعلات، كما كان غائبًا عن الأبعاد التنظيرية سواء من منظورات غير غربية، أو منظور إسلامي بصفة خاصة.

وحتى جاءت المرحلة الراهنة من تجدد الاهتمام بالفكر والتنظير الإسلامي للاقتصاد بصفة عامة والاقتصاد السياسي بصفة خاصة مع بعض الإرهاصات حول الأبعاد الدولية. وهو الأمر الذي سبق تناوله في دوافع تجدد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي أو منظور إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي أو الاقتصاد السياسي الدولي للعالم الإسلامي. والإشكاليات الخاصة بالخبرات التطبيقية المعاصرة ستزيد الخريطة وضوحًا (كما سنرى).

وإلى جانب الأسئلة المطروحة والتحقيب التاريخي المقترح **فإن منهج القراءة في التاريخ الاقتصادي –الاجتماعي للمسلمين في أبعاده الدولية وامتداداته من الداخل، ليس تأريخًا أو إعادة قراءة للتاريخ ولكن هو منهج للانتقال من التفاصيل الكثيرة للتجريد والتعميم واستخلاص القواعد العامة أي الخروج من المسائل التفصيلية للمنهج ومن الجزئيات إلى القضايا الكلية** واستنباط الأنماط بشأن عوامل الصعود أو عوامل التراجع في الخبرة الحضارية الإسلامية ضمن مدخل السنن الاجتماعية والتاريخية أو بشأن النظم الاقتصادية والسياسية في الحضارة الإسلامية سواء من قبيل: الوقف، الحسبة، بيت المال، مؤسسة الثغور التي تعد تخومًا بين الدولة والخارج، نظام الجزية، نظام التجارة وطرقها المشهورة ونظم المعونات الاستدانة واقتصاديات الحروب......ألخ.

وكل ذلك وفقًا لرؤية الإسلام للعالم وعلى ضوء المبادئ والأسس والقيم والأحكام. فعلى سبيل المثال وليس الحصر، وبيانًا لكيفية النظر في إشكالية العلاقة بين الاقتصاد والسياسة والحرب من مرجعية إسلامية على صعيد التفاعلات العالمية لقوى إسلامية كبرى، سواء في مراحل القوة أو الضعف وفي تشابكها مع الأوضاع الداخلية، **يمكن استدعاء بعض النماذج التي تختلف حولها الرؤى والمنظورات**[1]: دوافع الكشوف الجغرافية وعواقبها وعلاقتها بالتوسع العثماني نحو الغرب، المعاهدة الشهيرة بين السلطان سليمان القانوني والملك فرانسوا ملك فرنسا 1535، والمعروفة إما بمعاهدة "الامتيازات" (وفق العثمانيين)، أو معاهدة "التنازلات" (وفقًا للغربيين)، العلاقات السلمية التجارية بين المماليك والممالك الإفرنجية رغم عدم انقطاع الحروب، وهل كانت تراجعًا عن الجهاد أو نمطًا من الجهاد "المقاوم"؟ كيف كانت "التنظيمات العثمانية" في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بابًا لتدخلات خارجية في قلبها

[1]- انظر مناقشة هذه القضايا وغيرها في:

- د. نادية مصطفى، **"التفاعلات النظمية في العصر المملوكي: من تصفية الوجود الصليبي حتى بداية الهجمة الأوروبية الثانية"**، "التفاعلات النظمية في العصر العثماني: من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية"، (في) د. نادية مصطفى، **العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن**، مرجع سبق ذكره.ص ص 113-196

السياسات الاقتصادية والمالية؟ كيف تطورت ظاهرة "الفندق" وما مغزاها السياسي؟ ما الأبعاد المالية والاقتصادية في معاهدة 1840 التي قيدت بها القوى الأوروبية دولة محمد علي الصاعدة؟ ما حقيقة دور شركة الهند الشرقية وقبلها الهولندية والبرتغالية في تدشين جذور الاستعمار "التجارية"، كيف بدأت وتطورت تجارب التحديث عبر القرنين التاسع عشر والعشرين سواء في أواخر إصلاحات الدولة العثمانية أو الدول الناشئة، خبرة تراجع وسقوط الدولة العثمانية...ألخ من النماذج التي يتضح فيها كافة مراحل تطور التاريخ الإسلامي صعودًا وهبوطًا حضاريًا وصولًا إلى السؤال: ما هو نمط الاقتصاد السياسي للمشروع الاستيطاني الصهيوني مقارنة بمشروعات الاحتلال الاستيطانية الغربية؟ جميعها نماذج غاية في الأهمية من حيث الربط بين السياسي والاقتصادي، والدولي والداخلي... ما يؤكد مصداقية المنظور محل الاختبار من جهة، ويشير إلى عدم استثنائية التاريخ/الواقع الإسلامي من الواقع/التاريخ العالمي، ومن ثم عدم مشروعية استبعاده على النحو الذي جرى عليه علم السياسة والعلاقات الدولية في نسختها الغربية.

الإشكالية الرابعة: خبرات وتطبيقات معاصرة للاقتصاد السياسي الدولي الإسلامي:

تزخر المدرسة العربية والمدرسة المصرية في الاقتصاد السياسي الدولي بالدراسات عن قضايا الاقتصاد السياسي الدولي أو مدخل الاقتصاد السياسي الدولي لدراسة قضايا عالمية معاصرة (تتصل بالجنوب أو العالم الثالث بصفة خاصة) أو تفاعلات نظمية إقليمية وعبر إقليمية وعالمية أو سياسات خارجية للدول العربية ولمصر. شارك فيها اقتصاديون أو علماء سياسة ذوو انتماءات نظرية متنوعة: ليبرالية، ويسارية وقومية.[1]

أما المدرسة المناظرة من منظور إسلامي[2]، وإلى جانب المدرسة الآسيوية، وخاصة الماليزية والإندونيسية فقد ركزت بدرجة كبيرة على الإبستمولوجيا الإسلامية لهذا المجال –كما سبق ورأينا –، أما على مستوى التطبيق فركزت بالأساس على نظم التمويل والبنوك والصرافة الإسلامية من منطلق القواعد الشرعية المحرمة للربا، وما اقترن بها من نظم المرابحة والعقود والاستثمارات الشرعية. واقترب بعضها من قضايا مكافحة الفقر والعدالة باعتبارها جزءًا من إصلاح الأمة والنظام العالمي[3]. ويحتاج هذا المجال برمته (من مدخل العلاقات الدولية ومجال الاقتصاد السياسي العالمي بصفة خاصة) مسحًا شاملًا ورسمًا لخرائط القضايا محل الاهتمام من منظور إسلامي، والرؤى عن السياسات والبرامج المطلوبة لإحداث تغيير من منظور اقتصادي سياسي إسلامي عالمي. فهذا المستوى النظمي

---

[1]- انظر على سبيل المثال من المدرسة المصرية كتابات كل من: عمرو محيي الدين، جودة عبد الخالق، سمير أمين، إسماعيل صبري عبد الله، رمزي زكي، إبراهيم سعد الدين، إبراهيم العيسوي، جلال أمين، مصطفى كامل السيد، محمود عبد الفضيل، عادل حسين، محمد أبو مندور، محيا زيتون.

وانظر أيضًا:

- زينب عبد العظيم، **العلاقات بين دول الجنوب- الجنوب: دراسة سياسية في دور البترول في علاقات الدول النامية البترولية وغير البترولية من 73- 1985**، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989)
- ــــــــــــــــ، **الاقتصاد السياسي لسياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (1981- 1991)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1994).
- باكينام الشرقاوي، **قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي: الحالتان الإيرانية والتركية (دراسة مقارنة)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000).

[2]- انظر على سبيل المثال أعمال كل من: د. محمد شوقي الفنجري، د. عبده سلام، د. عبد الحميد الغزالي، د. رفعت العوضي، د. نعمة مشهور، د. حاتم القرنشاوي.

وانظر أيضًا : **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، 12 جزءًا، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2010)، وانظر المشاركين في أعمال مركز صالح كامل للاقتصاد السياسي في جامعة الأزهر.

[3]- انظر على سبيل المثال:

- المؤتمر الدولي حول اقتصاديات الدول الإسلامية في ظل العولمة 3-5 مايو 1999، مركز صالح كامل، القاهرة، جامعة الأزهر، 1999.
- د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، **أعمال مؤتمر "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"**، (جامعة القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالاشتراك مع دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 2007).
- Dr. Nadia Mahmoud Mustafa, Economic Integration in the Islamic World: Environment and Process: A Thesis from the Cultural Approach and an Entry Theme for the Formulation and Implementation of Strategies and Policies, a study introduced to the 4th Think Tanks Forum of the OIC Countries “Economic Integration in the OIC Countries: Prospects and Challenges”, Cairo-Egypt, 26-27 March, 2013.

الشامل والكلي الذي يجيب عن السؤال ما علل النظام العالمي وكيف يمكن تغييره، لا يفصح عن نفسه بوضوح قدر إفصاح القضايا الجزئية التأصيلية أو العملية عن نفسها والتي حازت اهتمام منظري الاقتصاد الإسلامي من الاقتصاديين بصفة خاصة.

وبالمثل، فإن الخبرات والتطبيقات المعاصرة على مستوى واقع الممارسة العملية قد تركزت أيضًا على مؤسسات التمويل والاستثمار والصرافة والبنوك الإسلامية، إلى جانب الأوقاف والعمل الإغاثي والأهلي الإسلامي. وعند تقييمها يتضح تغلّب المداخل الاقتصادية على المداخل السياسية أو على مدخل صنع وصراع السياسات في إطار الدول القومية الحديثة والمؤسسات الجماعية الإسلامية وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي.

بعبارة أخرى، تتعدد الخبرات والتجارب المعاصرة وتتعدد مشاركات الشرعيين والساسة وخبراء المال والاقتصاد، والأكاديميين، وتظل الفجوة قائمة بين التأصيل والواقع. كما يظل البعد الدولي أو العالمي حاضرًا غائبًا، ناهيك بالطبع عن مشروع للتجدد الحضاري الشامل وموضع مساحة الاقتصاد السياسي فيه سواء الداخلي أو البيني أو العالمي.

وبدون ادّعاء القدرة أو الحاجة في هذا الموضع من الدراسة لتقديم تقييم قائم على دراسة مسحية شاملة، يكفي بهذا الصدد التوقف عند الأفكار التالية:

من ناحية: لا يحوز الاقتصاد السياسي الإسلامي العالمي اهتمام الدول العربية والإسلامية: فهي إما دول إسلامية يسهل عليها – لدواعي الشرعية – الإعلان عن إقامة اقتصاد إسلامي (ولو من حيث الشكل) أو دول إسلامية مختلطة أو دول علمانية تحاول مجرد جذب الأموال بفكرة التمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية.

فهي في مجموعها دول تابعة في النظام الاقتصادي العالمي، الغنية منها والفقيرة على حد سواء، والنماذج التنموية الرشيدة الصاعدة في بعض الدول الإسلامية (ماليزيا، تركيا، إندونيسيا...) تلقى مقاومة متعددة الأشكال صريحة (كالأزمة الآسيوية 1997) أو ضمنية. وهناك دول لا تريد الاستماع أصلًا عن "مرجعية إسلامية" لتنظيم المجتمع أو الاقتصاد أو السياسة، فكيف ستعطي اهتمامًا أو تحرص على أن تكون فاعلًا دوليًا يهتم بتنظيم علاقاته الخارجية الاقتصادية من منظور إسلامي، ناهيك عن الدعوة والعمل لتغيير النظام العالمي القائم من منظور إسلامي؟ ومن ثم وعلى ضوء العلاقة بين السلطة والمعرفة، **فليس من المتصور أن يزدهر الإنتاج النظري أو الفكري في مجال الاقتصاد السياسي العالمي الإسلامي لمجرد الإنتاج دون التطبيق.، وفي المقابل ينمو الاهتمام بالمشروعات السياسية الإسلامية المعنية بالوصول للحكم والسلطة دون اهتمام بابعادها الاقتصادية وبالتركيز على التضارب بين دوائر الانتماء الوطنية والقومية بل والإنسانية مع الدائرة الإسلامية الحضارية.**

من ناحية أخرى: الدراسات العربية من منظور إسلامي تغلب فيها المداخل الاقتصادية واقترابالها على المداخل السياسية، ولا يتم البحث المعمق في علاقة التأثير والتأثر بين الأبعاد السياسية والاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية أو العالمية، إلا في حالات محدودة ومن جانب باحثي علم السياسة الذين يهتمون بالأبعاد الاقتصادية والثقافية من منظورات مقارنة.[1]

---

[1]- على سبيل المثال انظر:
- د. زينب عبد العظيم، "سياسات التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة"، (في) د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف عام)، **حولية أمتي فى العالم**، العدد الثاني، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999). ص ص 301- 337
- د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران), **الأمة فى قرن، عدد خاص من حولية أمتي فى العالم**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، مكتبة الشروق الدولية، 2002)، الكتاب الأول بعنوان "الماهية- المكانة- الإمكانية".
- د. رفعت العوضي ود. نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أسامة أحمد مجاهد وأمجد أحمد جبريل وعلياء وجدي (مراجعة وتحرير)، مرجع سبق ذكره.
- Dr. Nadia Mahmoud Mustafa, Economic Integration in the Islamic World: Environment and Process: A Thesis from the Cultural Approach and an Entry Theme for the Formulation and Implementation of Strategies and Policies, Op. Cit.
- Muhammad Syukri Salleh, Mohd Syakir Bin Mohd Rosdi, Islamic Political Economy: A Special Reference to the Use of Tahaluf Siyasi in the State of Kelantan, Malaysia,American International Journal of Contemporary Research, Taxas: **Center for Promoting Ideas (CPI)** vol. 4, N. 5, May, p.p114-130.

وبغض النظر عن تقييم الخبرات من حيث مدى تفعيل النموذج الإسلامي ومدى الاختلاف مع أو الاندماج في ممارسات النظام العالمي القائم السائد، ومن ثم مدى القدرة على إحداث تغيير من عدمه، **فإن الأدبيات الغربية أولت هذه الخبرات والتطبيقات من منظور إسلامي اهتمامًا** يبدو فيه صعود وزن المداخل السياسية وعلاقتها بالاقتصادية (وفق طبيعة الظاهرة محل الاهتمام) كما يبدو فيه أساليب التحليل السياسي الاجتماعي الاقتصادي المنظم لدراسة الظاهرة في تجلياتها الواقعية ومشاكلها وآفاقها وعدم الاقتصار على الرؤى النقدية النظرية فقط.

تقدم نماذج من هذا الاهتمام ملمحين أساسيين. الملمح الأول: عن العلاقة بين القيمي والمصلحة: فإن البعض يفترض أن انطلاق الاقتصاد من بعد ديني قيمي ثقافي لن يحقق المصلحة بالضرورة بل قد يتناقض معها ناهيك عن تسييسه.[1]

أو أنه لا يوجد مجموعة من القيم التي يمكن بناءً عليها إقامة اقتصاد إسلامي بديل يختلف عن النظام القائم[2]، أو من ناحية أخرى، أن العوامل الدينية والطبقية وراء إقبال الناس على البنوك الإسلامية في حين أن هذه البنوك لا تقدم أي جديد ولا تحقق أي تغيير اقتصادي أو مالي في النظام العالمي بل تكرس فوائد لطبقات معينة.[3]

بعبارة أخرى، هذه النماذج – الوضعية – تقوم رؤيتها على ثنائية التضاد بين القيمي والمصالح، فهي تفترض أن لا علاقة بين القيم والتدين والهوية وبين مصالح الناس أو النظم الاقتصادية. ومن ثم تتساءل عن جدوى المنظورات التي تنطلق منها بالنسبة لحل المشاكل الراهنة وإحداث تغيير في الأوضاع القائمة.

وتفرض هذه الرؤية النقدية لمنظور إسلامي تحديات على دراسات وخبرات الاقتصاد السياسي من منظور إسلامي: هل يحقق تطبيقاته الراهنة وحدة الأمة أو استقلالها الاقتصادي؟ هل تساعد في التنمية أم هي مجرد اجتهاد واجب لمجرد التخلص من عبء "النظام الربوي العالمي"؟

الملمح الثاني: الاقتصاد السياسي لقضايا في صميم العلاقات الدولية للعالم الإسلامي، ومنها على سبيل المثال: الحركات السياسية الإسلامية أو ما يسمى الإسلام السياسي، الهجرة، والبيئة.. وهذه الأجندة يتم الاقتراب منها من منظورات مقارنة غربيةعلى اعتبار ما يمثله العالم الإسلامي من مصادر تهديد للغرب أو على اعتبار ما يحتاجه من تغيير انطلاقًا من اعتبارات قيمية وأخلاقية استدعاها النقديون في دراساتهم لمشاكل العالم الإسلامي من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي. وجميع موضوعات هذه الأجندة لا تقترب من القضية المركزية للبنوك الإسلامية أو التمويل الإسلامي التي تحوز اهتمام الاقتصاديين من دارسي الاقتصاد السياسي من منظور إسلامي.

فعلى سبيل المثال؛ الدراسة عن الاقتصاد السياسي للإسلام السياسي[4]، انطلاقًا من تعريف الحركات السياسية الإسلامية والتمييز بينها وبين الأصولية وبينها وبين الحركات التي تنتهج العنف، ركزت على كيفية تأثر موجات هذه الحركات خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بالحالة الاقتصادية العالمية والإقليمية والداخلية (في مصر وتركيا كنموذجين)، أي تقدم الدراسة اقترابًا نظميًا يوضح أثر حالة النظامين الإقليمي والعالمي على حركات الإسلام السياسي من حيث الموارد ومجالات الإنفاق وسبل التطوير. وعلى ضوء الدراسة التفصيلية لأدوار هذه الحركات في النموذجين المصري والتركي ترى الدراسة أن هذه الحركات ليست تنويرية ولا تبحث عن تغيير جذري للنظام العالمي ولكنها في نفس الوقت الذي تقاوم فيه النظم المستبدة في الشرق الأوسط والنظام السياسي الإقليمي

[1]- انظر على سبيل المثال:
- Timur Kuran: The Discontents of Islamic Economic Morality. Linkages between Religion and Ecomomics. AEA Papers and proceedings, May 1996. Pp436-442.
[2]- Ondrej Sramek: Islamic Economics: New Economic Paradigm or Political Agenda**? New Perspectives on Political Economy** , Prague: Liberální institut Vo. 5, No. 2, 2009, pp 137-167.
[3]-Thomas B. Pepinsky: The Demand for Islamic Banking: Piety, class and Global Idendity, Paper Presented at the International Political Economy Society. Cambridge MA, No. 12-13, 2010.
[4] Joel Benin, "Political Islam and the New Global Economy: the Political Economy of Islamist Social Movements in Egypt and Turkey'' paper presented in conference on French and US Approaches to Understanding Islam French-Stanford center for Interdisciplinary studies September 12-14, 2004.

الجديد القائم على ركائز الثروة البترولية، فهي لا تقدم جديدًا لرفض الحداثة أو تغيير النظام الرأسمالي العالمي، بل هي جزء مندمج فيه ويصل بعضها إلى حد التحالف مع النظام الرأسمالي العالمي ضد اليسار العلماني.

وأيًا كان تقييمنا الآن لهذه الرؤية، كمثال، وأيًا كان اتفاقنا أو اختلافنا معها وأيًا كانت مدى مصداقيتها على ضوء اختبارات ما بعد الثورات العربية، إلا أن مثل هذه الدراسة وغيرها عن قضايا أخرى هامة داخلية أو نظمية إقليمية في العالم الإسلامي، تستوجب الدراسة من مدخل اقتصاد سياسي إسلامي يقوم عليها المنتمون لهذا المنظور من باحثي العلوم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة[1].

خلاصة القول على ضوء مجموعات الإشكاليات الأربع السابقة

إن الاقتصاد السياسي الإسلامي من منظور عالمي يقوم على أصول إسلامية، ويطرح مجالات لتفعيل وتطبيق الرؤية المبنية على هذه الأصول، في إطار نموذج متكامل يتحدث عن طبيعة اقتصاد مختلف عن المفهوم الذائع، ومن رؤية معرفية ورؤية للعالم وأسس ومبادئ وقواعد وفقه تختلف تمامًا عن الأسس المعرفية والفكرية والخبرة التاريخية التي تبني عليها المنظورات الكبرى في الاقتصاد السياسي الدولي، وإن كانت تقترب من المنظور النقدي أو تقترب منها الاتجاهات الجديدة النقدية التي تركز على العلاقة بين الأخلاق والقيم والاقتصاد السياسي الدولي.

فمن ناحية: يتمايز الطرح الإسلامي عن النقدي الغربي من عدة جوانب: النقديون يحتفظون بأصول النظرية العلمانية التي تفصل الديني –معرفيًا ومنهجيًا– عن الموضوع بخلاف الرؤية الإسلامية التي تتخذ الإسلام مصدرًا للمعرفة والرؤية الكلية.

ومن ناحية أخرى: الحاضر الغائب في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي من منظور إسلامي ثلاثي الأبعاد: خريطة القضايا وأجندة الأولويات، العلاقة بين القيمي والمصلحي وإمكانيات التغيير، نطاق التفاعلات ومساحاتها.

1- المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي الدولي هو أكثر اتساعًا وامتدادًا من الاقتصاد السياسي الإسلامي أو من الاقتصاد الإسلامي بالطبع.

ولا يمكن أن يظل هذا المجال مقصورًا على تقديم رؤية شرعية استجابة لدوافع ودواعي تجدد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي أو الاقتصاد السياسي الإسلامي، كما يجب تقديم رؤية تستدعي خريطة أوسع بكثير من مجرد أجندة التمويل والبنوك الإسلامية والربا والأوقاف، والمبادئ والأسس والأحكام. وذلك حتى لا يظل هذا المجال أيضًا قاصرًا على الدراسات الغربية النقدية وغيرها والتي تهتم بقضايا العالم الإسلامي، باعتبارها موضوعًا من موضوعات أرجاء أخرى من العالم أو التي تهتم بالنظام الفرعي الدولي للعالم الإسلامي أو الجنوب أو العالم الثالث كجزء من المنظومة الرأسمالية العالمية.

وفي المقابل فإن احتياجات "التغيير" في العالم الإسلامي تتطلب الاهتمام بأجندة واسعة؛ وعلى سبيل المثال وليس الحصر: العلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية، لا يمكن تطويرها دون الأخذ في الاعتبار العوامل السياسية والعكس صحيح[2]، كيف نقدم من منظور إسلامي نقدًا أو إصلاحًا أو بديلًا لسياسات التكيف الهيكلي للمؤسسات الدولية أو لطبيعة هذه المؤسسات وقدر إسهام الدول الإسلامية فيها، أو لطبيعة الأزمات المالية العالمية والتي تحظى باهتمام منظورات نقدية مقارنة سواء عربية أو غربية[3]، فأين مثلًا رؤية إسلامية لأزمات النظام الرأسمالي العالمي وعلل العالم الإسلامي في إطاره[4]؟ وكيف تتم دراسة السياسات الخارجية للدول الإسلامية الكبرى من مدخل الاقتصاد السياسي من منظورات مقارنة، وليس من مدخل إسلامي تقليدي فقط؟[5] ألا يجدر الاهتمام بالاقتصاد

---

[1] ومن نماذج هذه الدراسات حول أجندات جديدة من منظورات مقارنة غربية وإسلامية انظر على سبيل المثال:

- ملف العدد بعنوان " في قضايا الاقتصاد السياسي الدولي المعاصرة" انظر هذا العدد، ص ص 32-94

[2]- انظر : د. زينب عبد العظيم، التعاون الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وهدف السوق الإسلامية المشتركة، مرجع سبق ذكره.

[3]- انظر على سبيل المثال دراسات د. رمزي زكي، د.مصطفى كامل السيد.

[4]- انظر على سبيل المثال محمد عمر شابرا، مرجع سابق.

[5] - انظر على سبيل المثال: د. نادية مصطفى، لماذا الإسلام والسياسة الخارجية المصرية وليس الدائرة الإسلامية للسياسة المصرية؟، (في): د. مصطفى علوي (محرر), **مدرسة السياسة الخارجية المصرية،** جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، يناير 2002، الجزء الثاني، ص ص 830-929

السياسي للعمل الخيري والإغاثي الإسلامي مقارنة بالاقتصاد السياسي لتمويل الإرهاب وتخفيف منابعه حتى لا يتم ضرب الأول بذريعة محاربة الأخير؟ وكذلك الاهتمام بدراسة منظور إسلامي للاقتصاد السياسي للصحة العالمية ومحاربة الفقر ومقاومة الجريمة المنظمة والاتّجار بالبشر؟

أين موضع الاقتصاد من مشروعات النهوض الإسلامية التي تعاقبت عبر القرون الثلاثة الماضية؟

أين الاقتصاد السياسي للثورات العربية والثورات المضادة عليها إقليميًا وعالميًا؟... إلخ من أجندة قضايا التحديات المعاصرة التي تواجه الأمة والعالم الإسلامي في قلب العالم.

بعبارة أخرى، الاقتصاد والمال في قلب عناصر القوة وأدوات الحركة، وتناول قضايا العالم الإسلامي، من منظور إسلامي، ليس مجرد تناول قضايا الدين والثقافة والهوية – بالمعنى الضيق – أو مجرد قضايا السياسة والعسكرة، ولكن المعنى الواسع للمنظور الإسلامي للعلاقات الدولية يقتضي استدعاء الاقتصادي بقوة كما يستدعي الفكري إلى جانب الحركي ويستدعي الداخلي إلى جانب الخارجي.

فالنهوض من جديد، وإن استوجب حل الأزمة الفكرية والمعرفية للأمة، إلا أنه يحتاج أدوات للنهوض وعناصر قوة وموارد مادية بقدر البشرية أيضًا. بعبارة أخري فهو في حاجة لتجدد حضاري شامل يقع الاقتصاد في قلبه.

2- المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي الدولي يستدعي بقوة القيم والأخلاق – ذات المرجعية الدينية – إلى مجال دراسة "التغيير أو الإصلاح النظمي" سواء العالمي أو الإقليمي أو الداخلي. وهو بذلك لا يسقط المصلحة أو القوة، بل يستدعي العلاقة بين القيم والمصلحة والقوة. لأن وجود القيم في حد ذاتها لا يضمن بالضرورة تحقق المصالح. فهي في حاجة لتفعيل وتطبيق لمواجهة التحديات المادية بالأخذ بأسباب بناء القوة وحماية المصلحة على ضوء منظومة القيم والأحكام.

ولكن، وإن لم يكن هذا المنظور مثاليًا مجردًا، ولكن مثاليًا واقعيًا[1]، فإنه لا يجب أن يقتصر على أخلاقيات المعاملات الاقتصادية والخيرية وقيم الاستهلاك والإنفاق، فهي وإن كانت وفق "الشريعة الإسلامية" واجبة سواء كانت قيمًا أو سننًا أو أحكامًا، إلا أن هذا المنظور يجب أن يمتد، انطلاقًا من "الإبستمولوجيا التوحيدية" لتقديم الرؤية عن قضايا الواقع العالمي ذات الصلة بهذه الأخلاقيات والأحكام، وكيفية إحداث "التغيير العالمي المنشود" وفق هذه المنظومة القيمية.

ويظل النقد الأساسي الموجه لجهود الاقتصاد الإسلامي، النظرية والعملية منذ النصف الأخير من القرن العشرين وكما سبق ورأينا، هي عدم القدرة على التنفيذ الذي يحدث التغيير الداخلي أو العالمي، والأهم كيفية التغيير جزئيًا تدريجيًا سلميًا أم ثوريًا جذريًا كليًا مثل ما تدعو إليه الاتجاهات النقدية بصفة عامة.

ومن ثم، من **هذه الانتقادات ترى أن أطروحات الاقتصاد الإسلامي ليست إلا أطروحات ذات أهداف ثقافية ودينية ولا تحقق حلًا للمشاكل ولا تضع أهدافًا اقتصادية محددة.** فإن هذا النقد يعتبر أن الطرح الاقتصادي الإسلامي متناقض وغير متكامل وأنه فاشل عمليًا، لأن النقد أو النقض، كما لو كان يعتبر القيمي الثقافي نقيصة في حد ذاته، ناهيك أنه لا يرى شمولية المنظور الإسلامي الذي لا يفصل بين الأبعاد المختلفة للظاهرة ومنها الثقافي والقيمي.

إن هذا النقد الوضعي الواقعي يتقاطع أيضًا مع الانتقادات الموجهة للاتجاهات الغربية البنائية الجديدة والنقدية للوضعية الذين يرون أن الظاهرة لها أبعاد ثقافية قيمية وليست اقتصادية وسياسية فقط.

بعبارة أخرى، فإن أولوية وأهمية الدوافع الدينية والثقافية – تحقيقًا لأهداف ثقافية أو سياسية - لا تنفصل في المنظور الإسلامي عن الأبعاد الأخرى وتسعى إلى خدمتها أيضًا، وذلك على عكس الانتقادات الوضعية التي لا ترى فيها مجالًا لأية حلول سياسية أو اقتصادية إلا تحقيق التمايز إن لم يكن الصراع مع الغرب والحماية الثقافية والدينية للذات.

---

[1]- وفق وصف مسعود شودري في:

Masudul Alam Choudhury, Op.Cit.,.

وفي المقابل، وحيث يظل "تغيير الواقع" من عدمه محكًا هامًا للتقييم، لا يمكن إنكار أو إخفاء أن واقع العالم الإسلامي الضاغط يبرز الفجوة بينه وبين التأصيل لدرجة فقْد المسلمين فيه البوصلة أو الميزان أو الأصل أو المقياس المفترض للتغيير على ضوئه. حقيقة لابد من الاعتراف بأن علل العالم الإسلامي تحتاج ما هو أكثر من الأخلاق لإصلاحها، ولابد من التغيير المجتمعي والسياسي والاقتصادي ولكن انطلاقًا من القيم والقواعد الإسلامية ذاتها، التي هي ليست مثالية أو فلسفة مجردة ولكنها قائمة وشاملة لتحكم الحياة الاقتصادية وغيرها. ومبدأ العدل لابد وأن يكون مبدأً حاكمًا لكل السياسات وأساسًا لكل الحلول.

إذن لابد من تجاوز هذا النمط من النقد والنقض الوضعي العلماني لأنه لا يهدف إلا إلى الإلهاء بجدالات الثقافي بعيدًا عن حقيقة المخاطر والتحديات الإستراتيجية السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تستهدف الآن ما تبقى من القيمي الديني—الثقافي في خطوط المقاومة والدفاع، وحتى يتمكن "الكبار" من استكمال مصالحهم السياسية وإقرارها.

3- المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي الدولي ليس منظور علاقات القوة الصلدة بين الفواعل من الدول القومية أو الدول الكبرى السائدة فقط، ولكنه بالأساس منظور علاقات الأمة شعوبًا وجماعات فيما بينها وبين الأمم الأخرى. سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات النوعية في كافة المجالات. ومن بينها الدولة، والسوق، فوفقًا لتعريف مسعود شودري فالاقتصاد السياسي الإسلامي هو:

"كيفية تنظيم التفاعلات بين الدولة والسوق والفرد من خلال عملية الشورى ووفقًا لأخلاق ومبادئ وقيم ونسق معرفي قائم على وحدانية الله والإبستمولوجيا التوحيدية الإسلامية القائمة على المعيارية والواقعية معًا".

ومن ثم فـ" المنظور الإسلامي للاقتصاد السياسي" يتجاوز ثنائية "الدولة–السوق"، الدولة—الفرد، كما يتجاوز النمط الصراعي للعلاقة بينهما ويطرح أفقًا أرحب أكثر تعددية للتفاعلات الاقتصادية–السياسية.

ولهذا فمن الأسئلة المطروحة في هذا المجال لماذا "صفة الدولي" وليس "العالمي"؟ وإذا كان النقديون الغربيون أكثر استخدامًا الآن لصفة "العالمي"، فمن الأوجب بالنسبة لمنظور إسلامي ينقد بدوره مستوى الدولة القومية ويطرح مستويات أرحب للتحليل تستوعب وحدات تحليل متنوعة (ابتداء من الفرد إلى الدولة) أن يكون منظورًا لاقتصاد سياسي عالمي عبر قومي، يسعى للتغيير من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية اقتصاديًا وثقافيًا وسياسيًا[1] فهو ليس تغيير سياسي فقط؛ ولكن تغيير حضاري شامل وليس لتكريس استمرار هيمنة النظام الرأسمالي العالمي "غير العادل".

******

[1]- انظر في:

- د. نادية محمود مصطفى، **العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي**، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015). الفصل الثاني، الفصل الرابع.

ملف العدد: في قضايا الاقتصاد السياسي الدولي المعاصرة

الاقتصاد السياسي العالمي للاستيطان الصهيوني

ماهيتاب صبحي منتصر*

مقدمة

انطلاقًا من أن النظام العالمي يتكون من عدد من الأنظمة الفرعية الإقليمية يُجرى النظر في الاقتصاد السياسي للاستيطان الصهيوني الذي لم يتضمن فقط الطرف الإسرائيلي إنما يتضمن بداخله – في شكله الحالي – العديد من المساعدات العالمية سواء من الدول الغربية التي يخدم ذلك مصالحها في منطقة الشرق الأوسط والعالم العربي والإسلامي، أو من خلال مساعدات الجاليات الإسرائيلية ويهود الشتات عبر العالم وذلك على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعليه ستحاول الورقة حول الاقتصاد السياسي العالمي للاستيطان الصهيوني في فلسيطن الاقتراب من الموضوع لمحاولة فهم أسبابه وسماته وخصائصه، ومراحله وعملياته، وفواعله وأطرافه، ونتائجه وتداعيات عملية الاقتصاد الاستيطاني على فلسطين باعتبار تلك التفاعلات تحدُث بوصفها جزءًا من النظام العالمي والنظام الاقتصادي العالمي (الاقتصاد السياسي العالمي).

أولًا: ملامح ونمط الاقتصاد السياسي الاستيطاني الصهيوني في فلسطين: رؤية لتعددية الأطراف العالمية المتواجدة في عملية التوطين:

يحاجج د. عبد الوهاب المسيري أن هناك ارتباطًا في السمات المتعلقة بالنظام الاقتصادي ليس فقط بالمعايير الاقتصادية إنما أيضًا بالغاية النهائية للمشروع القومي لذلك النظام. فالهدف من النظام الرأسمالي هو حرية تراكم رأسمال، إنما الهدف من النظام الاشتراكي هو سيادة مفاهيم العدالة الاجتماعية لمنع سيطرة طبقة على وسائل الإنتاج. فالاقتصاد السياسي لإسرائيل باعتبارها نظامًا سياسيًا، يميل إلى الاشتراكية مع بعض الملامح الرأسمالية، إلا أنه يمكن أن ينتمي إلى نمط "**الاقتصاد الاستيطاني**" الذي يتميز بالتالي[1]:

1- إعطاء الأولوية للاعتبارات الاستيطانية التي تتمثل في الأمن والبقاء المادي، فالاعتبارات الاقتصادية تتباين عن نظيرتها الاستيطانية، فالأولى تهتم بالرغبة في النجاح الاقتصادي؛ بينما يرتبط الأخير بالوجود المادي للاستيطان والتواجد الأمني.

2- يرتبط البقاء المادي للاقتصاد الاستيطاني بكل من الاستقلال والبقاء الحضاري والثقافي للجماعات المستوطِنة، وهذا ما يجعل البُعد الأمني والبُعد الثقافي في الاقتصاد الاستيطاني شيئًا واحدًا، فالاستقلال الثقافي والحضاري للمُستوطِن في أراضي الآخر – أي المستوطَن – يجعل من الممكن استغلال وقهر هذا الآخر، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلة الأمنية. وهذا ما يفرز جماعة ثقافية وأخرى عسكرية وهذا ما يُسمى في الخطاب الصهيوني –كما يذكر المسيري – بالتعاونية الاشتراكية وهو يعبر عن الاقتصاد الجماعي العسكري.

3- الحاجة إلى تطوير مجموعة من المفاهيم ذات الطابع الجماعي التي لا تهتم بالعائد الاقتصادي (العمل العبري، اقتحام الأرض والعمل والحراسة والإنتاج... نموذجًا)، وهذا ما جعل أحد المسئولين الإسرائيليين يصرح أن المشروعات الناجحة هي أقلها نفعًا للاستيطان؛ لأنها تعتمد على العمل العربي والمستهلك العربي ويصعب العزلة والدفاع عنها... أما الخاسرة ماليًا فهي أكثرها نفعًا لانفصالها واعتمادها الكامل على العمل والسوق العبري.

4- كما أن تعاونية ذلك الاقتصاد قائمة على الاعتبارات العسكرية أكثر من الرؤى الإنسانية وهذا ما يجعله يأخذ شكله الجماعي.

5- من الجانب العالمي، ينظر التشكيل الإمبريالى الغربي –كما سماه المسيري – إلى الدولة الصهيونية باعتبارها قوة عسكرية متقدمة في الشرق الأوسط وقوة استثمارية هامة، وعليه تقوم المنظمات الصهيونية العالمية بالتحالف مع القوى الدولية

---

* طالبة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

[1] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، (القاهرة: دار الشروق، 1999، الجزء السابع)، ص ص 170: 221.

الكبرى المستفيدة بجمع التبرعات من يهود العالم للتعزيز من القوتين العسكرية/ الأمنية، والاقتصادية للدولة الصهيونية للترسيخ من مشروعها الاستيطاني.

6- كما تطلب الاستيطان من المنظور الصهيوني ضرورة إضفاء الطابع التحديثي والجماعي على المادة البشرية المنقولة إلى إسرائيل وتحويل اليهود إلى شعب منتج وشعب مُسلح (عسكرة المجتمع بأكمله).

7- وعليه فإن الصيغة الجماعية هي أفضل الصيغ لاستيعاب المجتمع الاستيطاني الذي يغلب عليه المهاجرون، خاصة عندما تم وضع كل مجموعة مهاجرة حسب "بني جلدهم". وهذا ما سهل من الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي يقوم جزء بزراعتها والجزء الآخر بمطاردة العرب ولهذا أطلق عليها المسيري "الزراعة المسلحة" المتعلقة بالعسكرية الصهيونية. في المقابل عملت المنظمة الصهيونية العالمية بمساعدة من الأطراف الدولية الكبرى بتمويل جماعات الزراعة المسلحة حتى لا تسقط الأرض في يد العرب ولعدم الاعتماد على الإطلاق على العمالة العربية حتى ولو كانت رخيصة.

ثانيًا: نحو مفاهيم أولية لبنية الاقتصاد السياسي العالمي للاستيطان الصهيوني في فلسطين المحتلة:

تعد **منظمات الرواد الصهيونية** من أولى المكونات التي بدأ على أساسها تشكيل الاقتصاد السياسي الاستيطاني الصهيوني. ففي البداية نجد أن فكرتها تقوم على وجوب الخدمة العسكرية للشعب اليهودي على المستوى العالمي التي تتضمن الزراعة المسلحة واقتحام الأراضي والعمل والحراسة والإنتاج لمدة ثلاث سنوات، وعليه نشأت العديد من المنظمات والجمعيات في الولايات المتحدة، جنوب روسيا، بولندا، رومانيا ووسط أوروبا وغيرها من الدول تعمل على تنفيذ تلك الفكرة على نحو ممنهج ومنتظم، وقد ازدهرت تلك المنظمات "جمعيات الرائد اليهودي المستوطَن" خاصة بعد وعد بلفور، إلا أن نشاطها توقف مع تأسيس الدولة الصهيونية واستغلال كافة القوى في الداخل الإسرائيلي لتدعيم القوة العسكرية والاقتصادية بمساعدة المنظمة الصهيونية العالمية والشبكات غير الرسمية اليهودية المتواجدة على مستوى العالم[1].

كما تعد **الحركة التعاونية** من أهم التعبيرات عن الصهيونية العمالية المرتبطة بالفكر التعاوني الغربي وأعضاء الجماعات اليهودية في شرق أوروبا، فالهدف من تلك الحركة هو تركيز قوى صغار التجار والممولين اليهود للقدرة على المنافسة في النظام العالمي الرأسمالي، فهي لم تكن حركة احتجاج على المجتمع الرأسمالي التنافسي التعددي، إنما هي آلية للبقاء بداخله من خلال ميكانيزمات تنظيمية مثال تأسيس تعاونية البنك التجاري 1917 وبنك الشعب اليهودي 1921، وعدة حركات تعاونية أخرى لها الطابع المؤسسي في روسيا، مساهمات أثرياء اليهود الأمريكان والألمان وبولندا وغيرهم على المستوى العالمي. فالفكرة الفنية التقنية التي قامت عليها تلك الحركة هي أنها تعمل على فتح مخازن في أماكن متعددة على نحو هائل في أركان ونواحي المدن لتخزين السلع والبضائع، ويسجل الباعة الجائلون اليهود أنفسهم أعضاء في تلك المخازن بشروط ائتمانية سهلة، وعليه أن يتجول بعينات من السلع وعندما تحدث الصفقة يتوجه إلى أقرب مخزن لصرف الكمية المطلوبة وهكذا مع الأخذ في الاعتبار المشروعات والتجار الصغار في ظل النظام الرأسمالى العالمي[2]، كما أن تلك الحركات التعاونية بمخازنها التعاونية على المستوى العالمي (أشبه بنظام البيع بالكتالوج)[3].

كما لا تختلف تلك الحركات عن نظيرتها في فلسطين وهدفها هو نبذ الهامشية والطفيلية عن الهوية اليهودية من خلال العمل الجماعي اليهودي القائم على مفاهيم عنصرية، مثال مفهوم اقتحام الأرض والعمل العبري وبناء شبكة من المستعمرات الزراعية والقرى التعاونية على أساس الاعتماد الذاتي. فالبقاء المادي اليهودي في فلسطين لن يتم إلا من خلال الزراعة وإقامة اقتصاد زراعي وتكوين

---

1 المرجع السابق.

2 تلك التعاونيات ليست محاولة اشتراكية من جانب العمال المطحونين للوصول إلى أنماط تنظيم اقتصادية جماعية إحسانية تتباين وتعالج ما أفسدته الأنماط الرأسمالية القائمة على الاستغلال وتراكم رأسمال والتنافس.

3 المرجع السابق.

طبقة من الفلاحين والمزارعين لضمان استقرار المدن اليهودية، وذلك لتلبية متطلبات الاستعمار الاستيطاني الإحلالي القائم على الاستيلاء على الأراضي وتفريغ الفلسطينيين منهم لإحلال العنصر اليهودي[1].

تتمثل عصب الأيديولوجيا الصهيونية للاقتصاد السياسي الاستيطاني بداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدد من المفاهيم الأساسية وهي[2]:

1- **اقتحام الأرض**: لتخليص الأرض من الأغيار وتجميع اليهود من الدياسبورا، وعليه فاقتحام الأرض لم يكن لدافع اقتصاد سياسي إنما لدافع نفسي قائم على الرغبة في نبذ هامشية الشخصية اليهودية في شتات العالم. كما أن الاقتحام جاء من خلال أعمال البلطجة والإبادات وليس بطرق استيلاء برأسمال عن طريق الشراء، حيث يذكر المسيري أن الصندوق القومي اليهودي لم يتمكن منذ نشأته أي في 1947 من الحصول إلا على 3.9% من مساحة فلسطين، بينما نجد أن الهاجاناه (شتيرن، الإرجون نموذج على جماعات مسلحة تمارس العنف المفرط للاستيلاء على الأراضي) حصلت في أقل من عام على 76% من الأراضي الفلسطينية.

2- **اقتحام العمل**: فبعد الاستيطان تأتي مرحلة الاستيطان الإحلالي، فالأرض ليست للامتلاك فحسب إنما للعمل الشاق اليدوي (وهذا وفقًا لأفكار جوردون مفكر صهيوني عمالي حلولي)؛ لأن في العمل اليدوي عودة إلى عالم الطهارة والطبيعة ووسيلة للتصوف، وعليه فالغاية هي الأرض والإيمان بقدسيتها من خلال إفناء الروح والجسد في إعمارها، وهذا ما يوضح الأبعاد المعيارية والقيمية في الاقتصاد السياسي الاستيطاني الإحلالي الصهيوني في فلسطين. ولكن المشكلة التي رافقت مبدأ اقتحام العمل هو أن العامل العبري المهاجر كان مرتفع الثمن وغير كفء في حين اعتمدت المشاريع الصهيونية على العامل العربي رخيص الأجر والكفء، فالحل جاء من استيراد بعض اليهود الشرقيين (بوصفهم عاملًا عبريًا) من اليمن وذلك لتحقيق الهدف الإحلالي لدى الصهاينة العمال ورضاء الصهاينة الرأسماليين بعمالة عربية رخيصة. إلا أن ذلك لم يدم لعدم رضاء عمال اليمن.

3- **اقتحام الحراسة**: من خلال الاعتماد على الذات في حماية كافة مكونات اقتصادهم الإحلالي. وتخليص العمل من الأغيار (من خلال مفهوم العمل العبري أي الاعتماد فقط على العامل اليهودي).

4- **اقتحام الإنتاج**: من خلال عمل حملة موسعة لمقاطعة كافة المنتجات العربية، فالانتقال من الاستيلاء على الأرض إلى العمل المسلح إلى الانغلاق الاقتصادي الحضاري الكامل وذلك في المراحل الأولى من الاستيطان.

5- **الهستدروت**: أي الاتحاد العام للعمال العبريين (أكبر جسم اقتصادي للدولة بحسب تعبير المسيري) إلا أنه أوسع بمراحل من كونه مجرد اتحاد داخلي، إنما هو مؤسسة عالمية تشرف على عملية الاستيطان الإحلالي وتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

6- **الكيبوتس**: تعني التجمع (مزارع مسلحة من الهاجاناه برأسمال عالمي) وهي الكيان السياسي والاجتماعي الذي تستند عليه عملية الاستيطان الإحلالي، ويعمل على توليد جماعات وظيفية عسكرية (وظيفتها الاستيطان والقتال) أي ذات اعتبارات عسكرية بالدرجة الأولى وزراعية بالدرجة الثانية، كما أنه بداخل الكيبوتس تتواجد التجمعات العسكرية والبالماخ (وحدات الصاعقة النظامية) ولكن ما جعل الكيبوتس مشروعًا ناجحًا كجزء من الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني في فلسطين هو التمويل الخارجي وتلقي المعونات الخارجية من الدول العظمى كأحد مكونات الدولة الإسرائيلية القائمة على المساعدات الخارجية ورأسمال يهود الدياسبورا والحصول على هبات مالية وقروض معفاة من الفوائد أو بفوائد قليلة. فالنظام الاقتصادي

---

[1] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (الموسوعة المختصرة)، (القاهرة: دار الشروق، 2005، الجزء الثاني)، ص ص 285: 295.

[2] المرجع السابق.

انظر أيضًا: المسيري، **الصهيونية والعنف**، (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص ص 219: 242.

العالمي المتحكم فيه من قِبل الدول الكبرى يعمل دائمًا على تمويل إسرائيل ويدعمها حتى تحولها إلى قاعدة عسكرية، كما تدعم الحركة الصهيونية نفس الهدف وذلك لتحقيق غاية البقاء المادي من خلال الآليات الاقتصادية والعسكرية.

ولكن ظل الكيبوتس يعمل في وظيفته الاقتصادية والعسكرية بمساعدة التمويلات الغربية والحركة الصهيونية لترسيخ الاستيطان الإحلالي، إلا أنه مع قيام الدولة الصهيونية قلت أهمية الكيبوتس خاصة أن أسلوب ونمط الحياة الداخلية لم تتوافق مع معطيات العولمة والتصنيع وعالمية الثقافات.

ثالثًا: الأزمات الاقتصادية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

نجد أن منذ السبعينيات حدثت مشكلات عديدة في بنية النظام الاقتصادي العالمي، وذلك لتراجع قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وصعود مشكلات الطاقة واندلاع الحرب العربية–الإسرائيلية، وانهيار نظام بريتون وودز، بالإضافة إلى ظهور المفارقات الليبرالية العالمية في مجال التبادل الدولي، وغيرها من الملامح المستحدثة التي كانت بمثابة الدافع للتفكير في التخلي عن بعض مفاهيم الاقتصاد السياسي الاستيطاني الصهيوني، خاصة بعد حدوث بعض التحولات في مناخ الاعتماد على المساعدات وهذا ما احتاج إلى ضرورة تقليص دور الدولة والتحول نحو الاقتصاد الرأسمالي، والاتجاه نحو الخصخصة والعولمة، وهذا ما ساهمت الولايات المتحدة في تحقيقه لتصاعد دور اقتصادي إسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن تلك التحولات والاتجاهات الجديدة تتناقض على نحو واضح مع بنية الاستيطان الإحلالي للكيان الصهيوني، وهذا ما يعني –كما سبق الذكر – أن الأولويات الاقتصادية للكيان الصهيوني تختلف كثيرًا عن نظيرتها في السوق الرأسمالي العالمي؛ لكون الاقتصاد الصهيوني الاستيطاني يتمثل في أولويات البقاء – الأمن (التفوق العسكري وإنتاج أسلحة متطورة) – المكان والمساحة الجغرافية – الشعب اليهودي – إحلال السكان الأصليين. وذلك للتمكن من القيام بكل تلك المهام يصبح الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني بمثابة "الاقتصاد المحمي". الدليل على ذلك –كما طرحها المسيري – أنه في 1993 وصلت نسبة البطالة في إسرائيل إلى 11% ولكن لأولوية الاعتبارات الاستيطانية عن الاقتصادية، قامت إسرائيل بالاستدانة من الخارج وتقديم معونات مالية مرتفعة للمهاجرين، وعليه فالاستدانة تمت ليس بهدف الاستثمار أو توسيع إمكانية الاقتصاد الحر، أو توفير خدمات مجتمعية؛ إنما الهدف هو تشجيع الهجرة لبقاء المستوطنات بغض النظر عن القدرة الاقتصادية الاستيعابية للمجتمع الإسرائيلي؛ وهذا ما يعني أسبقية ما هو استيطاني على ما هو اقتصادي.

كما يعد قطاع الخدمات من أضخم القطاعات في إسرائيل، ويعود ذلك لكون المجتمع الصهيوني مجتمعًا استيطانيًا يتلقى المساعدات والتحويلات الدولية الضخمة إلى الداخل الإسرائيلي التي لولاها ما تمكن الاقتصاد الإسرائيلي من تحقيق جزء كبير منها، فذلك الجزء يتمثل في تقديم التجمع الصهيوني الرشوة للمهاجرين حتى لا ينزحوا عن المستوطنة الصهيونية ومن ثم ضخامة قطاع الخدمات القائم على المساعدات الخارجية لغاية بنيوية للمجتمع الاستيطاني[1].

رغم كافة تلك العوائق ظهر اتجاه الخصخصة منذ منتصف الثمانينيات، وهذا ما أدى إلى زيادة قوة اليمين وصراعها مع التوجهات الأخرى التي ترى وجود تزايد للفوارق الطبقية، وأن المجتمع هو كيان عضوي وليس سوقًا؛ ولكن جاءت تلك التحولات في البنية الاقتصادية لإسرائيل كمحاولة للتكيف مع المتغيرات العالمية التي تمسك بزمامها الدول الغربية الكبرى القائمة على طرح المساعدات الممنهجة والقروض والتبرعات للخزانة الإسرائيلية التي ترسخ من الاستيطان الإحلالي[2]. وذلك بعد نشأة منظمة التجارة العالمية ومن ثم سيحقق ذلك التحرير من القيود الحكومية والبيروقراطية الإسرائيلية، من ناحية أخرى سيستفيد الاقتصاد الإسرائيلي من

---

[1] د. محمد إبراهيم منصور، التطبيع: إستراتيجية للهيمنة الاقتصادية والتوسع الإقليمي، في: د. نادية مصطفى، د. هبة رءوف (محرر)، **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل: أعمال المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص ص 787: 791.

[2] يوسف صايغ، البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/ الإسرائيلي-الفلسطيني، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف 1998)، ص ص 80: 83.

خلال الاندماج السهل بين الشركات الإسرائيلية والشركات متعددة الجنسيات. ولكن فكرة التطبيع والخصخصة واجهت العديد من العوائق وفقًا للهواجس الأمنية وهدف بقاء المستوطنات.

ظهرت بعد ذلك دعوات تطبيع الاقتصاد الإسرائيلي على المستوى الإقليمي وإنهاء حالة العزلة الإقليمية للاقتصاد الإسرائيلي، ففي ظل عمليات التسوية يتطلب الأمر التركيز على المعطيات الجيواقتصادية كوسيلة لتفعيل عملية التسوية في ظل شرق أوسط جديد ينظر إليه على أنه تكامل اقتصادي، سياسي، أمني؛ حتى يكون مساحة لجذب الاستثمارات الخارجية ومركزًا للاقتصاد الإقليمي والدولي معًا وفتح الأسواق العربية–الإسرائيلية في المنطقة لإنهاء حالة المقاطعة[1].

في المقابل لم يتوقف الأمر عند إدماج الاقتصاد السياسي الإقليمي أي بين المنطقة وإسرائيل، إنما تحددت شرطية الاندماج بهيمنة حكومة إسرائيل على عمليات الوساطة المالية وتنفيذ المشروعات تحت رقابة حكومية حتى ولو قام بها القطاع الخاص، كما أنها رغم الخصخصة والدعوة للانفتاح الاقتصادي في المنطقة إلا أنها لم تقبل بتقليص دور الدولة في القطاع الخاص. وهذا ما يعيق الاندماج الاقتصادي مع إسرائيل لرفضها وجود منطقة تجارة حرة، أضف إلى ذلك أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية الإسرائيلية يتجه بالأساس نحو الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

كما أنه لطبيعة القوة الشرائية العربية من جانب وطبيعة المنتجات والسلع التي تقوم بتصديرها إسرائيل من جانب آخر، يسهم ذلك في الحيلولة دون إمكانية التطبيع على المستوى الإقليمي، وذلك لأن اقتصاد المنطقة لا يسمح بأن تكون سوقًا للماس المنتوج في إسرائيل؛ ولا إسرائيل ستعمل على تصدير السلاح والتكنولوجيا العسكرية للدول العربية. إنما هي تعمل على تصدير ما يعزز من عوائدها الاقتصادية في أسواق المنطقة.

وعليه فإن إحداث اندماج تجاري على المستوى الإقليمي العربي مع إسرائيل أمر غير منطقي وهذا ما يتجه نحوه الاقتصاد الإسرائيلي للقيام بدور الوسيط المالي، في المقابل التركيز على التوسيع من علاقاتها بمراكز الاقتصاد العالمي وجذب استثمارات أجنبية مباشرة حيث تم إنشاء صندوق إسرائيل الأول لطرح أوراقه المالية في البورصات في 1992. ولكن رغم ذلك تظل المساعدات هي الداعم الرئيس في الاقتصاد الاستيطاني الصهيوني الذي يتجه نحو السيطرة على المزيد من الأراضي المحتلة.

يمكن أن نلاحظ من تفسيرات المسيري أن طبيعة الاقتصاد السياسي الصهيوني الاستيطاني في فلسطين المحتلة يمكن أن تعبر عن بعض الملامح البارزة التي تتمثل في: هيمنة ما هو معيار حضاري أيديولوجي كاعتبارات على الاعتبارات الاقتصادية المحضة، فالاستيطان والاستيعاب للمهاجرين والإحلال لبناء الدولة كل ذلك أدى إلى تفاقم مخيلة الاستيطان والتفاقم المماثل في المعطيات الاقتصادية للجانب الإسرائيلي، فالتضخم المفرط في الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية اللازمة لاستيعاب المهاجرين والنفقات الموجهة إلى المستوطن، كل ذلك حقق رابطة وثيقة المتانة بين الاقتصاد الصهيوني وأمننة كافة وسائل الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتنظيم المساعدات والمعونات الخارجية كوسيلة لسد الفجوة بين النفقات والإيرادات[2].

فعلى سبيل الذكر، يلاحظ المسيري أنه في سياق الهجرة الكبيرة لليهود من الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، حيث حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة على قروض لاستكمال عملية التوطين، وعليه تم اعتبار ذلك بمثابة المحرك الأساسي للنمو الذي شهدته إسرائيل، وهذا ما ساعدها على الخروج من حالة الركود التضخمي التي كانت تعاني منها.

---

[1] المرجع السابق.

[2] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية** (الموسوعة المختصرة)، (القاهرة: دار الشروق، 2005، الجزء الثاني)، ص ص 285: 295.

رابعًا:الاقتصاد الاستيطاني والرؤية الهيكلية للعلاقات المهيمِنة: اتفاقية أوسلو وتداعياتها على الاقتصاد الفلسطيني الوطني:

ترى ليلى فرسخ أن تحليل الاقتصاد السياسي للاحتلال الإسرائيلي يعمل على كشف آليات بنيوية للهيكل الإحلالي للهيمنة الصهيونية على الفضاءات المكانية الفلسطينية، التي أثرت على نحو واضح في اقتصادها وهذا ما يوضح العلاقة الحرجة بين المكان (المساحة/ الفضاء/ المدن/ القرى) والاقتصاد. ترى فرسخ أن معظم الأدبيات التي تناولت الاقتصاد السياسي للصراع العربي–الإسرائيلي أدركت على نحو ملتوٍ أن المقاطعات والمساحات المحتلة بمثابة فضاءات العيش المشترك تحت نظام استيطاني إحلالي احتلالي رغم ذلك وصموا الاقتصاد الفلسطيني بالمتخلف ذاتيًا أو لأسباب داخلية[1].

كما أن هناك أدبيات أخرى ترى أن مجرد حل المشكلات السياسية الفلسطينية التي تتمثل في نقص السيادة وبناء دولة في قطاع غزة والضفة الغربية، يمكن أن تحل على نحو تلقائي بمعالجة المشكلات الاقتصادية الفلسطينية، وعليه تحاجج فرسخ أن اقتصاديات الاحتلال الصهيوني تتمثل في العلاقات البنيوية للهيمنة على هيكل الاقتصاد السياسي للعلاقة بين الطرفين في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وعليه طرحت تساؤلًا حول كيف يمكن لأنماط الحكم الاستيطاني أن تتطور على مدار أربعين عامًا أثناء سنوات أوسلو؟ ماهية العلاقة بين القوة والهيمنة في الحالة الصهيونية لفهم الهيكل الاقتصادي الفلسطيني اللامستدام؟ فالحجة الرئيسية في تفكير فرسخ تدور حول أن الإدارة الإسرائيلية لقطاع غزة والضفة الغربية هي إدارة استيطانية تعتمد على مصادرة الأراضي الفلسطينية وتشكيل اقتصاد فلسطيني يخدم المصالح الإسرائيلية والقوى الكبرى في المنطقة[2].

تتمثل رؤية فرسخ حول الاستيطان أنه يختلف عن الاحتلال؛ لأن الأول عبارة عن هيمنة من قبل الأقليات الأجنبية الغازية للسكان الأصليين، حيث يعتمد الاستيطان على الهيكل الماركنتيلي الرأسمالي والنجاح في إخضاع السكان الأصليين وإعادة هيكلة العلاقة بين المدن المحتلة والنظام القانوني، السياسي، الاقتصادي العالمي بما يخدم مصالح العالمية المتوافقة مع مصالح المحتل من خلال التعامل مع سؤال الأرض والعمالة. يؤكد على ذلك لورانزو فيراسيني عندما يرى أن الاستيطان الإحلالي الاستقراري قائم على النجاح في إضفاء الطابع الأصلي الاندماجي indigenization والكف عن رؤية المستوطَن على أنه محتَل وذلك من خلال إحلال جسد سوسيو–سياسي جديد. فالمشروعات الاستيطانية الصهيونية استفادت من العمالة الرخيصة العربية في فترة من فترات الإحلال والسوق الفلسطينية، وهذا ما جعل هناك قدرًا كثيفًا من الاعتماد وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي[3]. ولم يكن على المجتمع الدولي سوى الانقسام إما ليدين تلك التبعية والإحلال أو يضفي الطابع الشرعي على تلك العلاقة غير المتساوية.

فاقتصاديات الاستيطان قامت على سحب "الاقتصاد القطاعي والضفي" في طريقه نحو حالة التبعية الدائمة لمعطيات الطلب والقواعد الإسرائيلية، وذلك للسيطرة الإسرائيلية على الأرض ومنع السلع والمنتجات الفلسطينية من الدخول في حالة تنافس مع نظيرتها الإسرائيلية وذلك من خلال فرض التعريفات الجمركية على السلع والإنتاج الفلسطيني بينما العكس لم يحدث، أضف إلى ذلك فرض ضرائب عالية على الجانب الفلسطيني دون وجود استثمارات في البنية التحتية وتدفق رؤوس الأموال إليها[4].

بالاقتراب من البروتوكول الاقتصادي لاتفاقية أوسلو للسلام في 1993 نجد أنها أرست عدم المساواة المفروضة بين الطرفين، فقد فرض الاقتصاد الإسرائيلي على الأراضي المحتلة ولم توضح الحق الفلسطيني في الاستقلال الاقتصادي، إنما ما فعله إعلان مبادئ

---

[1] Leila Farsakh, **the political economy of Israeli occupation: what is colonial about it?** In electronic, **journal of Middle Eastern studies,** No.8, spring 2008, pp.13: 19.

[2] Arnon, A., I. Luski, A. Spivak, and J. Weinblatt al, **The Palestinian Economy: Between Imposed Integration and Voluntary Separation**, (England: Brill Academic Pub, 1997), pp.12: 24. Leiden: Brill. - Roy, S. **The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development**, (Washington D.C: IPS, 1995), pp.23: 29

- L.Farsakh, **Palestinian Labor Migration to Israel**, (London: Routledge, 2005).

[3] Lorewnzo veracini, the other shift: settler colonialism, Israel, and the occupation**, Journal of Palestine studies**, Vol.42, No.2, 2013, pp. 13: 19.

[4] Ibid.

حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي مع بقاء إسرائيل مسيطرة على الحدود والقرارات الاقتصادية الرئيسية[1]. كما تم إضفاء الطابع المؤسسي على الأمن الإسرائيلي باعتباره المبادئ الحاكمة للأنشطة السياسية والاقتصادية الفلسطينية والمسئول أمام المجتمع الدولي.

ترى فرسخ أن الجديد بعد 1993 هو التقنين واستخدام القانون لخرق القانون بموافقة من المجتمع الدولي، بل وشرعنة الممارسات الاقتصادية وحتى غير الاقتصادية من الجانب الاستيطاني الصهيوني المدعوم من قبل القوى الكبرى، فعلى سبيل المثال نرى أن بعض البنود المتواجدة في اتفاقية أوسلو عملت على السماح للجانب الإسرائيلي بوضع نظام حواجز ومغالق الضفة الغربيةclosure and checkpoints system or Israel defense forces checkpoint وهو نظام الإغلاق في الضفة الغربية عبارة عن سلسلة من الحواجز الدائمة والفضاءات المأهولة بشكل جزئي، وحواجز الطرق والحواجز الخرسانية والبوابات المعدنية، ونمط من السواتر الترابية والأنفاق والخنادق، ووضع مجموعة من القيود التي تسيطر على التصاريح المفروضة على حرية حركة الفلسطينيين وما يتعلق باحتياجاتهم للبقاء وإغلاق الحدود الإسرائيلية، وفي المقابل لا يحق للجانب الفلسطيني إغلاق حدوده وهذا ما أثر على نحو جاد وعميق في إيقاف أنشطة اقتصادية بأكملها، أضف إلى ذلك سياسات الحصار التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني معرضًا للانهيار مثلما تم من خلال تضييق المساحات المكانية على الفلسطينيين من قبل الجانب الصهيوني المدعوم دوليًا[2].

كما تحاول فرسخ فهم فكرة "المجتمع التطوعي الاقتصادي العالمي" المتمثل في البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ولجنة إعلان الارتباط الخاص Ad Hoc Liason التي صرح بها بعد أوسلو على أنها ستعمل على مساعدة الجانب الفلسطيني ولكن في الواقع كانت بمثابة إدارة وتحديد السياسات الاقتصادية للجانب الفلسطيني على نحو إجباري وليس مجرد استشارات خاصة بقضايا محددة مثل نظام الضرائب، مهام وزارة المالية، الوظائف العامة، حركات عمالية فلسطينية داخل الخط الأخضر، وتنمية القطاع الخاص[3].

فوق ذلك، نجد أن البنك الدولي رغم إعلانه أنه سيقدم المساعدة للاقتصاد الفلسطيني بعد أوسلو، إلا أنه قدم تقريرًا في 2005 تحت عنوان "ركود أم إحياء؟ الانفصال الإسرائيلي وتعافي الاقتصاد الفلسطيني" يرى في التقرير أن الاستيطان ليس هو مصدر دمار أو زوال الاقتصاد الفلسطيني، وهذا ما هو إلا طريق جديد من المجتمع الدولي في ظل النظام العالمي لإضفاء الطابع الشرعي على الاستيطان القائم على التجريد ومصادرة الأراضي تحت ذريعة الأمن.

كما أوجزت فرسخ نتائج ذلك على الاقتصاد الفلسطيني بدءًا بانخفاض GDP الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة 18% من 1994 إلى 1996 ثم انخفض إلى 36% من 2000 إلى 2004، بالإضافة إلى انخفاض نسب التوظيف في القطاع العام وانخفاض التجارة البينية لكل من قطاع غزة والضفة الغربية نتيجة للعقبات المكانية في المساحات الواصلة بين الاثنين، أضف إلى ذلك ارتفاع نسب الفقر والجوع وتراجع مستوى الرعاية الصحية وغيرها[4].

وعليه تستخلص فرسخ أن التفاعلات الدولية والاتفاقيات التي تتم رعايتها من قِبل القوى الكبرى في النظام العالمي الاقتصادي تعمل على إضفاء السيادة لحكم الاستثناء للاستيطان الصهيوني، وبالتالي التحكم في الاقتصاد السياسي للأراضي الفلسطينية المحتلة؟

---

[1] Ibid, pp. 23: 28.

[2] Yair Aharoni, the changing political economy of Israel**, the Annals of the American Academy of political and Social Science**, Vol.555, 1998, p.11.

[3] Leila Farsakh, the political economy of Israeli occupation: what is colonial about it**? In electronic journal of Middle Eastern studies,** No.8, spring 2008, pp. 11: 21.

[4] Idem.

خامسًا: من الانغلاق الاقتصادي إلى التطبيع: نحو علاقات اقتصادية إقليمية ذات هيمنة إسرائيلية:

يمكن وضع النقاط المشتركة من الأطر المقارنة من النصوص السابقة على أن الاقتصاد الإسرائيلي هو اقتصاد ذو طابع احتلالي استيطاني توسعي معتمد على الدعم الخارجي واستغلال الاقتصاد الفلسطيني لصالحه، فالاقتصاد اليهودي الناشئ منذ فترة الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن السابق يتخذ من ذلك منهجًا واضحًا له.

فالأبعاد السياسية للاقتصاد الاستيطاني الصهيوني اتخذت من التوسع الإقليمي سواء بالغزو العسكري، أو الاستيلاء على الأراضي العربية، أو بالتطبيع والسيطرة الاقتصادية كما حدث بعد مفاوضات أوسلو ومدريد؛ منهجًا لتكريس تواجدها المادي في الأراضي الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، شكلت الأراضي المحتلة بعد 1967 المتمثلة في الضفة الغربية، غزة، الجولان، وسيناء؛ تحولًا في الاقتصاد الإسرائيلي لكون تلك المساحات سوقًا مكملة للسوق الإسرائيلي ومصدر تمويل بالموارد الطبيعية والقوى العاملة والطاقة، فعملية إدماج اقتصاد المناطق المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي ساعدت في تدعيم الهيكل الإنتاجي والتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية، وهذا ما عزز من عمليات بناء مضاعفة في مستوطنات إسرائيلية للتعزيز من التواجد المادي وتكثيفه.

كما عملت إسرائيل على التأكيد على التطبيع والتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة العربية لوضع علاقات اقتصادية تصب بالأساس في الصالح الإسرائيلي، بحكم تفوقها الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري وبالاعتماد على كثافة الأطراف المتفاوضة التي تؤيد المصالح والهيمنة الإسرائيلية على النظام الاقتصادي الإقليمي للمنطقة، وذلك من أجل تدعيم قوتها الاقتصادية والوجودية. حيث اتضح ذلك منذ قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في 1947 عندما اقترحت إقامة اتحاد اقتصادي بين الدولة اليهودية والدولة العربية[1].

كما بذلت إسرائيل قصارى جهدها للاستفادة من المتغيرات الدولية الجديدة لصالحها – لا سيما في عملية بناء مستوطنات – بدءًا من انتهاء الحرب الباردة، والاستقطاب الدولي والهيمنة الأمريكية والمساعدات الغربية للدولة الصهيونية، ومع انهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور العولمة الاقتصادية وانفتاح الأسواق، واتجاه النظام العالمي الجديد نحو دمج مناطق الصراع الإقليمي في تراتبيات وأطر اقتصادية جديدة تعمل على الربط الحتمي بين اقتصاديات المنطقة بالاقتصاد الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، نجد أن منظمة التجارة العالمية فرضت ضرورة تحرير التجارة وإلغاء القيود على المبادلات الدولية، وإلغاء نظام المقاطعات، كل ذلك استخدمته إسرائيل في صالح تدعيم قدرتها الاقتصادية وذلك في خدمة الأمن والبقاء المادي[2].

وعليه تتجه إسرائيل إلى ضرورة بناء شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية في المنطقة لضمان عدم القدرة العربية للاعتراض على الوجود والتوسع الاستيطاني الإسرائيلي. وهذا ما تم تدعيمه على مستوى الدراسات والبحوث الأكاديمية في الدوائر الثقافية الغربية، حيث تم إطلاق ما سمي باقتصاديات السلام القائمة على تكوين "منطقة التجارة الحرة بين العرب وإسرائيل" التي تقوم في البدء على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على انتقال السلع بين الدول الأعضاء. ثم الانتقال إلى مرحلة متطورة أي إلى "الاتحاد الجمركي" الذي يبنى على منطقة التجارة بالإضافة إلى تطبيق تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي. ثم التحول إلى السوق المشتركة في منطقة الشرق الأوسط القائمة على ما سبق بالإضافة إلى إزالة القيود على حرية تنقل (رأسمال – العمالة – التكنولوجيا)، ثم الوصول إلى اتحاد اقتصادي، فتكامل اقتصادي كامل قائم على تنسيق وتوحيد السياسات المالية والنقدية وإقامة سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء. ففي حقيقة الأمر نجد أن تلك السلطة ستصبح في يد الكيان الإسرائيلي إلا أن ذلك لم يتحقق خاصة بعد تفعيل آلية "مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" التي اتضح بعد فترة وجيزة أن التواجد الأساسي

---

[1] أحمد السيد النجار، الاقتصاد الإسرائيلي.. حجمه وهيكله ومستوى تطوره ومؤشرات أدائه، في: د. نادية مصطفى، د. هبة رءوف (محرر)، **إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل: أعمال المؤتمر السنوي السادس عشر للبحوث السياسية**، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص ص 595: 810.

[2] د. محمد إبراهيم منصور، التطبيع: **إستراتيجية للهيمنة الاقتصادية والتوسع الإقليمي**، المرجع السابق، ص ص 787: 791.

والأكبر للتمويل الإسرائيلي مدعوم بمساهمات وتبرعات خارجية في كافة المشروعات، وهذا ما أعطى لها دور القيادة والعمل على خدمة اقتصادها لتحقيق غايتها النهائية المتمثلة في الأمن والتوسع والوجود المادي[1].

فتكثيف العلاقات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والأخذ بعمليات التطبيع تعمل على نحو مباشر في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي والتعزيز من سياساتها الاقتصادية في المنطقة. فمثلًا طرح عدد من الدراسات العبرية –كما استعان بها الدكتور محمد إبراهيم منصور – أن التطبيع يعد من أهم العمليات التي تعزز من القوة الإسرائيلية في المنطقة على مستويات كثيرة، منها[2]:

(1) التخفيف من عبء تمويل العسكرة عن الاقتصاد الإسرائيلي:

إن التطبيع من شأنه أن يخفف من النفقات العسكرية من إجمالي الناتج المحلي والتقليص من عسكرة الاقتصاد الإسرائيلي وتوجيه تلك النفقات في عملية بناء المستوطنات والتنمية الاقتصادية، خاصة بعد ضمانها أن الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور المورد الوحيد للسلاح لمعظم الدول العربية وهذا ما سيضمن تخفيض السباق الإقليمي نحو التسلح. ولكن لم يطبق ذلك بالفعل حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام مع المنطقة، فالنفقات على أجهزة المخابرات والأمن ظلت في تزايد مع استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية.

(2) زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الإسرائيلي:

نجد أنه بعد التوقيع على اتفاقيات السلام ارتفعت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في إسرائيل من مليون دولار إلى خمسة مليارات دولار وذلك في فترة من بداية التسعينيات إلى 1998 وتدفق الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في قطاع التكنولوجيا على وجه الخصوص، إلا أن الجزء الأكبر من الاستثمار ذهب إلى شركات رأس المال اليهودي في الغرب (أنتيل، موتورولا، ناشيونال، وسيمكوندكتور نموذجًا) التي عززت من العوائد الاقتصادية المستفاد منها في التقوية العسكرية والتوسع الاستيطاني غير المشروع.

(3) توسع التجارة مع الأسواق العالمية وأثرها على القوة النسبية الإسرائيلية:

نجد أن اتفاقيات السلام كانت نتائجها الإيجابية التي استفاد منها الاقتصاد والقوة الإسرائيلية أكثر من المكاسب التي حققتها دول المنطقة العربية. فبعد تلك الاتفاقيات فتحت العديد من الأسواق العالمية التي كانت مغلقة تضامنًا مع العرب، ولكن بعد عقد السلام بين العرب وإسرائيل حدث تغير،[3] فعلى سبيل المثال، وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل والهند – التي قاطعت إسرائيل حتى اتفاقيات السلام – إلى معدلات مرتفعة والتوسع في التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال أنظمة الري الحديثة وأساليب الزراعة. كما وسعت الصين من العلاقات التعاونية العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل.

كما عملت اتفاقيات السلام على إضفاء الطابع الشرعي على التواجد الإسرائيلي في الجسد العربي على المستوى العالمي، وفي نفس الوقت سيطر اللوبي اليهودي على المؤسسات المالية العالمية من خلال عولمة العلاقات الاقتصادية والقروض والمعونات، حيث نجحت إسرائيل في الاستحواذ على الأسواق الأفريقية واحتكار تجارة الماس في سيراليون، وجنوب أفريقيا، وأنجولا، والكونغو.

وعليه يمكن استخلاص أن عملية التطبيع وعمليات السلام التي تمت بين الطرف العربي-الإسرائيلي كانت خطوة تجاه ترسيخ العلاقات الاقتصادية المتداخلة التي يهيمن عليها الطرف الإسرائيلي لضمان عدم الجنوح العربي في المفاوضات المقبلة نحو فرض سياسات "المقاطعة الاقتصادية"، وكل ذلك يصب على نحو مباشر في المصلحة الإسرائيلية والتقوية من عمليات التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية.

---

[1] المرجع السابق.

[2] المرجع السابق.

[3] World Bank (2004a), Four Years: Intifada, Closures and Palestinian Economic Crisis: An Assessment, November 2004, World Bank, Washington D.C.

سادسًا: العمل الخيري الجديد New philanthropy: العطاء اليهودي الأمريكي للتعزيز من التوطين "قانون الأموال المعفاة من الضرائب الأمريكية للاستيطان":

نجد أن هناك قنوات عديدة من خلالها يمكن للشتات أن يعمل على مساندة التوسع الاستيطاني والتعزيز من القوة العسكرية الإسرائيلية، تتمثل في التحويلات المالية المباشرة، والاستثمار المباشر الأجنبي، والمشروعات الخيرية غير الربحية الجديدة، فعلى سبيل المثال نجد أن مجتمعات الشتات الصينيين يعتمدون على الاستثمار الأجنبي المباشر، ومجتمعات الشتات في جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية تعتمد على التحويلات النقدية والمالية وذلك للمساهمة في عمليات التوطين الموسعة بشكل ممنهج.

بالنظر إلى بعض الشركات الأمريكية، نجد أن الحالة تختلف؛ فالشركات أو المنظمات أو المجتمعات التي تساهم بالتمويل في عمليات التوطين ليست بالضرورة من الشتات، فقد تكون منظمات أو شركات أمريكية بشكل كامل أو قد تكون ذات أسهم يهودية، إلا أن الاختلاف يكمن في أن الولايات المتحدة الأمريكية أخرجت قانونًا وهو "قانون الأموال المعفاة من الضرائب" القائم على إعفاء المنظمات الخيرية سواء كانت ربحية أو غير ربحية من الضرائب نظير أنها تسهم في تقديم التمويل والمساعدة إلى الحكومة الإسرائيلية للتعزيز من عمليات التوطين والتوسع الاستيطاني الإحلالي وشراء الممتلكات الفلسطينية على وجه الخصوص[1].

ففي مقال لميشيل سيفيرال – مدير مشارك على الموقع الإلكتروني الاستيطان في فلسطين *www.settlementsinpalestine.Org* - رصد أنه منذ 2002 حتى 2008 هناك حوالي 171 منظمة معفاة من الضرائب في الولايات المتحدة (116 منظمة خاصة وحوالي 55 ذات نفع عام "جمعيات خيرية"!) حيث وفرت تمويلًا هائلًا للمشروعات الاستيطانية وصل إلى حوالي 236 مليون دولار في تلك الفترة أو ما يقل[2].

فقانون الضرائب الأمريكي مكن الأمريكيين من انتهاك المسارات التي تدعي بعض الأطراف الرسمية أنها تعزز من عمليات السلام في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى تقويض هدف إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة. فهذا القانون يسمح للأمريكان بتقديم الدعم المادي للمنظمات التي تعمل على استدامة وتخليد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فكما لاحظ الجنرال ديفيد بتريوس أنه بالأحكام والقوانين التي تتخذها الولايات المتحدة مع حليفتها الإقليمية يساعد على إضفاء الشرعية على الجماعات الفلسطينية المعادية للولايات المتحدة، وليس ذلك فحسب إنما أن ذلك من شأنه أن يقوض من مصالحها في المنطقة. كما صرح يوسف منير – صحفي فلسطيني أمريكي وكاتب ومحلل سياسي في واشنطن والرئيس التنفيذي للحملة الأمريكية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي US campaign to End the Israeli Occupation – أن عمليات التمويل المعفاة من الضرائب تعمل على تشويش وخلخلة عملية السلام في الشرق الأوسط، وهذا من شأنه أن يؤثر على نحو سلبي على الأمن القومي، والسياسة الخارجية، والسياسات الاقتصادية والاقتصاديات السياسية في الولايات المتحدة[3].

وعليه يقوم ذلك القانون على حشد معظم الأمريكان في المشروع الاستيطاني، فبدلًا من ذهاب الادخار إلى معالجة الاحتياجات التعليمية والصحية والاجتماعية للأمريكيين، فإنه يذهب إلى التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهذا ما اعترض عليه الكثير من داخل المجتمع الأمريكي.

ومن المفارقات أنه في حين تعلن الولايات المتحدة رفضها للتوسع غير الشرعي للاستيطان وتعلن بجانب معظم المجتمع الدولي عدم التواجد الإسرائيلي في القدس الشرقية والمناطق المجاورة، إلا أنها تعمل على إعلان الدعم من خلال قانون الأموال المعفاة من

[1] Eric Fleisch, Theodore Sasson, the New Philanthropy American Jewish Giving to Israeli Organizations, **Center for Modern Jewish Studies**, Brandeis University, 2012.
[2] Michael Several, the Strange Case of American Tax-Exempt Money for Settlements**, Palestine-Israel Journal of Politics, Economics & Culture**, Vol.17.1&2, 2010.
[3] Idem.

الضرائب للتعزيز من الأهداف السياسية للكيان الصهيوني المتمثل في البقاء المادي والتوسع فيه، وإحداث التبديل للأصل الديمغرافي للمدن الفلسطينية وإبعادهم عن القدس، وتقوية إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في المنطقة.

ومن الواضح – وفقًا لبعض الدراسات حول الاقتصاد السياسي للاستيطان الصهيوني - أنه من الصعب حصر الحجم الحقيقي للدعم المالي القائم على شبكة عريضة من الأفراد، والمؤسسات، والمجتمعات في الولايات المتحدة. فليس هناك شفافية كاملة لحصر كافة الأطراف، وذلك على الرغم من وجود آلية أو جهاز يسمى بدائرة الإيرادات الداخلية internal revenue services (IRS) حيث يتلقى تقريرًا سنويًا مفصلًا بكافة أحجام وخطوات عملية التمويل من تلك المنظمات أو الشركات إلى الحكومة الإسرائيلية لبناء المزيد من المستوطنات.

فعلى سبيل المثال، هناك مجموعات تسمى بـ"الأصدقاء الأمريكان American friends" تضم العديد من المنظمات والشركات والمؤسسات الخيرية وحتى التعليمية والفنية التي تدخل تحت هذا المسمى، ومن أشهرها "الأصدقاء الأمريكان لعطيرت كوهانيم" – عطيرت كوهانيم هو معهد ديني في القدس المحتلة أُسس في 1978 - حيث قدمت تلك الجماعة دعمًا منذ 2002 إلى 2008 ما يزيد عن حوالي 10 ملايين دولار إلى المعهد الديني الإسرائيلي حيث ساهم ذلك في مشروع استصلاح القدسJerusalem reclamation project لاستعادة الحياة اليهودية في كافة أركان المدينة القديمة "القدس"، وعليه فمعظم تلك الأموال ذهبت إلى بناء مستوطنات وشراء ما تبقى من ممتلكات الفلسطينيين في بعض أجزاء تلك المدينة[1].

تعد تلك الرابطة أو الجماعة "الأصدقاء الأمريكان لعطيرت كوهانيم" ذات حالة خاصة؛ فهي لم تعفَ من الضرائب أي أنها لن تعمل وفقًا للقانون السابق ذكره إلا أنها تتمتع باندماج عميق بين السلطة والمعرفة وقوة المال، بمعنى أن مدير التمويل لمشروعات استصلاح القدس وهي السيدة شاني هيكيند، وهي أيضًا المدير التنفيذي لرابطة أو جماعة "الأصدقاء الأمريكان لعطيرت كوهانيم" وهذا ما يعني أن المشروع والرابطة وجهان لعملة واحدة، وهذا ما يعزز سلطتها في الداخل الأمريكي والداخل الإسرائيلي معًا[2].

إلى جانب "الأصدقاء الأمريكان لعطيرت كوهانيم" هناك أيضًا "مؤسسة إيرفينغ موسكوفيتش"؛ وهي مؤسسة خيرية تسعى إلى نشر العدالة الاجتماعية والمساواة العالمية، ومن أهدافها الرئيسية الأخرى هو السعي لخلق أغلبية يهودية في المنطقة العربية وتحقيق التماهي بين الطرفين على المستوى الاقتصادي، السياسي، الثقافي، والإنساني، وعليه فهي تجمع العديد من التبرعات التي تذهب إلى التعزيز من أحد أهدافها – الذي يبدو في الحقيقة أنه الهدف الرئيس بل والأوحد - ألا وهو توسعة التواجد اليهودي في المنطقة.

منذ يونيو 2014 تشهد فلسطين المحتلة ارتفاع عمليات الاعتداء العنيف من قِبل المستوطنين ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية. فالتوسع في المشاريع الاستيطانية غير القانونية هو جزء لا يتجزأ من شدة ارتفاع عنف المستوطنين ضد التجمعات السكانية الفلسطينية. كما وصلت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل إلى 3 بلايين دولار في السنة الواحدة، وهذا ما يعزز ويدعم اللامبالاة الإسرائيلية بالإدانات الدولية. كما أنه ما زالت هناك منظمات مسجلة في الولايات المتحدة تقوم بدور الوساطة المالية غير الربحية الإسرائيلية التي تشجع وتمول التوسيع الاستيطاني غير المشروع ونزع الطابع الفلسطيني de-palestinianization من المدن الفلسطينية. ومن أهم تلك الجماعات[3]، أصدقاء البلدات الإسرائيلية المسيحيون[4] Christian friends of Israeli

[1] Applied Research Institute – Jerusalem, **Subsidizing Violence: U.S. Tax Exemption for Settlement Expansion in the Occupied Palestinian Territory,** 2014, available at: http://www.arij.org/publications/special-reports/226-special-reports-2015/720-subsidizing-violence-u-s-tax-exemption-for-settlement-expansion-in-the-occupied-palestinian-territory.html

[2] Idem.

[3] Directory of Messianic Organizations in Israel, available at: http://app.kehilanews.com/directory?gclid=CK6K39H6scsCFQso0wod474Dmw

[4] What is Christian Friends of Israeli Communities (CFOIC) Heartland? Available at: http://www.cfoic.com/

communities، صندوق خليلHebron fund، الصندوق المركزي الإسرائيلي central fund of Israel، مجموعات الأصدقاء الأمريكان ومن أشهرها أصدقاء عطيرت كوهانيم American friends of Ateret Cohanim[1].

خاتمة:

وتسعى الورقة لمحاولة رسم خريطة مبدئية على مستوى الفواعل والمفاهيم والعمليات (العالمية) ثم التفاعلات الإقليمية، ثم العودة مرة أخرى إلى الفواعل الدولية ولكن في شكلها الجديد وبعمليات جديدة ومناهج تمويل جديدة للتوسع في الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وذلك من خلال وضع تراتبية منهجية محددة قائمة على التعرض لبعض النصوص من منظور غير غربي؛ مثل (عبد الوهاب المسيري، معهد الأبحاث التطبيقية – القدس، وأعمال مركز البحوث والدراسات السياسية نموذجًا)، ومنظور غربي؛ مثل (المجلة الإلكترونية للدراسات الشرق أوسطية، مجلة الدراسات الفلسطينية، الحولية الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية، مجلة فلسطين–إسرائيل للسياسة والاقتصاد والثقافة، مركز الدراسات اليهودية الحديثة نموذجًا).

فالمشترك بين معظم تلك النصوص هو البحث في الطرق غير المباشرة والملتوية التي تعمل على التعزيز من عمل غير مشروع (الاستيطان الإحلالي الصهيوني في فلسطين المحتلة) أمام مرأى ومسمع المستوى العالمي دون الإدانة أو السعي لإيقاف ذلك، حتى ولو كان المنطلق ليس إنسانيًا إنما من منطلق الأمن والسلم الدوليين والمصالح الاقتصادية. ففي الداخل الأمريكي على الرغم من وجود معارضة واحتجاجات من الكونجرس الأمريكي ضد قانون الأموال المعفاة من الضرائب واقتطاع جزء من ضريبة الدخل للمشروعات الاستيطانية دون أن يستفيد المجتمع الأمريكي من ذلك، إلا أن القانون ما زال ساريًا.

ففواعل النظام العالمي والنظام الاقتصادي العالمي يساعدون الدولة الصهيونية على جميع الأصعدة والمجالات؛ التأييد الدبلوماسي، التوافق السياسي، التقوية الاقتصادية والعسكرية والأمنية والتشرعية، والوقوف ضد أي محاولات لمنع أو تقييد ممارسات الاقتصاد الإسرائيلي للاستيطان الإحلالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية القضية.

******

[1] Applied Research Institute – Jerusalem, **Subsidizing Violence: U.S. Tax Exemption for Settlement Expansion in the Occupied Palestinian Territory,** Oip.Cit.

الاقتصاد السياسي الدولي للهجرة والتنمية من منظور نقدي

سحر محمد صفاالله عبد الخالق *

مقدمة:

إن قضية الهجرة أو تحركات البشر عبر الحدود هي قضية متعددة الأبعاد ومتشابكة الظواهر، وتعددت المنظورات الدارسة لها في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، فمن خلال تلك القضية يمكن رصد أهم ملامح الجدال بين هذه المنظورات (وذلك باعتبار الاقتصاد السياسي الدولي حقلًا فرعيًّا من علم العلاقات الدولية)، كما يمكن توضيح عدد من مساحات التفاعل بين السلطة والمعرفة، سواء في إنتاج العلم أو في تأثيره على تشكيل الواقع، ولعل الأدبيات التي تقدمها الورقة، تقدم رؤى نظرية وحركية عن التفاعل بين الهجرة والتنمية (خاصة هجرة العمالة)، مما يوضح حيوية هذه القضية وهذا الارتباط بين المفهومين لتفاعل قضايا الجنوب والشمال على حد سواء، كما يوضح إمكانات هذا التفاعل بين المفهومين في تقديم محاولات لإصلاح أو تغيير أو على الأقل مقاومة ضغوط النظام الرأسمالي العالمي.

ووفقًا لما سبق، تنقسم هذه الورقة إلى **أربعة محاور؛ أولها** يوضح في إيجاز الطرح التقليدي في التعامل مع قضيتي الهجرة والتنمية وتأثير الرؤية الواقعية الأمنية، و**ثانيها**: يوضح الانتقادات المقدمة على هذا الطرح ومحاولة بناء منظور عالمي للهجرة والتنمية وتقييم هذه المحاولة، و**ثالثها** يشير للعلاقة التفاعلية بين السلطة والمعرفة في هذه القضية، **وأخيرًا** وليس آخرًا: إمكانات التغيير للاقتصاد السياسي العالمي فيما تطرحه الكتابات والإشكاليات الواقعية المرتبطة بالهجرة والتنمية، **وتختتم** الورقة بدعوة لبناء منظور حضاري إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي ينطلق من قضايا الهجرة والتنمية.

أولًا: المنظور التقليدي لدراسة الهجرة والتنمية:

إن ظاهرة الهجرة قديمة قدم وجود الإنسان والمجتمع البشري، غير أن الجدال الأكاديمي حول هذه القضية ارتبط في العصر الحديث بنشأة الدولة القومية الحديثة ذات الحدود الواضحة في الخبرة الأوروبية بالأساس ثم انتقالها إلى بقية الخبرات في شتى بقاع العالم، ومعنى أن تكون الوحدة السياسية المكونة للتفاعلات الدولية هي الدولة القومية ذات السيادة على حدودها، فإن اختراق هذه الحدود يعد تهديدًا لأمن هذه الدولة، وهو ما أثر على تناول المنظور التقليدي (خاصة الواقعي) لقضية الهجرة، من خلال التركيز على الدولة القومية فاعلًا، ومنهاجيةً، والتركيز على الأبعاد الأمنية أكثر من الأبعاد الاقتصادية والثقافية والسياسية لهذه القضية.

ولذلك ركزت النظريات المنبثقة من المنظور التقليدي على مقولة أن ارتفاع معدلات التنمية في دول الجنوب سيؤدي إلى تقليل تدفقات الهجرة منه إلى الشمال، وهو أمر يرتبط برؤية سلبية لقضية الهجرة (خاصة غير الشرعية) باعتبارها مصدرًا للتهديد الأمني والاقتصادي لمجتمعات الشمال، فالهدف هو استئصال الأسباب الجذرية لهذه الهجرات للتخلص منها ومن تداعياتها السلبية[1].

فمن خمسينيات إلى ثمانينيات القرن العشرين، كان الجدال الأكاديمي (حول العلاقة بين الهجرة والتنمية) بالأساس بين الاقتصاديين النيوكلاسيك ونظريات المؤسسية التاريخية، حيث ركزت النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية على اعتبار أن الهجرة قرار فردي للمهاجر يتم اتخاذه بناء على حسابات التكلفة والعائد، ولأن المهاجرين لديهم المعرفة بمستويات الأجور في دول المنشأ والمقصد يتمكنون من اتخاذ القرار الرشيد بتعظيم المنفعة، ولذلك ستؤدي الهجرة إلى تقريب الفروق بين الأجور في دول الإرسال والاستقبال مما يقلل من معدلات الهجرة في النهاية.

أما نظريات المؤسسية التاريخية (مقولات مدرسة التبعية بشكل خاص) فترى أن هجرة العمالة من دول الجنوب إلى دول الشمال هي انتقال للعمالة الرخيصة من الأطراف إلى المركز الرأسمالي، مما يعزز من فقر دول الجنوب وتقدم دول الشمال، فالأمر هنا

---

* طالبة دكتوراة في العلوم السياسية.

[1] Stephen Castles, Development and Migration—Migration and Development: What Comes First? Global Perspective and African Experiences, **A Journal of Social and Political Theory**, Vol. 56, No. 121,p2 .

متعلق بشكل ضمني بأن تحقيق تنمية حقيقية في دول الجنوب من شأنه تقليل معدلات الهجرة للشمال، وترى نظرية النظام العالمي للهجرة أن توغل الشركات دولية النشاط في دول الجنوب يؤدي إلى تسارع معدلات التغير الريفية، مما يؤدي للإفقار نتيجة تمدن الريف وتنمو الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

يتضح مما سبق أن تناول هذه النظريات لقضيتي الهجرة والتنمية ركز على التفاعلات بين الدول القومية، وإن بدأت النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية بقرار الفرد إلا أنها انتهت نتيجة ذلك إلى تقليل معدلات الهجرة من الجنوب للشمال[1].

غير أنه منذ بداية سبعينيات القرن العشرين بدأت تظهر إرهاصات تقديم رؤى جديدة في العلاقة بين الهجرة والتنمية، معظمها يحاول تبني مدخلٍ عبر–قومي لدراسة هذه الظاهرة، يأخذ في اعتباره ليس قرارات الفرد وإنما قرار الأسرة في عملية الهجرة وأثر ذلك في تكوين شبكات الأسر عبر القومية مما يبعث الأمل في تغيير وضع دراسات الهجرة والتنمية في العلوم الاجتماعية المختلفة، وتحريرها من سيطرة الافتراضات القومية التي تخضع للاعتبارات السياسية دائمًا[2].

ثانيًا: نحو بناء منظور عالمي (نقدي) للهجرة والتنمية:

إن المنهاجية التي يقدمها المنظور التقليدي والمعتمدة على اعتبار أن الدولة القومية هي الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية قد تغض الطرف عن أبعاد أخرى في غاية الأهمية عند دراسة الهجرة والتنمية، فتحْتَ تأثير الضغوط المتزايدة لعملية العولمة على الحدود القومية، والسيادة بالمعنى التقليدي، أصبح لزامًا على الأكاديميين تقديم رؤى جديدة تتواكب مع الأبعاد الأكثر تشابكًا للظاهرة الاجتماعية الداخلية – العالمية، لذلك فإن دراسات الهجرة لعبت دورًا هامشيًا في النظريات التقليدية للعلوم الاجتماعية بسبب التركيز على النظم الاجتماعية داخل الدول القومية واقتصار دراسة الهجرة على المتخصصين فيها فقط، بينما هذا المجال في الوقت الحالي يتطلب رؤى عابرة للحدود المعرفية لكل علم اجتماعي[3].

غير أن بناء منظور عالمي للهجرة والتنمية ينتقد مركزية الدولة القومية في المنظورات التقليدية لا يعني اختفاء الدولة من ساحة التفاعلات، وإنما يعني أن فهم الواقع المعقد للتفاعل في الظاهرة الدولية في ظل عملية العولمة يتطلب رؤية أوسع، وغير مقيدة بحدود الدولة القومية[4]، فالدولة القومية ليست معطى مسلمًا به في العلوم الاجتماعية المختلفة، وإنما هي نتاج تطورات تاريخية معينة خاصة بالخبرة الأوروبية أنتجت هذا الشكل أداةً للتنظيم الاجتماعي والسياسي بديلًا عن أشكال سابقة عنه كانت تقوم بوظائف مشابهة، وربما في المستقبل تحل محله أشكال مختلفة أيضًا، ففي الوقت الذي قدمت فيه أوروبا للعالم شكل الدولة القومية، تحاول هي الآن تخطيه بطريقة أو بأخرى (الاتحاد الأوروبي)[5].

ولذلك تركز الكتابات المتبنية للمنظور العالمي على تآكل الحدود بين الداخل والخارج، وتظهر أدوار جديدة لفاعلين من غير الدول، فتحليل تفاعلات الهجرة والتنمية يتطلب دراسات أكثر شمولًا في التعامل مع الأبعاد الإنسانية والثقافية والاقتصادية للهجرة، فعوائد الهجرة ليست مجرد تدفق نقدي من المهاجرين إلى دول الإرسال، ولكن يجب التساؤل: لمصلحة من تكون نتائج الهجرة؟ من المستفيد؟ كيف تعيد هذه العوائد تشكيل العلاقات الاجتماعية في بلد الإرسال والاستقبال على حد سواء، ولماذا يرسل المهاجرون

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول النظريات المختلفة للهجرة وتقييمها انظر:

- Roel Jennissen, Causality Chains in the International Migration Systems Approach, **Population Research and Policy Review**, Vol. 26, No. 4 (Aug., 2007).
- Douglas S. Massey, Joaquin Arango, Graeme Hugo, Ali Kouaouci, Adela Pellegrino and J. Edward Taylor, Theories of International Migration: A Review and Appraisal, **Population and Development Review**, Vol. 19, No. 3 (Sep., 1993) .

[2] **, Op.Cit**. p8 . Stephen Castles.

[3] **Ibid** , pp 15-17.

[4] Nina Glick Schiller , A Global Perspective on Migration and Development, **Social Analysis**, Vol. 53, No. 3 (WINTER 2009), p17.

[5] باتريك أونيل، **مبادئ علم السياسة المقارن**، دمشق، دار الفرقد، 2012. ص ص 53-59.

عوائد أصلًا إلى دول الإرسال (الارتباطات العائلية وبلورة مفاهيم الأسرة عبر القومية) وفيمَ يتم استثمار هذه العوائد؟ هل تدخل في دوائر استثمار رأسمالية؟ أم أنها تقدم نماذج غير رأسمالية للاستثمار[1]؟

إن التطبيق على قضية الهجرة والتنمية في الدائرة المتوسطية مثلًا يوضح لنا بعض الإجابات، فالأسر الممتدة في الريف المصري مثلًا ينقسم أفرادها بين المهاجرين وبين المقيمين في بلد الإرسال لاستثمار العوائد، وغالبًا يكون الاستثمار في محيط القرية (باعتباره آمنًا) ويرتبط عامة بشراء الأصول وبناء المنازل، ولا يرتبط برغبة جماعية في تدشين صناعات ولو صغيرة في القرية أو المراكز المجاورة، إلى جانب ذلك فإن الحديث عن شبكات الهجرة لا يضع فرقًا بين المهاجر والمقيم في بلد الإرسال من نفس الأسرة، فكلهم ينتمون لمجتمع عبر قومي واحد، كلاهما متواجد في الدولتين في نفس التوقيت، تواجد بالتواصل وتدفق التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية[2].

إن الطرح الذي تقدمه الكتابات النسوية في هذا الصدد جدير بالاهتمام، فدوائر الهجرة لا تقتصر على المهاجرين في بلد المهجر كما سبقت الإشارة وإنما تشمل أسرهم وذويهم، ومجتمعاتهم المحلية المتأثرة بتلك التفاعلات، وهنا يبرز مفهوم العمل غير المأجور، والذي (وفقًا للمفاهيم الرأسمالية) لا يترجم في شكل قيمة إسهامية في حساب النواتج القومية والمحلية، رغم أنه يسهم فعليًّا في هذه النواتج، فالأنشطة المختلفة التي تقدمها ربات المنازل في دول الإرسال أو الاستقبال تسهم بشكل كبير في الاقتصادات القومية والمحلية والعالمية ومع ذلك يتم تجاهلها أو مجرد الاعتراف بوجودها فقط لأنها أعمال غير مأجورة بالمفهوم الرأسمالي للعمل، أو لأنها غير ذات قيمة سوقية بالمفهوم الرأسمالي للقيمة[3].

إن بناء منظور عالمي نقدي للهجرة والتنمية يتسم بالشمولية وعدم إهمال الجانب القيمي للظاهرة يتطلب معرفة رأي المهاجرين – خاصة العمال – في تعريف التنمية، ومعرفة قنوات استثمار عوائدهم، ومدى تدخل دول الإرسال في توجيه هذه الاستثمارات، وكيف يكون لتوزيع هذه العوائد على المجتمعات المحلية المختلفة تأثير على عدم المساواة في التنمية بين هذه المجتمعات، كما يتطلب الأمر دراسة العوائد الاجتماعية للهجرة، عدم الاقتصار على العوائد الاقتصادية والنقدية، فالتغيرات القيمية في المجتمعات المحلية نتيجة نشأة المجتمع والأسرة عبر القوميين يجب أخذها في الاعتبار لبناء منظور نقدي عالمي للهجرة والتنمية، إلى جانب ذلك يجب دراسة الانتقائية التي تتبعها دول الشمال في اختيار المهاجرين الأكفاء علميًا ومهنيًا، واعتبار العمال غير المهرة وغير الموثقين مجرد مهاجرين مؤقتين يتم استخدامهم كعمالة صامتة سياسيًا، ليس لها أي حقوق لتغيير ظروف العمل[4].

وختامًا، فإن تقييم هذه الرؤية النقدية العالمية للهجرة والتنمية يحتم علينا رؤيتها في سياقها النقدي الأوسع، فرغم الأفكار والأبعاد الجديدة التي يتم تقديمها، إلا أن هذه المحاولات تظل أسيرة لإشكاليات النظرية النقدية في مختلف العلوم الاجتماعية، وهي تشظي كتاباتها بحكم انتمائها لفروع معرفية متباينة، إلى جانب عدم قدرتها على تقديم بديل متماسك للمنظورات التقليدية السائدة، وإن كانت ظهرت بعض تأثيراتها على مستوى الواقع، وهو ما يتضح في تناول العلاقة التفاعلية بين السلطة والمعرفة في النقطة التالية.

---

[1] Nina Glick Schiller **, Op.Cit** . pp23-24.

[2] سحر محمد صفاالله عبد الخالق، **الخطاب اليومي للهجرة الخارجية وتوزيع القوة في الريف المصري 2000-2011، دراسة حالة لإحدى قرى محافظة القليوبية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015، ص ص 98-103.

[3] Maliha Safri and Julie Graham, the Global Household: Toward a Feminist Post capitalist International Political Economy, Signs, Vol.36 , No.1, **Feminists Theorizing International Political Economy** Special Issue, (Autumn 2010), pp. 99-125.

[4] Stephen Castles**, Op.Cit**. , pp19-21.

ثالثًا: إشكاليات تفاعل السلطة والمعرفة في دراسات الهجرة والتنمية:

لا يمكن أن تُنتَج معرفة أو علم بدون هدف مرتبط بتغيير الواقع، ذلك أن العلم كائن حي له سياقاته ووظائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمصلحية، ودراسة العلاقة بين الهجرة والتنمية توضح بداية مدى التحيز أو المدلول السلبي أو الإيجابي لمنطلق النظر للظاهرة وعلاقة ذلك بمصالح الدول والجماعات الاجتماعية المختلفة، ولهذا فإن دراسة تحركات البشر من جنوب العالم إلى شماله يستخدم فيها مفهوم "الهجرة" غالبًا ويكون مرتبطًا برؤية سلبية لهذه الهجرات، بينما تحركات البشر من شمال العالم المتقدم إلى أي وجهة يُعد "حركة" mobility بما يحمله المفهوم من دلالة إيجابية وكأن الأغنياء فقط هم من لهم الحق في التنقل إلى أي وجهة وعلى الفقراء المكوث في أوطانهم وعدم الخروج منها[1].

ويمكن رصد تفاعلات السلطة والمعرفة من خلال نقطتين، أولاهما توضح تأثير السلطة على المعرفة، والأخرى توضح تأثير المعرفة على السلطة وصناعة السياسات.

– **أثر السلطة على المعرفة:** ترى بعض الكتابات أن دراسات الهجرة وأجندتها البحثية وتساؤلاتها الكبرى كانت دائمًا مدفوعة باعتبارات مرتبطة بالسلطة السياسية، وتتعلق بصياغة سياسات الهجرة وشرعنتها أمام العامة، فالعلم كان في أحيان كثيرة مدعمًا للسياسات الرسمية، وذلك لا يعني أن الأكاديميين دائمًا يقعون تحت تأثير السلطة – ورغم أن ذلك وارد بسبب قدرة مؤسسات التمويل العلمية على توجيه مسارات الأبحاث – إلا أن تناقضات وتشرذم دراسات الهجرة وعدم وجود حد أدنى من التنظير المشترك يسهل للسلطة السياسية الاختيار من قائمة طويلة من الرؤى والنظريات ما يدعم ويضفي شرعية أكبر على سياساتها[2]، الأمر الذي يرتبط بتبني الباحثين في مجال الهجرة رؤى دولهم القومية ومصالحها، وهو ما انعكس في المنظور التقليدي من حيث التأكيد على محورية الدولة القومية وأهمية الأبعاد الأمنية للقضية، إلى جانب دراسة أوضاع المهاجرين في دول المهجر وفق مفاهيم "الجماعات الإثنية" وليس مفاهيم "المجتمعات عبر القومية"، مما يدفع البعض إلى القول بأن علماء الهجرة ساهموا في شرعنة الأوضاع السيئة للعمال المهاجرين في دول المقصد، ودعموا من رؤى الأحزاب المتطرفة المعادية للأجانب (أوروبا مثلًا) والتي تؤكد على تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها بسبب تدفقات المهاجرين[3].

ولا شك أن هذه الإشكاليات التي يتضح ارتباطها بالمنظورات التقليدية، قد كشف عنها أنصار المنظور النقدي العالمي للهجرة والتنمية في محاولات بناء هذا المنظور.

– أثر المعرفة على السلطة: يمكن تتبع أثر المعرفة على السلطة في قضايا الهجرة والتنمية بالتطبيق على الهجرات – خاصة غير الشرعية – في الدائرة المتوسطية، فقد دفع ارتفاع معدلات الهجرة من شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى جنوب أوروبا بالأساس، قد دفع هذه الأخيرة لمحاولات مختلفة لحل هذه الإشكالية، ولعل المنظور التقليدي في رافده الواقعي كان الأكثر ظهورًا في التعامل الأوروبي مع هذه القضية من خلال التركيز على الحلول الأمنية المكثفة التي تهدف إلى غلق أبواب أوروبا أمام المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين (فعلى سبيل المثال، تم إنشاء وكالة فرونتكس وهي وكالة أوروبية تختص بمراقبة الحدود — تشغيل نظام مراقبة الحدود الأوروبية "اليوروسور" — إنشاء مراكز اعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين —دفع نقود للمهاجرين كي يعودوا إلى بلادهم...)، غير أن الإشكاليات الأساسية في السياسات الأوروبية تجاه المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين تتمثل في كيفية الموازنة بين حماية حدود الدول القومية وبين احترام حقوق الإنسان بوصفها قيمة عليا تنطلق من الرافد المثالي الليبرالي للمنظور التقليدي.

ومع فشل كثير من الحلول الأمنية في التحكم في تدفقات المهاجرين إلى أوروبا، خاصة مع تزايد أعدادهم بشكل كبير جدًا بعد الانتفاضات العربية الأخيرة، بدأت تظهر رؤى جديدة في السياسات الأوروبية تؤكد على عدم كفاية الحل الأمني وحده، وتبنى قادة

---

[1] **Ibid**., pp22.
[2] **Ibid** , pp 8, 14.
[33] Nina Glick Sciller**, Op.Cit**. , pp 15, 19, 27.

الاتحاد الأوروبي ما عرف باقتراب الاتحاد الأوروبي العالمي الجديد الخاص بالهجرة والحركة (تتضح منطلقات المنظور النقدي في مسمى الاقتراب)، والذي لا يركز على التعامل الأمني فقط مع قضايا الهجرة وإنما يهدف للدخول في شراكات حقيقية مع الدول الأخرى للحد من تدفقات المهاجرين، وتم إقراره عام 2012 في المجلس الأوروبي[1].

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين السلطة والمعرفة علاقة تفاعلية ولكن السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة هي التي تحدد أيهما أكثر تأثيرًا، أو تفسر لماذا قد يكون للمعرفة أثر على السلطة في دولة ما ولا يكون لها أثر في غيرها، وكيف تؤثر التحالفات الاقتصادية والاجتماعية لنظام سياسي ما على تبني أو إقصاء رؤى أكاديمية معينة.

رابعًا: إمكانيات التغيير:

"قد يكون الفعل المنفرد لا يساوي شيئًا كقطرة مطر، ولكن ملايين من القطرات كفيلة لصنع أخدود أو شق نهر في الأرض"[2]، هكذا وصف آصف بيات قدرة "اللاحركات الاجتماعية" على التغيير الداخلي وربما العالمي، وذلك لأنها تشمل الأفعال الجماعية لفاعلين غير جماعيين بالأساس، تكون أفعالهم المتناثرة والمتشابهة هي الشرارة الأولى للتغير الاجتماعي، رغم أن هذه الممارسات لا توجهها أيديولوجية أو قيادة أو منظمة، تلك اللاحركات تشمل الباعة الجائلين، ربات المنازل، أطفال الشوارع، النازحين من الريف للمدينة، بغية تحسين أوضاعهم المعيشية أو حتى البقاء على قيد الحياة. كل هؤلاء يستخدمون المرافق العامة في المدن الكبرى والعواصم، كالكهرباء والمياه وخطوط الهاتف، والطرق والأرصفة، بحيث يقيمون نوعًا من الاقتصاد الخارجي أو السطحي (مثل إقامة ورش على الأرصفة، تحويل الشوارع العامة لأماكن انتظار السيارات بمقابل مادي، فرش البضائع...). إن هذه الممارسات تعبر عن نوع من المقاومة بإثبات الحق في الوجود والاستقرار، وذلك بالتعدي الجماعي المستمر والهادئ على أملاك الدولة والاستخدام غير القانوني للفضاء العام، الأمر الذي قد يفسر أيضًا تدفقات المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود، فهم يتزايدون باستمرار، يتصرفون بشكل جماعي، ويغمرون الفضاء العام في عواصم الشمال المتقدم ومدنه.[3]

إن إمكانيات التغيير التي تطرحها قضية الهجرة على مستوى النظام الرأسمالي العالمي تنبع مبدئيًا من الأعداد الغفيرة والمتزايدة للمهاجرين من الجنوب إلى الشمال، إلى جانب تأثير عملية العولمة على تآكل سيادات الدول القومية، وإعطاء مساحة أكبر للتأثير لفواعل من غير الدول بالأساس، فقضية الهجرة إلى أوروبا مثلًا من جنوب المتوسط وأفريقيا والشرق الأوسط بشكل عام صارت إحدى أهم القضايا المحددة للسياسات الداخلية وتشكل البرلمانات في الداخل الأوروبي (صعود اليمين المتطرف المعادي للأجانب)، كما تعتبر إحدى القضايا الحساسة جدًا على أجندة المجلس الأوروبي، مما قد يجعلها سببًا في خروج بعض الدول من الاتحاد أو طردها منه.

فالإشكالية الكبرى تكمن في انقسام السياسات الأوروبية بين معسكر دول الجنوب الأوروبي على خط المواجهة المباشرة مع المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، وبين معسكر دول الشمال التي ترفض تحمل هذا العبء مع دول الجنوب، فلطالما كانت الاتفاقيات المتعلقة بهذا الشأن (اتفاقية دبلن) تجعل التعامل مع المهاجرين مسئولية أول دولة تطؤها قدم المهاجر وليست مسئولية أوروبية، الأمر الذي فجَّرَ عددًا من الصراعات بين دول الاتحاد حول هذا الموضوع.

فدولة مثل إيطاليا، تستقبل أعدادًا كبيرة جدًا من المهاجرين، نظرًا لقرب سواحلها من السواحل الليبية، وترى القيادة السياسية الإيطالية أن الدول الأوروبية كلها يجب أن تتشارك معها في تحمل عبء هذه الهجرات، وإلا ستجعل أرضها معبرًا لأولئك المهاجرين إلى باقي دول الاتحاد، وأن المساعدات المالية التي تقدمها دول الاتحاد إلى إيطاليا للتعامل مع المهاجرين ليست كافية لتحمل ذلك العبء، ونتيجة لذلك قد لوح وزير الداخلية الإيطالي بفكرة الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي، إلى جانب ذلك فإن تبني إيطاليا بعض الحلول الأمنية التي قد تمثل انتهاكات لحقوق اللاجئين والمهاجرين قد دفع المفوضية الأوروبية في عام 2013 إلى التهديد

[1] محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة الإشكاليات الكبرى والإستراتيجيات والمستجدات، **المستقبل العربي**، يناير 2015، ص ص 29-33.

[2] Asef Bayat, **LIFE AS POLITICS: HOW ORDINARY PEOPLE CHNGE THE MIDDLE EAST**, Amsterdam University Press, 2010,11-26.

[3] **Ibid**, pp 11-26.

بتقليص المساعدات الأوروبية المخصصة لإيطاليا لمواجهة قضية الهجرة غير الشرعية إن لم توفر ظروف استقبال إنسانية وكريمة للمهاجرين، غير أن رئيس الحكومة الإيطالية ماتيو رينزي قد صرح في يونيو 2014 أن بلاده لن تتحول إلى سجن للّاجئين وأنها ستمنحهم حق التوجه إلى داخل أي دولة من دول الاتحاد[1].

وإلى جانب ذلك فإن الرؤية النسوية لدور الكيان عبر القومي "global household" توضح إمكانيات التغيير، خاصة مع تبني مفهوم العمل غير المأجور، فلابد من التركيز على الأعمال غير المأجورة والقيم غير السوقية المنتجة في المنازل، فالمنزل له نفس أهمية الشركة في النشاط الاقتصادي، ولكن المفاهيم الرأسمالية للإنتاج والعمل والقيمة لا ترى ذلك، كما أن إمكانات التغيير تنبع من دور العوائد النقدية والاجتماعية في تدعيم نشأة اقتصادات غير رأسمالية في دول الموطن والمهجر، ورغم أنها نماذج صغيرة وعلى مستويات محلية إلا أنها هامة (مثل استثمار عوائد العمال والعاملات في مشروعات صغيرة تمكنهم من تقسيم فوائضها بأنفسهم، وهو أمر يختلف عن تقسيم أرباح المشروعات الرأسمالية التي يحتكرها أصحاب رؤوس الأموال).

إلى جانب ذلك فإن هذه المجتمعات عبر القومية المتمثلة في "global Household" لابد أن تتحول إلى هيكل تنظيمي على أرض الواقع، لأنها تسهم بشكل كبير في الاقتصاد العالمي ولابد أن يكون لها رأي في أسعار العملات، وكيفية التعامل مع الودائع المرتبطة بالعوائد والتحويلات، مثلما أن المنظمات الاقتصادية الدولية الأخرى لها قرار في هذه الأمور، غير أن هذا التحول إلى هيكل تنظيمي يتطلب جهدًا كبيرًا من الأكاديميين والباحثين من مختلف العلوم الاجتماعية في بلورة هذه القضية والترويج لها[2].

خاتمة:

حاولت هذه الورقة قراءة تطور الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره حقلًا فرعيًّا من علم العلاقات الدولية من خلال قراءات مبدئية في التفاعل بين الهجرة والتنمية، كما تمت الإشارة إلى تفاعلية العلاقة بين السلطة والمعرفة في هاتين القضيتين، وهو أمر يؤكد على وظيفية العلم، ولما كانت العلاقة بين الهجرة والتنمية في صلب إشكاليات دول الجنوب، فإن هذا الواقع يحتم علينا نحن الأكاديميين الذين ننتمي لهذه الدول، أن ننتج علمًا يحقق مصالحها، ويتفق مع النموذج المعرفي الخاص بخبرتها الحضارية، ولذلك فإن بناء منظور حضاري إسلامي للاقتصاد السياسي الدولي قد يبدأ من قضايا الهجرة والتنمية.

إن المنطلقات الأساسية للنموذج المعرفي الإسلامي قد تضع لنا الخطوط العريضة لبناء نظريات للهجرة والتنمية ترتبط بخبرتنا التاريخية والمعاصرة، فمفهوم الهجرة في النموذج الحضاري الإسلامي — على حد فهمي له — يرتبط بدلالة إيجابية لحرية الحركة والتنقل في أرض الله لكن دون إيذاء للغير أو اعتداء عليهم مالم يعتدوا، ولعل فريضة الحج تؤكد على الدلالة الإيجابية للحركة الإنسانية في الأرض، وتؤكد على عالمية الرسالة الإسلامية، والقرآن الكريم مليء بالآيات التي تدعو إلى السياحة في الأرض للتعارف ولأخذ العبرة من تجارب الآخرين، كما أن "ابن السبيل" هو أحد مصارف الزكاة، فالأفراد المارون بديار الإسلام — دون اعتداء - لهم حق الإيواء والاستضافة الإنسانية الكريمة، إلى جانب ذلك فإن كلمة "الهجرة" ترتبط تاريخيًا بذلك الحدث العظيم في تاريخ الرسالة الإسلامية لهجرة الرسول صلى الله عليه وسلم من مكة إلى المدينة، وكيفية إدارة العلاقة بين المهاجرين (القادمين من مكة) والأنصار (أهل المدينة وسكانها الأصليين) وكيف كانت إدارة التآخي بينهم اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا.

وإلى جانب ذلك فإن الخبرة التاريخية للخلافة الإسلامية على امتدادها الزمني تحمل الكثير من الخبرات والتجارب حول هذه القضية، قد يحيد بعضها أو معظمها عن منطلقات النموذج المعرفي الإسلامي، وذلك أمر لا يمكن تأكيده بدون دراسة علمية لهذه الخبرات التاريخية.

---

[1] محمد مطاوع، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 30 -37.

[2] Maliha Safri and Julie Graham, **Op.Cit**.pp 112-121.

وقد حاولت إحدى الدراسات تقديم رؤية موجزة حول المفهوم الإسلامي للهجرة، وذلك اعتمادًا على تناول الأصول (القرآن والسنة)، واجتهاد الفقهاء في فهمها، حيث ينقسم العالم وفقًا للرؤى الإسلامية إلى ديار إسلام وديار حرب، ويترتب على ذلك أربع حالات مختلفة لتكييف قضية الهجرة أو الحركة بشكل عام في المنظور الإسلامي.

الحالة الأولى تتعلق بحركة المسلمين داخل ديار الإسلام، حيث لا توجد أي قيود عليها بين مختلف الأقاليم الإسلامية، فالمسلمون أمة واحدة، ورابطة العقيدة هي أقوى الروابط بين مكونات الأمة، ورغم ذلك فإن الواقع التاريخي يوضح في كثير من حالاته عدم تفعيل أولوية تلك الرابطة، حيث رغب كثير من أهل الأقاليم أن يحكمهم شخص من أهلهم وليس من أي إقليم إسلامي آخر، وترى كاتبة الدراسة أن ذلك الأمر كان نتيجة لسياسات تمييز العرب في العصر الأموي وتفضيل غيرهم في العصر العباسي، وهو ما جعل ابن خلدون في النهاية يبني نظرياته على مفهوم العصبية باعتبار أن رابطة الدم كانت الأقوى واقعيًا في حالات كثيرة.

والحالة الثانية تتعلق بهجرة أهل ديار الحرب إلى ديار الإسلام، والتكييف الفقهي لتلك الحالة استنادًا للأصول يوضح تفعيل مبدأ "المستأمَن" (وإنْ أحدٌ مِن المشركين استجارَكَ فأَجِرْه حتى يسمعَ كلامَ الله ثم أبْلغْه مأمنَه ذلكَ بأنهم قومٌ لا يعلمونَ: التوبة آية 6) حيث يسمح ذلك بقيام العلاقات التجارية مع ديار الحرب ولكن بعدة ضوابط تتعلق معظمها بعدم اصطحاب العبيد أو شراء السلع التي قد تؤدي لتقوية جيوش الأعداء كالأسلحة والخيول وغيرها.

وأما الحالة الثالثة فتتعلق بهجرة المسلمين إلى ديار الحرب، وقد تناولها الفقهاء بشيء من الإيجاز، مع توضيح ضوابط زواج المسلم من أهل ديار الحرب وإباحته في أضيق الحدود إلى جانب عدم اصطحاب السلع التي قد تؤدي لتقوية جيوش الأعداء، وقد رجح بعض الفقهاء أفضلية إقامة المسلمين في ديارهم تحت مظلة الحكم الإسلامي وتطبيق شرائعه، إلا أن حركة التجار المسلمين في شتى بقاع الأرض هي التي ساعدت على انتشار الإسلام في أماكن بعيدة عن ديار الإسلام، كما أن النبي محمدًا صلى الله عليه وسلم كان يعمل بالتجارة قبل بعثته ويسافر إلى أماكن مختلفة.

وأخيرًا ترتبط الحالة الرابعة بالمسلمين الذين تتحول ديارهم إلى ديار حرب بعد أن كانت ديار إسلام، وقد اختلفت رؤى الفقهاء في ذلك وتعددت حول مدى وجوب عودتهم لديار الإسلام وفقًا لمعايير مختلفة يتعلق بعضها بحالة الفرد المسلم هل هو رجل أو امرأة، حرّ أم عبد، صحيح أم عاجز، كما ترتبط بحال ديارهم هل يمنعهم أهل ديار الحرب من ممارسة دينهم أم لا، إلى جانب حال الدولة الإسلامية نفسها، هل هي قادرة على تأمين دينهم وأسرهم إذا مكثوا في ديارهم أم لا، وهل ستكون قادرة على مد يد العون لهم وتأمين احتياجاتهم إذا ما هاجروا إليها أم لا.

لا شك أن تلك الحالات الأربع السابق ذكرها ارتبطت بالرؤية الفقهية التقليدية والتي اعتمدت على تقسيم العالم في ذلك الوقت إلى ديار حرب وديار إسلام، ولذلك هي رؤية مرتبطة بمرحلة تاريخية وحضارية معينة، ولذلك فهي تحتاج للتجديد في إطار بناء المنظور الحضاري الإسلامي، فدول العالم المعاصر تنتمي للكيان المؤسسي الدولي "الأمم المتحدة" وتحكم علاقاتها ببعضها البعض مجموعة مواثيق ومعاهدات، ولذلك يمكن اعتبارها جميعًا وفقًا لكاتبة الدراسة "ديار عهد"، وإلى جانب ذلك فإن الواقع الإسلامي المعاصر يصعب فيه تحديد ماهية ديار الإسلام، هل هي الدول الإسلامية؟ (مع الأخذ في الاعتبار إشكاليات تعريفها ومعايير تحديدها)، أم هي الشعوب الإسلامية في أي مكان على الأرض؟ ولذلك فإن بناء رؤية إسلامية معاصرة لمفهوم الهجرة أو الحركة بشكل عام يرتبط بشكل وثيق بدراسة فقه الأقليات، وإعادة تعريف مفاهيم الجهاد والقوة والدولة الإسلامية من منطلقات إسلامية خالصة تتفاعل وتتكامل مع المنطلقات الوضعية وما بعد الوضعية للعلم الاجتماعي[1].

******

[1] Sami A. Aldeeb Abu-Sahlieh, The Islamic Conception of Migration, **The International Migration Review**, Vol. 30, No. 1, Special Issue: Ethics, Migration, and Global Stewardship (Spring, 1996), pp. 37-57.

الاقتصاد السياسي الدولي للبيئة

رغدة البهي*

مقدمة:

لعبت المؤتمرات البيئية الدولية دورًا هامًا في نشأة "الاقتصاد السياسي الدولي للبيئة"Environmental International Political Economy كحقلٍ دراسيٍ فرعي. وعلى الرغم من النشأة المتأخرة لذلك الحقل في فترة التسعينيات، إلا أن الجذور الحقيقية للربط بين الاقتصادي والبيئي تعود إلى فترات السبعينيات والثمانينيات.

فقد شهد عقد السبعينيات – وعقب انعقاد مؤتمر إستوكهولم للبيئة – مطالبة دول الجنوب باقتصاد دولي عادل، وقد كانت تلك المطالبة أحد الأسباب التي أسفرت عن تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي في عقد السبعينيات، كما تم الربط بين البيئة والتنمية في مؤتمر ريو دي جانيرو، وهو أحد المؤتمرات الدولية المعنية بالبيئة أيضًا.

وبذلك لعب كل من مؤتمري إستوكهولم، وريو دي جانيرو، وما تلاهما من جهود ومؤتمرات دولية معنية بالبيئة مثل تقرير بورتلاند على سبيل المثال، دورًا في تسليط الضوء على القواسم المشتركة بين الاقتصادي والبيئي، وأبرز الحاجة إلى التعاون الدولي لمواجهة العديد من التحديات البيئية من ندرة الموارد إلى التدهور البيئي Environmental Degradation، الذي تفاقم بسبب الاتجاهات العامة في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، تدور الدراسة حول طبيعة العلاقة بين الاقتصادي والبيئي والتي تؤثر جليًا على ما هو سياسي. وعليه، يمكن تسكين الدراسة في مستوى النظام الدولي كأحد المستويات التحليلية لتصنيف ودراسة القضايا التطبيقية في الاقتصاد السياسي الدولي؛ ذلك أن قضية البيئة تعد إحدى القضايا الدولية بل والعالمية من ناحية، كما أن النظام البيئي يعد أحد الأنظمة الدولية القائمة في ذاتها والذي يعد نظامًا فرعيًا من النظام الدولي من ناحية أخرى. وفي المقابل يمكن تسكين الدراسة في إطار تفاعلات الأنظمة الإقليمية كأحد الأنظمة الفرعية في النظام الدولي، لأنها تعنى وتسلط الضوء على تفاعلات دول الشمال والجنوب في المؤتمرات البيئية الدولية.

فمن خلال ثلاثة من المؤتمرات البيئية الدولية وهي: مؤتمر إستوكهولم في عام 1972، ومؤتمر ريو دى جانيرو في عام 1992، ومؤتمر جوهاسنبرج فى عام 2002 يمكن الاستدلال على أن التحول من النظام البيئي العالمي إلى السياسات العالمية للتنمية المستدامة كان نقطة فارقة في علاقات دول الشمال مع دول الجنوب.

فقد عكس كل مؤتمر من تلك المؤتمرات نمطًا مغايرًا في علاقة دول الشمال مع دول الجنوب، تباينت بصدده رؤية دول الجنوب لمكانتها في النظام الدولي، ولطبيعة القضايا المثارة على الأجندة الدولية، ولدورها وإسهامها في القضايا البيئية من التشكك إلى المشاركة ومن ثم إلى الاندماج في تلك القضايا، وهو ما يمكن رصده تفصيلًا على النحو الآتي:

أولًا: مؤتمر إستوكهولم للبيئة 1972:

قبيل انعقاد مؤتمر إستوكهولم كان هناك تخوف حقيقي من أن الدول النامية قد تقرر مقاطعته، فقد تساءلت عن الحاجة إليه، ورأت أنه ليس فقط إلهاءً لها عن مشكلاتها الواقعية ولكن تهديدًا لمصالحها، مشككةً في أولوية القضايا البيئية على غيرها من القضايا العالمية. وفي ظل فقدان الثقة في المؤتمر، شاركت دول الجنوب على مضضٍ شديد، وبجهود مستميتة من موريس سترونغ الأمين العام آنذاك[1].

وقد بدأ المؤتمر بأعمال تحضيرية سعيًا وراء إطارٍ يحظى بالقبول بين 113 دولة، رغم اختلاف وجهات نظر دول الشمال والجنوب. ففي الوقت الذي رأت فيه دول الشمال أن التلوث والبيئة يحتلان الصدارة، رأت دول الجنوب أن التحدي الأكبر الذي

---

* مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة.

[1]-Adil Najam, Developing Countries and Global Environmental Governance: From Contestation to Participation and Engagement, ***International Environmental Agreements*,** Vol. 5, 2005, pp. 303-321.

تواجهه هو الفقر، وأنه هو السبب الحقيقي في التدهور البيئي. وركزت دول الجنوب على العلاقة بين الفقر وتدهور الموارد البيئية وأن الفقر هو السبب الحقيقي وراء تعرية التربة والتصحر وتبخير المياه[1].

كما رأت دول الجنوب أن مؤتمر إستوكهولم لا يعدو كونه محاولةً من قبل الدول المتقدمة للتصديق على، بل وتعزيز العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بينها وبين دول الشمال، وأن الدول المتقدمة بما وصلت إليه من مستويات متقدمة في التصنيع وبما حققته من معدلات نمو اقتصادي كبيرة، لا تعبأ بالأوضاع الاقتصادية المتردية في دول الجنوب، بل وتسعى إلى عرقلة وإبطاء جهودها نحو التصنيع، ضمانًا لهيمنتها، وإبقاءً على علاقات الاستغلال والتبادل اللا متكافئ، وذلك بالنزيف المستمر للفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في البلدان النامية. ومن ثم لم تفلح جهود هذه البلدان في تحقيق تطلعاتها في التنمية ورفع مستوى المعيشة. وتدهورت شروط تبادلها التجاري بسبب انخفاض أسعار صادراتها وارتفاع أسعار وارداتها. ومن ثم تزايد العجز في موازين مدفوعاتها، ونتيجة لذلك تضاءل النصيب النسبي لصادرات هذه البلدان من مجمل الصادرات العالمية[2].

وقد تجلى موقف دول الجنوب في البيان المشهور لدولة ساحل العاج، الذي أعلنت فيه أنها تفضل المزيد من مشاكل التلوث بالمقارنة بمشكلات الفقر، وأكدته أنديرا غاندي بقولها إن "الفقر أسوأ من التلوث". ولا يعد هذا الموقف جديدًا أو وليدًا لمؤتمر إستوكهولم، لكنه اكتسب زخمًا شديدًا في توقيت انعقاده[3].

وعارضت دول الجنوب إنشاء أي منظمات رسمية بيئية دولية؛ فكان إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP إحدى النتائج التي أسفر عنها مؤتمر إستوكهولم، لكنه حظي بدعم دول الشمال منفردةً دون دول الجنوب.

وعلى غير المتوقع، مثَّل مؤتمر إستوكهولم للبلدان النامية فرصة غير متوقعة وغير مسبوقة لصياغة وبلورة موقف جماعي حول القضايا البيئية العالمية. ورغم ذلك الاختلاف، يعد مؤتمر إستوكهولم للبيئة أول المحافل والمؤتمرات الدولية — بصرف النظر عن الأونكتاد ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة – التي شاركت فيها دول الجنوب باعتبارها فاعلًا جماعيًا مُوحدًا معتمِدًا على العديد من الحجج الموضوعية وإستراتيجيات التفاوض، التي لاحقًا ترجمت في المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد.

وقد أسفر مؤتمر إستوكهولم عن الأخذ برؤية دول الجنوب فيما يتصل بالسبب الحقيقي للتلوث بالذهاب إلى أن دول الشمال الصناعية هي السبب الرئيس فيه، وهو ما شكل قيدًا ملموسًا على سعي دول الجنوب نحو التنمية الاقتصادية والتصنيع. وتم التأكيد على أن الفقر أكثر أهمية من التلوث، وأن الفقر – وليس التصنيع — هو السبب الرئيس في المشكلات البيئية ومنها التلوث، وما يدلل على ذلك هو ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في دول الشمال. كما أصرت دول الجنوب على تضمين السيادة القومية في قلب التسوية النهائية للمؤتمر – والمعروفة باسم إعلان إستوكهولم – تأكيدًا على مقاومة الدول النامية لاستخدام أي اتفاقيات بيئية دولية مستقبلية تحول مساراتها التنموية أو تفرض شروطًا على التدفقات المالية من دول الشمال[4].

ويمكن القول إن مقاطعة الكتلة السوفيتية – باستثناء رومانيا ويوغوسلافيا – لمؤتمر إستوكهولم سمح بتزايد أهمية مشاركة البلدان النامية، بعيدًا عن مناخ الحرب الباردة.

وعليه، يمكن إجمال موقف دول الجنوب برفض الأجندة البيئية العالمية وتحدي شرعيتها، وهو الأمر الذي كان له تأثير ليس فقط على مؤتمر إستوكهولم للبيئة ولكن على الخطاب البيئي العالمي أيضًا.

---

[1]-David reed (ed.), *Structural Adjustment, The Environment and Sustainable Earth's Can Library Collection*, vol. 7, http://samples.sainsburysebooks.co.uk/9781134048182_sample_866163.pdf

[2] -حشماوي محمد، **الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية**، *رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، متاح على:
https://docs.google.com/document/d/1XQFRcqDiracC7iwTwcnO2x_m0OWBrIkfoyRSQRduC7k/edit?pli=1

[3]-Adil Najam, *Op.cit*, pp. 303-321.

[4]-David Reed (ed.), Op.cit, Electronic Resource.

وإجمالًا، اتضح الاقتصاد السياسي الدولي للبيئة جليًا في مؤتمر إستوكهولم، بتأكيد دول الجنوب على أولوية الفقر والتنمية الاقتصادية على القضايا البيئية، وأولوية الاقتصادي على البيئي. وكذا من خلال استدعاء قضايا الفقر والتنمية والديون وعلاقات دول الشمال والجنوب إلى الأجندة الدولية، وجميعها من القضايا التطبيقية التي فرضت نفسها على الاقتصاد السياسي الدولي في مرحلة الحرب الباردة.

وعقب انعقاد مؤتمر إستوكهولم، تعددت الجهود الدولية الرامية إلى إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية، وتصحيح الاختلالات الناتجة عن النظام الاقتصادي السائد من قبل. فقد برزت الحاجة إلى نظام اقتصادي دولي جديد، مع تكشف الحقائق المتعلقة بمدى الظلم الواقع على الدول النامية والتفاوت متسع الهوة بين الدول الرأسمالية والدول النامية إذا لم تؤخذ تطلعات شعوب العالم الثالث في الاعتبار.

كما تزايد إدراك ووعي الدول النامية بعد نجاح دول الأوبك في التحكم في أسعار البترول وكمياته لتحقيق مصالحها منذ حرب أكتوبر في عام 1973، بعد أن اكتشفت إمكاناتها لتغيير هذا النظام لصالحها. وهكذا، اقتضى النظام الاقتصاي العالمي الجديد تعديل العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة جذريًا في إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية بل والاجتماعية داخل الدول المعنية[1].

وبالفعل، دعت دول عدم الانحياز في مؤتمرها الرابع المنعقد في سبتمبر 1973 بالجزائر إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يتيح ظروفًا أفضل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع البشرية ويعطي فرصًا متساوية للنمو والتنمية لجميع أطرافه.

ولاحقًا تعددت الجهود الدولية للربط بين البيئة والتنمية استجابة لاحتياجات ومطالب دول الجنوب، ومنها على سبيل المثال جهود اللجنة العالمية للبيئة في عام 1987 التي أعدت تقريرًا عرف بتقرير لجنة (Brudtland) أو مستقبلنا المشترك (Our Common Future) الذي أعدته اللجنه العالمية للبيئة في عام 1987، وعلى أثره اكتسب مصطلح "**التنمية المستدامة**" Sustainable Development اهتمامًا عالميًا كبيرًا 1987، إذ صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، ولا تقتصر التنمية على البعد الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتطول التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية أيضًا.

والتنمية المستدامة هي عملية تغيير واستغلال الموارد، وتوجيه الاستثمارات، والتطوير التكنولوجي، والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلًا عن الاحتياجات الحالية[2].

ورغم صك وتدشين هذا المفهوم إلا أن اهتمام دول الشمال ظل منصبًا على خلق مؤسسات وأدوات بيئة فاعلية. أما دول الجنوب، فكان لديها العديد من التساؤلات والشكوك حول تلك المؤسسات الدولية، واستمر حديثها ومطالبتها بالعدالة والمساواة في قضايا التنمية، فأتت دول الجنوب إلى مؤتمر قمة الأرض اعتقادًا منها أن مشاركتها في هذا المحفل البيئي العالمي ستعلي من صوت مطالبتها بنظام عادل[3].

ثانيًا: مؤتمر ريو دي جانيرو "قمة الأرض" 1992:

تزامن انعقاد مؤتمر ريو دى جانيرو مع تحولات في الخطاب البيئي العالمي مع صعود مفهوم "التنمية المستدامة" ليربط بين البيئة والتنمية الاقتصادية من قبل الأمم المتحدة، حتى حمل مؤتمر ريو دي جانيرو اسم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED، فأثمرت بذلك جهود دول الجنوب منذ مؤتمر إستوكهولم، وأصبحت البلدان النامية أكثر استعدادًا للمشاركة في عملية صنع السياسات البيئية العالمية مما كانت عليه.

1- حشماوي محمد، مرجع سبق ذكره.

2 -الشبكة العربية للتنمية المستدامة، البيئة، 2016، متاح على: http://ansd.info/main/topics.php?t_id=144

3-Adil Najam, *Op.cit*, pp. 303-321.

تمخض المؤتمر الذي أُطلق عليه اسم "قمة الأرض" عن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، ووضع إعلان ريو، المعروف باسم "جدول أعمال القرن 21"؛ مفهوم التنمية المستدامة على الخارطة العالمية، جاعلًا منه محور جميع الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة[1]. فقد قدم جدول أعمال القرن 21 برنامجًا تنفيذيًا شاملًا لتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة القضايا البيئية والإنمائية بطريقة متكاملة على المستويات العالمية والقطرية والمحلية.

بمرور عقدين من انقاد مؤتمر إستوكهولم، لا يزال خطاب الدول النامية يعكس المخاوف التي سبق وأن تم التعبير عنها؛ فالجدالات بشأن مرفق البيئة العالمي وحول الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ – وكلاهما تم التفاوض عليهما في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة – تعكس أن مخاوف دول الشمال دارت حول خلق بنى ومؤسسات وأدوات بيئية فعالة يفترض بها أن تؤدي إلى وضع أفضل للبيئة، في حين انصبت مخاوف دول الجنوب على شرعية تلك المؤسسات والصكوك وعدالة ونزاهة تلك المقترحات، وبخاصة في ظل تركيزهم على التنمية.

فمثلًا، تعد حالة المفوضية للتنمية الدائمة Commission on Sustainable Development والتي نتجت عن المؤتمر الدولي للبيئة ملفتةً للنظر، بعد أن أصبحت الدول النامية من أنصار هذه المنظمة لأن لها أجندة للتنمية، وكان يُنظر إليها على أنها وسيلة لمعالجة الخلل الشرعي البيئي العالمي من خلال خلق كيان يختص بالتنمية المستدامة.

فلا تكتسب المؤسسة البيئية العالمية شرعيتها – في نظر دول الجنوب – دون استيعاب الشواغل التنموية طويلة المدى لها، وهو الأمر الذي تجلى في قرار رقم 44/228 الذي نص على أن الفقر والتدهور البيئي مترابطان إلى حد بعيد، وأكد على أن تعزيز النمو الاقتصادي في الدول النامية أمر ضروري لمعالجة مشاكل التدهور البيئي، مؤكدًا على حق الدول السيادي في استغلال مواردها الطبيعية، وأن الدول الشمالية الصناعية كانت واحدة من أكبر الملوثين، وبالتالي تتحمل المسئولية الرئيسية عن مكافحة التلوث، وشدد على مسئوليات محددة للشركات عبر الوطنية، كما شدد على خطورة المديونية الخارجية للبلدان النامية.

كل ذلك جاء في سياق مفهوم التنمية المستدامة الذي منح مصداقية من قبل تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروف أيضًا باسم تقرير بورتلاند، تكريمًا لرئيس الوزراء النرويجي الذي ترأس اللجنة.

استقبلت الدول النامية ذلك التقرير ببعض الشكوك لكنها رأت أنه يتيح الفرصة لتسليط الضوء على تطلعاتها التنموية. لذا، طالبت الدول النامية بضمانات محددة ردًا على مخاوفها بشأن تطوير شكل الإدارة البيئية العالمية، وشمل ذلك: مبدأ المسئولية المشتركة لكن المتباينةThe common but differentiated responsibility principle، ومبدأ الملوِّث يدفع The polluter pays[2].

تتعلق كافة تلك المبادئ في واقع الأمر وكذا مفهوم التنمية المستدامة بالمزيد من الجهود لتأسيس شرعية الحكم البيئي العالمي بدلًا من ضمان فعاليته. فقد سمحت تلك المبادئ لدول الجنوب – ولو على مستوى الخطاب – بأن تكون أكثر انخراطًا في الإدارة البيئية العالمية مما كانت عليه.

تعد الكيفية التي تغير بها الخطاب البيئي العالمي وخاصة مع صعود مفهوم التنمية المستدامة أحد أهم إنجازات مؤتمر ريو دي جانيرو، إذ أضحت الإدارة البيئية العالمية مؤسسة أكثر شرعية من وجهة نظر دول الجنوب. ورغم ذلك، لم تكن تلائم إنجازات مؤتمر ريو تطلعات دول الجنوب نظرًا لعدم تحقق الكثير من الوعود التي مُنيت بها. كما فشل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في ختام

---

[1] -الأمم المتحدة، البيئة، متاح على: http://www.un.org/ar/globalissues/environment/

[2]-Adil Najam, *Op.cit*, pp. 303-321.

أعماله في إقرار جدول زمني تلتزم به الدول لتحقيق ما ورد في إعلان قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو. كما تجاهلت الوثيقة الختامية للقمة تحديد حجم التزامات الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة من أجل تحقيق هدف المؤتمر الأساسي وهو التنمية المستدامة[1].

ثالثًا: مؤتمر جوهانسبرغ 2002:

ما بين قمتي ريو وجوهانسبرغ، عُقدت العديد من المؤتمرات الدولية برعاية الأمم المتحدة، ومنها: المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر الدوحة. وقد مكنت تلك المؤتمرات العالم من رسم رؤية شاملة لمستقبل البشرية.

أجمل مؤتمر جوهانسبرج عددًا من التحديات التي لا تزال تعترض طريقه، ومنها: القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية بوصفها متطلبات أساسية للتنمية المستدامة. فضلًا عن الهوة المتسعة التي تقسم المجتمع البشري إلى أغنياء وفقراء، والفجوة متزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم والنامي.

ناهيك عن عددٍ من التحديات البيئية الكبرى مثل: التدهور البيئي، وتناقص التنوع البيولوجي، وكذلك استنفاذ الأرصدة السمكية، والتصحر، وتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة، وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية والتغير المناخي[2].

فيتطلب التغير المناخي – على سبيل المثال – جهودًا دولية وعالمية، تتعاون على صعيده الدول والمؤسسات الدولية بدرجات كبيرة، إذ تتطلب مواجهته تغيراتٍ ضخمة في طرق إنتاج الدول للطاقة، من طرق تقليدية تتنامى آثارها على البيئة إلى طرق إنتاج نظيفة، وهو ما يملك التأثير على الأرباح الاقتصادية لرجال الأعمال والمستثمرين وكبار المنتجين من ناحية، كما يملك التأثير على الاقتصاديات القومية للدول، والتي صار محتمًا عليها توجيه موارد اقتصادية ضخمة لتفعيل تلك الأساليب الإنتاجية حفاظًا على البيئة من ناحية أخرى.

كما تتطلب مواجهة قضايا التغير المناخي إحداث نقلة نوعية في أساليب زراعة الأطعمة وإعادة توطين ونقل المواطنين، ناهيك عن تفعيل أدوار المنظمات الدولية المعنية بالبيئة[3].

فالتغير المناخي هو تحدٍ عالمي يتطلب جهودًا عالمية وحلولًا عملية تأتي من خارج الصندوق. فهو ليس تحديًا عالميًا فحسب، ولكنه تحدٍ متعدد الجوانب صعب التوقع، يتخطى حدود الدول القومية، وتتعدد تداعياته لتطول أمن الطاقة وأمن الموارد الاقتصادية. ورغم أن التغير المناخي لا يعد سببًا للصراعات الدولية أو الإقليمية بمفرده، إلا أنه يولد أخطارًا بيئية قد يؤجج العديد منها التنافس على الموارد. وقد يترتب عليها زيادة أعداد اللاجئين، وهو ما يتطلب سياسات خارجية جماعية متكاملة قائمة على التنسيق فيما بينها لمواجهة تلك القضية.

ومن ثم يمكن القول إن أمن الطاقة والموارد الاقتصادية يقع في صميم وجوهر الاهتمام بالتغيرات المناخية بما قد يستتبعه من ندرة أحد الموارد أو الصراع عليها[4].

وقد أضافت العولمة بعدًا جديدًا إلى تلك التحديات؛ فتكامل الأسواق وحركية رؤوس الأموال والزيادات الهامة في تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت تحديات وفرصًا جديدة لتحقيق التنمية المستدامة. بيد أن فوائد العولمة وتكاليفها موزعة بشكل متفاوت، على نحو تعجز البلدان النامية عن مجابهته.

---

[1] -محمد قاسم، قمة الأرض تنتهي كما بدأت.. الوثيقة النهائية أعادت العالم إلى مؤتمر إستوكهولم عام 1972، متاح على:
http://www.beatona.net/CMS/index.php?option=com_content&view=article&id=446&Itemid=84&menuid=&lang=ar تاريخ الاطلاع 2016/6/20م

[2] -Daniel Bondansky, Climate Change: Top 10 Precepts for U.S. Foreign Policy Resources for the Future, **Issue Brief**, Vol. 9, No 1, January 2009, pp.1-20.

[3] - محمد قاسم، *مرجع سبق ذكره*، مصدر إلكتروني.

[4]-John Drexhage, Deborah Murphy, and others, **Climate Change and Foreign Policy and Exploration of Options for Greater Integration**, (Denmark: International Institute for Sustainable Development, 2007).

ويمكن القول إن مؤتمر جوهانسبرج في عام 2001 قد شهد انخراط كافة دول العالم في الخطاب البيئي العالمي، مما كسر ثنائية العلاقة **إما البيئة أو التنمية**، بفعل تفاعل الجنوب مع النظام البيئي العالمي وكيفية إدارته على نحوٍ فاعل.

وعلى تعدد الجهود الدولية المعنية بالبيئة تجدر الإشارة إلى قمة المناخ التي عقدت في العاصمة الفرنسية باريس في ديسمبر 2015، والتي نجحت في التوصل إلى اتفاق نهائي ملزم قانونًا تم إقراره للحد من ارتفاع حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين، وزيادة المساعدة المالية لدول الجنوب. ففي الوقت الذي يتعين فيه على الدول المتقدمة أن تقلص من انبعاثاتها الملوثة للبيئة، يتحتم على الدول النامية "مواصلة تحسين جهودها" في التصدي للانحباس الحراري "في ضوء أوضاعها الوطنية".

وبموجب ذلك الاتفاق، تعهدت الدول المتقدمة بزيادة التمويل الذي ستقدمه بداية من 2020 لمساعدة دول الجنوب على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة لتتلاءم مع انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري التي تعتبر هي أولى ضحاياها. ومن جهة أخرى، ترفض الدول المتقدمة أن تدفع وحدها المساعدة، وتطالب دولًا مثل الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة والدول النفطية الغنية بأن تساهم.

وعليه يمكن القول إن الدول النامية **وإن كانت الأكثر تضررًا إلا أنها هي الأقل ضررًا**. وأن الاقتصاد السياسي الدولي للبيئة يتجلى بوضوح في تبادل الاتهامات بين الشمال والجنوب بشأن مَن الأكثر تلويثًا، فتعد الصين والولايات المتحدة – على سبيل المثال – هما أكبر ملوثين في العالم، لكنهما نجحتا في إدراج بند يوضح أن الاتفاق "لن يشكل قاعدة" لتحميل "المسؤوليات أو المطالبة بتعويضات".

كما يتضح الاقتصاد السياسي الدولي للبيئة أيضًا في تكلفة الحد من الانبعاثات الحرارية، التي تتأسس على حسابات المكسب والخسارة، وما يرتبط بها من قيمة التمويل والمساعدات الاقتصادية التي يتحتم على دول الشمال أن تقدمها لمثيلتها في الجنوب. ناهيك عن تضمين التنمية المستدامة التي تعد واحدة من أهم القضايا التي كان ولا يزال يعنى بها الاقتصاد السياسي الدولي.

خاتمة:

ولد الاهتمام بالبيئة من رحم الاقتصاد السياسي الدولي والعكس صحيح. وهو ما صاحبه تحول النظرة لقضايا البيئة من التركيز على الصراع السياسي الجغرافي على الموارد إلى الصراع المائي إلى الحديث عن بيئة إنسانية، ثم لاحقًا عن التنمية المستدامة، وصولًا لعولمة القضايا البيئية.

فقد احتلت العلاقة بين الموارد الاقتصادية والسكان مكانة محورية بين دارسي الاقتصاد السياسي الدولي حتى تنامي اهتمام المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي بالبيئة، وصولًا لاهتمام حلف عسكري وهو حلف الناتو بها. وهو الاهتمام الذي صاحبه الدعوة إلى عددٍ من المؤتمرات الدولية لترسيخ التعاون المشترك إزاء العديد من القضايا البيئية، وفي صميمها كانت قضايا التنمية حاضرةً وبقوة، وهو ما تجلى في الربط بين البيئة والتنمية المستدامة، وهو ما يقع في صميم اهتمامات دارسي الاقتصاد السياسي الدولي[1].

رصدت الدراسة على مدار ما يزيد عن ثلاثين عامًا تحولاتٍ عدة في الخطاب البيئي العالمي وفي تفاعلات دول الشمال والجنوب حول قضية البيئة وموقعها من أجندة القضايا العالمية وموقع دول الجنوب منها؛ من عدم الاهتمام إلى المشاركة إلى الاندماج بعد أن تم الربط بين البيئة والتنمية.

وقد تزامنت المراحل المختلفة لتطور الاهتمام بالبيئة مع مراحل عدة من تطور الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، وفي قلب كل منها كانت العوامل الاقتصادية حاضرةً وبقوة اتساقًا مع مطالب دول الجنوب بنظام اقتصادي دولي عادل، ومع تحول البيئة من

---

[1]-Jennifer Clapp, Eric Helleiner, International Political Economy and the Environment Back to the Basics? International Economy and the Environment Back to the Basics? **International Affairs**, Vol. 88, No. 3, 2012, pp. 485-501.

قضية فنية إلى قضية دولية وعالمية تستدعي إشكاليات هامة مثل: ثنائية الحفاظ على البيئة بوصفها قيمة عالمية من ناحية، وبين سياسات الدول الكبرى تجاه تلك القضية التي لا تزال تحكمها الاعتبارات المادية والمصالح القومية وفي قلبها المصالح الاقتصادية، وهو ما يبرر رفض الولايات المتحدة على سبيل المثال التوقيع على بروتوكول كيوتو من ناحية أخرى.

******

صناديق الثروة السيادية: جهاز أبو ظبي للاستثمار نموذجًا

مدحت ماهر الليثي*

مقدمة:

تشكل صناديق الثروة السيادية واحدة من الظواهر المالية العابرة للحدود التي تثير بطبيعتها عددًا من الإشكاليات الخاصة بالعلاقات التفاعلية بين السياسة والاقتصاد، فضلًا عما أضافه أداؤها وردود الأفعال الدولية تجاهها من استشكالات أمنية وقانونية وقيمية. ومن ثم نحتاج إلى التعرف على هذه الظاهرة لكي نستكشف ما فيها من أبعاد متفاعلة ومتداخلة؛ وكيف يمكن للمنظورات المختلفة في الاقتصاد السياسي الدولي أن تتعامل معها وتقدم رؤية مفسرة لها بشكل أكبر.

وتعتبر مثل هذه الصناديق بمثابة قوة جديدة للدول المصنفة "نامية" أو غير متقدمة داخل النظام العالمي الراهن، خاصة أن بروزها على ساحة الاهتمام الدولي جاء إثر نجاحها في ضخ رؤوس أموال تجاوزت 40 مليار دولار أمريكي منذ نوفمبر 2007 في المصارف الأوروبية والأمريكية (مثل: سيتي بنك، وميريل لنش...) التي تكبدت خسائر فادحة نتيجة لوقوع أزمة القروض العقارية الأمريكية[1].

ويرتبط الاستقرار المالي العالمي بتدفقات الأموال ورؤوس الأموال بصورها المختلفة عبر الحدود؛ ومن ثم فإن واحدًا من أهم عناوين النظام العالمي خلال العقدين الماضيين: (الأزمة المالية العالمية منذ 1997 فصاعدًا متعددة الأسباب والآثار)، يضفي أهمية خاصة على دراسة الدور الذي تلعبه صناديق الثروة السيادية في الحوار المالي والاقتصادي بين الفاعلين الدوليين[2].

من ناحية أخرى، ارتبطت قوة (المال) – عادة – بالدول المتقدمة اقتصاديًا والقوية سياسيًا؛ أي دول القمة في هيكل النظام العالمي، بينما يعد الافتقار إليها سمة للدول النامية والضعيفة القاطنة في قاعدة الهرم. بعبارة أخرى: من المعتاد أن يقترن التقدم الاقتصادي بالثراء المالي، والأمر بعكسه صحيح. لكن هذا الأمر المعتاد ليس دائمًا أو شاملًا اليوم، فالنظام العالمي الراهن يضم عددًا ونمطًا من الدول ذات الفوائض المالية الكبيرة دون أن يعني ذلك بالضرورة ترجمتها إلى قوة اقتصادية (أنشطة اقتصادية إستراتيجية)؛ فقوة سياسية.

وتعد دول الفائض والتصدير البترولي الكبير في الشرق الأوسط وآسيا – خاصة بعد الطفرة النفطية في السبعينيات – مثالًا واضحًا على هذه الظاهرة، وهي الدول التي تمتلك هذا المتغير الجديد المتمثل في صناديق الثروة السيادية، التي تنسب إليها قدرة خاصة على زيادة قوة الدولة، وعلى تحويل القوة المالية إلى رصيدين: اقتصادي وسياسي، داخلي فخارجي، بما يؤثر على دول كبرى على نحو ما سيرد.

ومن ثم فنحن أمام موضوع يتداخل فيه المستوى النظمي العالمي للاقتصاد السياسي مع مستوى "الدولة" وسياستها الخارجية (في توظيف واستثمار أموالها)، وتتقاطع فيه السياسة المالية الداخلية بآثار وتداعيات خارجية وعالمية، من المهم تبين آلية ذلك التداخل وهذا التقاطع. **فهل تعد الصناديق السيادية أداة جديدة للدول المتوسطة والصغرى من أجل إحداث تغيير في موازين النفوذ والتأثير الدولي؛ ومن ثم في هيكل تفاعلات النظام الدولي؟** هذا سؤال أضحى مطروحًا في ساحة البحث، وثمة من يجيب عنه بالإيجاب.

وفي ضوء حداثة هذه الظاهرة والحاجة الأولية للتعرف عليها، تطرح الورقة سؤالين بحثيين متتاليين: أولهما استكشافي؛ مفاده: **كيف تُميز الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، في تكوين وأداء صناديق الثروة السيادية؟** وثانيهما تحليلي، يتعلق **بالدلالتين العلمية**

---

* باحث في العلوم السياسية والمدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1]- راجع ملخصًا وافيًا لـ: تقرير الاستقرار المالي العالمي 2007 الصادر عن صندوق النقد الدولي على موقعه: http://www.imf.org/external/arabic/index.htm والصفحة:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/gfsr/2007/02/suma.pdf

[2]- راجع: نشرة صندوق النقد الدولي (الإلكترونية): صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، 4 مارس 2008:
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/survey/so/2008/pol030408aa.pdf

والعملية من ظهور هذه الصناديق في هذه المرحلة الحالية من تطور النظام العالمي؟ ومن ثم محاولة الحوار معها من منظور نقدي حضاري إسلامي. هذا مع محاولة تطبيق هذا المدخل على حالة جهاز أبوظبي للاستثمار كحالة دراسية. وقد تم اختيار هذا الصندوق لثلاثة أسباب؛ قِدم تأسيسه، وضخامة أرصدته واتساع أنشطته ودوره الخارجي، وانتمائه للعالم العربي والإسلامي الذي تتصاعد أهمية طرحه المالي المتعلق بما يسمى التمويل الإسلامي[1].

جدير بالذكر أن موضوع صناديق الثروة السيادية من بين المواضيع التي ما زالت الدراسات والأبحاث فيها محدودة وشحيحة، وأغلب الدراسات التي تناولته – كما يؤكد سليماني عبد الكريم في أطروحته للماجستير[2] – كانت في شكل تقارير وأوراق بحثية. سنحاول في هذه الورقة الاقتراب من هذه الظاهرة والتعريف بجوانبها.

أولًا: صناديق الثروة السيادية: التعريف، النشأة، الأهداف، المجالات:

أ. التعريف بالصناديق

تعد الصناديق السيادية أو صناديق الثروة السيادية SWFs، وهو أهم التطورات الحديثة في النظام المالي العالمي؛ قوةً فاعلة جديدة للبلدان الصاعدة وكذلك النامية، تسمح بانتقال رؤوس الأموال من الجنوب إلى الشمال؛ لأهداف اقتصادية وسياسية، يتداخل فيها الداخلي مع الخارجي بصورة جديرة بالدراسة.

وهي هيئات أو صناديق مملوكة للدولة – **ولكنها قد لا تكون عادة تابعة لوزارات المالية أو البنوك المركزية** – يُعهَد إليها إدارة واستثمار الأموال والأصول (مثل: الأسهم والسندات أو احتياطيات المعادن الثمينة أو صكوك مالية أخرى) الناتجة من الفائض المالي للدولة[3]. وعادةً ما تتكون هذه الأموال من فوائض الميزانية الوطنية، وتستثمر على الصعيد العالمي؛ نظرًا لأن هذه المبالغ المالية قد تتسبب في زيادة التضخم إذا تم ضخّها مرة أخرى في اقتصاديات بلدانها. وتأتي أغلب مواردها من إيرادات المواد الأولية؛ وعلى رأسها: النفط[4].

فالدول المالكة لصناديق الثروة السيادية (المنشأ) تمتلك فوائض مالية ضخمة؛ إما ناتجة عن عائدات تصدير المواد الأولية كالنفط والغاز (دول الخليج العربي على سبيل المثال) أو فوائض الموازين التجارية (كدول جنوب شرق آسيا). [راجع: شكل"**1**" بقائمة بأهم وأكبر هذه الصناديق ودولها]. وهي التي ترسم السياسة الحاكمة لصناديقها.

---

[1]- راجع موقع صندق النقد الدولي: صندق النقد الدولي والتمويل الإسلامي؛ حيث يعرفه كالتالي:
يشير مصطلح "التمويل الإسلامي" إلى: تقديم الخدمات المالية طبقًا للشريعة الإسلامية ومبادئها وقواعدها. وتحرم الشريعة الإسلامية تقاضي الربا (الفائدة) وتقديمها، و"الغرر" (عدم اليقين المفرط)، و"الميسِر" (القمار)، وعمليات البيع على المكشوف أو أنشطة التمويل التي تعتبرها ضارة بالمجتمع. وبدلًا من ذلك يتعين على الأطراف المعنية اقتسام المخاطر والمنافع المترتبة على المعاملات التجارية، كما ينبغي أن يكون للمعاملة غرض اقتصادي حقيقي دون مضاربة لا داعيَ لها، وألا تنطوي على أي استغلال لأي من الطرفين.
http://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm

[2]- سليماني عبد الكريم (إعداد)، مرغاد لخضر (إشراف)، **دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة إلى حالة أبو ظبي**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (الجزائر: جامعة محمد خيضر – بسكرة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013-2014).

[3]- راجع: نشرة صندوق النقد الدولي (الإلكترونية): صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، مرجع سابق، ص1.

[4]- راجع موقع البنك الدولي:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22580380~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، تقديرات 2015

الصندوق	البلد	الأصول المدارة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
صندوق التقاعد الحكومي (NIBM)*	النرويج	873
جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)*	الإمارات	773
مؤسسة الاستثمارات الصينية (CIC)	الصين	747
الهيئة العامة للاستثمار في الكويت (KIA)*	الكويت	592
هيئة تنظيم النقد الأجنبي الصينية (SAFE)	الصين	547
سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA)	هونغ كونغ	400
المؤسسة الحكومية للاستثمار (GIC)	سنغافورة	344
جهاز قطر للاستثمار (QIA)*	قطر	256
الصندوق الوطني الصيني للضمان الاجتماعي	الصين	236

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية

*: صناديق هيدروكربونية

شكل رقم (1)

ب: أنواع الصناديق

تختلف أنواع الصناديق السيادية حسب الغرض منها:

1– **صناديق الاستقرار**: لحماية الموازنة العامة والاقتصاد من اضطرابات أسعار النفط والخامات؛ حمايتها من لعنة الموارد والتي اصطلح عليها ب"**المرض الهولندي**"[1].ومنه: مهمة الضبط؛ لضبط الموازنات في حالة تحقيق الدولة إيرادات نفطية تفوق السعر المرجعي المحدد من قبل السلطات في الموازنة العامة (الصدمة الإيجابية)، أو بالعكس في حالة حدوث تراجع الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط (الصدمة السلبية).

2– **صناديق الادخار**: للأجيال القادمة؛ من خلال تعظيم العوائد طويلة الأجل، وبتنويع الأصول.

3– **صناديق الاستثمار**: للاحتياطيات ولزيادة العوائد عليها باستثمارها لا مجرد اكتنازها.

4– **صناديق التنمية**: لتمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز النمو في دولة الصندوق، أو خلق تنويع اقتصادي بمساهمة جميع القطاعات بنسب متقاربة للناتج المحلي الإجمالي.

5– **صناديق الاحتياطيات**: لاحتياطيات التقاعد من مصادر غير المعاشات لتغطية التزاماتها المستقبلية التي قد تعجز عنها الموازنة العامة، وتكوين احتياطي من النقد الأجنبي لخدمة إدارة السيولة واستقرار العملة على المدى القصير[2].

ج. مجالات عمل الصناديق

تتنوع المجالات التي تستثمر فيها هذه الصناديق، ومن أبرزها: المجال العقاري، وصناديق التحوط (وهي صناديق تضم مجموعة من المستثمرين، هدفها حماية المستثمرين من تقلبات النظام المالي العالمي، دون قيود من أي جهه أو أي دولة)، وصناديق الاستثمار

1- المرض الهولندي (Dutch Disease): تعبير دخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ أكثر من 30 عامًا. نشرته "الإيكونومست" لأول مرة عام 1977، عندما تطرقت لموضوع تراجع قطاع التصنيع في هولندا بعد اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959. المرض الهولندي في الاقتصاد يعني العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية).
http://www.uokufa.edu.iq/journals/index.php/ghjec/article/viewFile/1809/1652

2 - راجع: نشرة صندوق النقد الدولي (الإلكترونية): صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني...، مرجع سابق، ص ص2-3.

في: الأسواق المالية (السندات والأسهم) والعقود الآجلة، والمواد الأولية. وبينما توجد فروق كبيرة بين صناديق الثروة السيادية المختلفة، فإن المعلومات المتاحة عن توزيع أصولها تشير إلى وجود حصة كبيرة منها في هيئة أسهم وسندات[1].

د. النشأة التاريخية للصناديق وحجمها الراهن

شهد الحجم الكلي لصناديق الثروة السيادية نموًا هائلًا على مدار السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية، حيث تشير تقديرات صندوق النقد إلى زيادة أصولها ما بين 2-3 تريليون دولار عام 2008، **يصل حسب التقديرات في ديسمبر 2015 إلى مبلغ قدره 7,193 تريليون دولار**، منه أصول مرتبطة بالنفط والغاز بقيمة 4,057 تريليون دولار[2]. ووفق معهد صناديق الثروة السيادية، يبلغ عدد الصناديق عالميًا في نهاية 2015 تقريبًا 80 صندوقًا سياديًا موزعة على 49 دولة[3]. وقد مرت هذه الأرقام بمراحل من الزيادة السريعة والبطيئة، وتتعرض الأصول خلال السنوات الثلاث الماضية لذبذبات كبيرة نتيجة لاختلال سوق النفط وأسعاره.

وتعود فكرة إنشاء الصناديق السيادية إلى خمسينيات القرن الماضي حينما قامت الكويت 1953 بتأسيس "الهيئة العامة للاستثمار" كأول صندوق سيادي على مستوى العالم، إبان الطفرة التي حققتها عائداتها النفطية آنذاك؛ وذلك لاستثمار الفائض من تلك العائدات، وتنويع مصادر الدخل القومي؛ تجنبًا لأية تقلبات محتملة في أسعار النفط العالمية مستقبلًا.

وفي عام 1974 أسست سنغافورة هيئة تيماسيك القابضة. وفي 1976، قامت إمارة أبوظبي بخطوة مشابهة بتأسيس **"جهاز أبوظبي للتنمية ثم للاستثمار"**، الذي سيكون حالتنا الدراسية؛ حيث أسس الصندوق لأغراض التنمية المستدامة في الدول النامية، وذلك من خلال تقديم قروض ميسرة تنهض بالمشاريع التنموية في تلك الدول، ثم انتقل إلى الشق الاستثماري الخارجي المحض، فقد كُلف الصندوق باستثمار ما يتوفر من سيولة مالية لديه في مشاريع مختلفة تضمن استمرارية تدفق الأموال لتنفيذ الخطط التنموية التي وضعتها حكومة أبوظبي في ذلك الحين.

استمر تأسيس الصناديق السيادية في دول العالم للأهداف ذاتها من بعد ذلك؛ فأنشأت سنغافورة لاحقًا مؤسسة الاستثمار الحكومي 1981، وأنشأت السعودية مؤسسة النقد العربي السعودي (سما)، ثم أنشأت النرويج واحدًا من أكبر وأشهر الصناديق السيادية عالميًا: صندوق معاشات التقاعد العالمي 1990، هذا بينما تمتلك الصين اليوم أربعة صناديق كبرى أهمها شركة سيف للاستثمار (أنشئت 1997)، ومحفظة هيئة هونغ كونغ النقدية الاستثمارية (1993)، فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (2000). وفي عام 2005 تأسس جهاز قطر للاستثمار... إلى غير ذلك من الصناديق التي تعد الأمثلة المذكورة أكبرها وأشهرها. فقد انضمت للقائمة دول مثل: ليبيا وروسيا وكازاخستان والجزائر وأيرلندا... تأسس منها **"مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية"** في واشنطن أول مايو 2008[4].

---

[1]- سليماني عبد الكريم، مرجع سابق.

[2]- راجع آخر قائمة محدثة وقوائم شهرية عبر السنوات الماضية بداية من ديسمبر 2013: معهد صناديق الثروة السيادية:
http://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings /
See more at: http://blog-montada.imf.org/?p=3776#sthash.BKnFGRhg.dpuf

3 - معهد صناديق الثروة السيادية، المرجع السابق.

[4] - نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 6 مارس 2010:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2010/03/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%A8%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%88%D9%81%D9%84%D9%8A%D8%AD.pdf

وبالنسبة لدول الخليج فقد استمر تأسيس الصناديق السيادية فيها للأهداف ذاتها، إذ بعد الكويت وإمارة أبو ظبي وقطر، أسست البحرين شركة ممتلكات البحرين القابضة، فيما أسست عُمان صندوق الاحتياطي العام للدولة، كما أسست الإمارات عددًا من صناديق تنموية واستثمارية على غرار ما قامت به إمارة أبوظبي، من بينها مؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية.

واليوم: تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي 14 صندوقًا من صناديق الثروة السيادية، وتبلغ قيمة موجوداتها أكثر من 2.45 تريليون دولار، موزعة على النحو الآتي: **تريليون و78 مليار دولار** للإمارات (7 صناديق، أربعة منها في أبوظبي)، 763 مليار دولار للسعودية (صندوقان)، 410 مليارات دولار للكويت (صندوق واحد)، 170 مليار دولار لقطر (صندوق واحد)، 19 مليار دولار لسلطنة عمان (صندوقان)، 10.5 مليار دولار للبحرين (صندوق واحد)[1].

وتوجه انتقادات إلى بعض الصناديق السيادية بأن التأثيرات السياسية هي التي تتحكم في قراراتها الاستثمارية وليست الاعتبارات الاقتصادية، كما يعاب على بعضها نقص الشفافية، كما تقول مجموعة "جيو إيكونوميكا" للأبحاث، والتي أشارت إلى أن غالبية صناديق الثروة السيادية الكبرى في العالم تفتقر إلى الشفافية والحوكمة، خاصة الخليجية منها[2].

ثانيًا: الصناديق في الحالة العربية: "جهاز أبو ظبي للاستثمار":

نظرًا لقدم وعظم الدور الذي يقوم به الصندوق السيادي لإمارة أبوظبي، فسوف نخصه بالدراسة بوصفه حالةً كاشفة عن الاقتصاد السياسي لمثل هذه الصناديق خاصة داخل الأمة الإسلامية وفي علاقاتها مع العالم من مدخل "القوة المالية".

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات اقتصادية واجتماعية متسارعة منذ منتصف السبعينيات أدت إلى تحقيق مستويات نمو اقتصادية عالية، وإمارة أبوظبي[3] – العاصمة – هي أكبر الإمارات إنتاجًا وصناعةً للنفط، ويعتبر اقتصادها أكبر من اقتصاد باقي الإمارات الأخرى مجتمعة؛ حيث إنها في عام 2006 مثلًا استحوذت على حوالي 60% من الناتج القومي الإجمالي لدولة الإمارات. وبالرغم من النمو الاقتصادي الذي تشهده الإمارة وباقي الدولة، يتعرض الاقتصاد لضغوط تضخمية أعلى من المتوسط العالمي حيث وصل التضخم فيها إلى 10.9% في نهاية 2007.

تطورَ القطاع النفطي في إمارة أبوظبي بسرعة كبيرة، بحيث أصبحت الإمارة مصدرًا عالميًا رئيسًا للنفط[4]؛ إذ يشكل النفط نحو ثلثي اقتصادها؛ ما أدى إلى تبني خطة من قبل الحكومة من أجل تقليص الاعتماد على النفط **وتنويع الاستثمارات في القطاعات**

1- إضافة إلى ذلك خمسة صناديق عربية، بمعدل صندوق واحد لكل من العراق وليبيا والجزائر وفلسطين ثم موريتانيا (اثنان)، وبذلك يكون مجموع صناديق الثروة السيادية العربية 20 صندوقًا من أصل 80 صندوقًا على مستوى العالم، وتشكل صناديق الشرق الأوسط (وفق معهد الصناديق السيادية ومقره واشنطن) نحو 35% من مجموع قيمة الأصول، وهي نسبة كبيرة تدل على قوة الأموال العربية، مقارنة بحصة دول أوروبا البالغة نحو 17%، والولايات المتحدة البالغة فقط 3%، وقد تصدر صندوق المعاشات الحكومية في النرويج قائمة الصناديق السيادية العالمية بقيمة 824,2 مليار دولار أواخر 2015، بينما احتل صندوق جهاز أبو ظبي للاستثمار المركز الثاني عالميًا والأول عربيًا بقيمة 773 مليار دولار، وجاء صندوق مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) في المركز الثالث عالميًا والثاني عربيًا بقيمة 668,6 مليار دولار.

2- انظر تقريرًا على الجزيرة نت، تحت عنوان "الصناديق السيادية":
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy/2009/3/13/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9

3- تُعتبر إمارة أبوظبي إحدى الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تم تأسيسها في 1971/12/2، والتي تضم، إلى جانب أبوظبي، الإمارات الست: (دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين). وتعد من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في الدول العربية، وهي عضو في كل من منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، وهي عاصمة دولة الإمارات. تبلغ مساحة اليابسة لإمارة أبوظبي 67.340كم2؛ أي ما يعادل 80% من مساحة الإمارات العربية المتحدة، ويبلغ عدد سكان إمارة أبوظبي نهاية 2010 نحو 1967659 نسمة، ما يمثل ثلث العدد الإجمالي لسكان الإمارات، كما أن حوالي 80% من نسبة السكان غير مواطنين.

4- تملك أبوظبي خامس أكبر احتياطي من النفط في العالم والذي يشكل حوالي 10% من الاحتياطي العالمي وتقرر الإمارة رفع إنتاجها من النفط من 2.5 مليون برميل يوميًا إلى 3.5 مليون برميل يوميًا، وذلك باستثمارات تقدر بحوالي 22 مليار دولار على مدى السنوات الخمس بداية من أواخر عام 2008 يشكل إنتاجها الحالي أكثر من 8% من إجمالي ناتج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). وقطاع النفط مملوك بالكامل من قبل حكومة أبوظبي، وذلك من خلال شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).
https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/abu_dhabi_emirate/facts_figure_background?_adf.ctrl-state=2mfuvy009_4&_afrLoop=16756195898959952#!

الأخرى. وتحتوي أبوظبي احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، في كل من البر والبحر، وتنتج أكثر من 90% من إجمالي الغاز المنتج في دولة الإمارات[1].

وبالإطلال على حالة التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في أبوظبي ومجالاته، وكذلك حالة المالية العامة لحكومة الإمارة، يلاحظ أن ثمة إعلانًا مستمرًا عن الرغبة في تنويع القاعدة الاقتصادية وزيادة مساهمة القطاع غير النفطي في النمو الاقتصادي. لكن واقع الاستثمار الداخلي يدور في العقارات (والسماح ببيعها وامتلاكها للأجانب غير المقيمين) وخدمة رجال الأعمال والخدمات المالية والتأمينية. وتعد كل من الولايات المتحدة وكندا والدول الآسيوية، الأطراف الأساسية في التجارة الخارجية لأبوظبي، وتأتي الدول الأوروبية على رأس المستثمرين الأجانب فيها[2].

تمتلك إمارة أبوظبي أربعة صناديق ثروة سيادية ممثلة في: "جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)"، و"شركة الاستثمارات البترولية الدولية (IPIC)"، و"مجلس أبوظبي للاستثمار (ADIC)"، وصندوق "مبادلة للتنمية (Mubadala)". وسوف نركز على "جهاز أبوظبي للاستثمار"؛ على اعتبار أنه الأقدم وثاني أكبر الصناديق السيادية على المستوى العالمي حاليًا، واستثماراته بصفة أساسية: خارجية.

وكما سبق الذكر، أنشئ الجهاز في عام 1976(أديا: ADIA)؛ بهدف الاستثمار في أصول إمارة أبوظبي من خلال إستراتيجية تركز على تحقيق العوائد على المدى الطويل. وهو مؤسسة استثمارية عالمية متنوعة، **مهمته استثمار الأموال نيابة عن حكومة إمارة أبوظبي، وتوفير الموارد المالية اللازمة للتأمين والحفاظ على مستوى الرفاه المستقبلي للإمارة،** ومنذ نشأته قام الجهاز ببناء سمعة قوية في الأسواق العالمية[3]. واليوم له تأثير في التمويل الدولي. وفي عام 2008، شارك جهاز أبوظبي للاستثمار في رئاسة مجموعة العمل الدولية من 26 صندوقًا التي أنتجت مبادئ وممارسات صناديق الثروة السيادية المقبولة عمومًا (المعروفة باسم مبادئ سانتياغو).

أصبح جهاز أبوظبي للاستثمار اليوم يستثمر في جميع الأسواق العالمية من الأسهم والدخل الثابت والخزانة، والبنية التحتية والعقارات والأسهم الخاصة والبدائل (صناديق التحوط ومستشاري تجارة السلع – لكبار المستشارين التقنيين). يتم تقسيم المحفظة العالمية لجهاز أبوظبي للاستثمار إلى أسفل الصناديق الفرعية التي تغطي فئة الأصول المحددة. كل فئة من فئات الأصول لديها مديرو الصناديق الخاصة بها، وتقريبًا تدار كل فئة من فئات الأصول داخليًا وخارجيًا، والتي تصل ما بين 70٪ و80٪ من الأصول المنظمة التي تدار من الخارج، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية أصبح الصندوق أكثر فهرسة ليعطي هيكلًا فريدًا من الأصول والخصوم. جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA) هو المشتري الرئيسي للولايات المتحدة العقارية والمؤسس الحقيقي من خلال مختلف الكيانات الفرعية. وغالبًا ما يشتري الملكيات للمصلحة الجزئية مع مديري العقارات الرائدة.

زاد الاستثمار إلى سبعة مليارات دولار في سيتي جروب التي فقدت ما يقرب من 90٪ من قيمتها في 26 نوفمبر 2009 من بعد سنتين من الاستحواذ على حصة كبيرة في البنك. انخفضت استثماراتها في عالم العقارات في أعلى السوق في عام 2008[4]. وفي الآونة الأخيرة زادت التأرجحات بسبب انهيار أسعار النفط.

---

1 - وطبقًا لأحدث التقديرات فإن الاحتياطيات المؤكدة للبترول: 97.8 مليار برميل، واحتياطي الغاز الطبيعي: 215.1 تريليون قدم مكعب منتصف العام 2014، ومنه فإن الإمارات تحتل المرتبة الثالثة بين البلدان العربية بعد السعودية وقطر.
http://www.alborsanews.com/2014/11/30/18-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%88%D8%B0-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B9%D8%B8%D9%85-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%84 /

2-انظر موقع حكومة أبو ظبي الرسمي:
https://www.abudhabi.ae/portal/public/ar/abu_dhabi_emirate/facts_figure_background?_adf.ctrl-state=2mfuvy009_4&_afrLoop=16756195898959952#!

3- راجع الموقع الرسمي للجهاز وتعريفًا به على: http://www.adia.ae/En/About/About.aspx

4 -http://www.almrsal.com/post/184099.

وما يهمنا في هذا الصدد: **أن جهاز أبوظبي يستثمر في مختلف المناطق وقطاعات متعددة.**

فبالنسبة للقطاعات: ارتفع استثمار الجهاز 2012 وكان تركيزه على الأسواق **الناشئة** مقابل الأسواق **المتقدمة**؛ حيث انخفض مستوى الاستثمار في أسهم الأسواق المتقدمة إلى ما يتراوح بين حد أدنى 32% وأقصاه 42% مقابل ما يتراوح بين 35% و45% في 2011. ووصلت حصة الاستثمار في أسهم الأسواق الناشئة في 2012 إلى ما بين 10 إلى 20%.

فيما بلغت الاستثمارات في أسهم الشركات محدودة رأس المال حصة بين 1 إلى 5، وشكلت الاستثمارات في السندات الحكومية حصة ما بين 10 إلى20%. ووجه الجهاز حصة بين 5 إلى 10% من استثماراته التي تقدر بمئات المليارات إلى أدوات الائتمان مع حصص موازية في الاستثمارات البديلة والعقارات. ووصلت حصة قطاع الاستثمار في الملكية الخاصة إلى ما بين 2 إلى 8%من استثمارات الجهاز في العام 2012، في حين بلغت حصة البنية التحتية ما بين 1 و5%، ووصلت حصة أدوات السيولة إلى ما بين صفر و10% من استثمارات "أديا" في 2012.

والتوزيع على الصعيد الجغرافي سنة 2012 يضع **أمريكا الشمالية** في المركز الأول بحصة من 35 إلى 50% من استثمارات ''أديا''، وفي المقابل وصلت حصة **أوروبا** إلى ما بين 20% إلى 35% في 2012، بعد خفض الحد الأدنى من25% في 2011، وبلغت حصة أسواق **دول آسيا المتقدمة** ما يتراوح بين 10% و20%[1].

البعد الآخر للجهاز ما يتعلق ببنيته الداخلية وموضعه من حكومة الإمارة. فالسيادية تعني التبعية المباشرة لرئيس الدولة أو من يفوضه خارج دائرة القانون العادي لإدارة الأموال أو الشركات والوحدات المالية. والهيكل التنظيمي لـ"ADIA" يوضح أن المناصب والمسئوليات بداخله تأخذ الشكل الهرمي ابتداءً من رئيس مجلس الإدارة (رئيس دولة الإمارات وحاكم أبوظبي: الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان)؛ وهو من يعين مجلس الإدارة. كما يشغل منصب العضو المنتدب أحد أفراد الأسرة (الشيخ أحمد بن زايد آل نهيان قبل وفاته ثم منصور بن زايد)، ويعتبر هذا المنصب المسؤول عن مختلف الأقسام الأخرى، كما أن له صلاحية أن يرأس مجلس الإدارة حال انشغال حاكم الإمارة (والدولة)، وعلى هذا نلاحظ أن هناك رقابة استثنائية عليه.

وينفذ الجهاز برنامجه الاستثماري بشكل مستقل عن حكومة إمارة أبوظبي أو الكيانات الأخرى التي تستثمر أيضًا نيابة عن الحكومة. وتسند للعضو المنتدب – بموجب القانون – مسئولية تنفيذ سياسة جهاز أبوظبي للاستثمار وإدارة شئونه، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالاستثمارات، ويقوم بدور الممثل القانوني له في التعامل مع أطراف ثالثة. **ومن ثم فللجهاز استقلالية تامة عن متطلبات الإنفاق الحكومي (الموازنة العامة)، وأصوله لا تصنف ضمن الاحتياطيات الأجنبية**[2].

ويتحدث ممثلو الجهاز عن نجاحهم وأنه يعتمد على فريق عمل مكون من 1400 عامل من الإمارات وأكثر من 60 جنسية عالمية[3]، يمتلكون أعلى مستويات القيادة والنزاهة والمهنية. ويعتمد على مجموعة من القيم والمبادئ التنظيمية، التي توجه طريقة عمله وكذا عملية اتخاذ القرارات؛ وهي: الابتكارات الحكيمة، التعاون الفعال، التنفيذ المتقن، ما يصفه الجهاز بالثقافة[4].

من ذلك يتضح تداخل الجوانب المختلفة في أهداف ومجالات ونطاقات عمل هذا الصندوق المالي والاستثماري الكبير: الجوانب الاقتصادية والمالية، والسياسية لا سيما الدولية، ثم الثقافية القيمية، الأمر الذي يؤكد أهمية المدخل المتخير لدراسته. كما يجدر الإشارة إلى السمات الآتية في ظاهرة صناديق الثروة السيادية والحالة محل دراستنا على وجه الخصوص، على النحو الآتي:

---

[1]- سليماني عبد الكريم، مرجع سابق.

[2] - المرجع نفسه.

[3] -http://www.adia.ae/En/People/People.aspx

[4] -http://www.adia.ae/En/About/Culture.aspx

1. أن إيرادات هذه الصناديق ريعية بالأساس تعتمد على مصدر طبيعي غير كسبي؛ ومن ثم فهي مرتبطة به وجودًا وعدمًا، وزيادةً ونقصًا. فهي الآن ثروات لكنها تتعرض لمخاطر لذا تجب إدارتها جيدًا. وتحويلها إلى منطلق استثماري أمر مبشر خاصة في قطاعات كسبية حقيقية كالزراعة أو الصناعات التحويلية.
2. أنها سيادية تتبع الإرادة الحاكمة بغير رقيب ولا حسيب؛ ومن ثم تعاني في الداخل من عدم الشفافية وبدون مراجع بخلاف الخارج الذي سيعمل على مراجعة إجراءاتها وعملياتها ومدى شفافيتها.
3. أنها تقع بين مهمتين كبريين: التنمية الداخلية أو الاستثمار الخارجي، وهما متكاملتان، وإذا كان جهاز أبوظبي للاستثمار ييمم وجهه شطر الخارج بالأساس فإن صناديق أخرى مثل (مبادلة) تعنى بالاستثمار الداخلي إن صح التعبير.
4. أن الأثر المتبادل بين الاقتصادي والسياسي في هذه الظاهرة حتى الآن متوالي الحلقات، فقد بدأت ظاهرة مالية واقتصادية تتعلق بإيردات النفط التي تدفقت في الخمسينيات ثم دفعتها طفرة أسعار ما بعد حرب أكتوبر 1973 دفعة كبرى للأمام على أثرها تأسس الصندوق 1976 للأغراض المذكورة سلفًا، وتكاثرت حركة تأسيس الصناديق عبر العالم. ومع العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة وحركة الأموال فيما بين الدول مثلت اختراقًا من الدول النامية للدول المتقدمة؛ الأمر الذي أثار مخاوف سياسية من دورها.
5. أنها تقع بين مستويين من السياسات: المستوى الوطني الذي يتقاطع مع المالية العامة للدولة في ظل خصوصية السيادي، وهذه هي بيئة المؤسسة أو الجهاز المحلية، والمستوى العالمي الذي يمثل البيئة الخارجية المحيطة بأنشطة الجهاز والصناديق وتوجهاته الجغرافية والسياسية.

والآن نعرج على بيان هذه الخصائص وتداخل الأبعاد المختلفة للظاهرة ضمن الاقتصاد السياسي الدولي الراهن.

ثالثًا: الجوانب الاقتصادية والسياسية فى ظاهرة الصناديق:

نقصد بهذه الجوانب: الأهداف والآثار المترتبة على نشاطات صناديق الثروة السيادية، لا سيما فيما يتعلق بالعلاقات الدولية والنظام العالمي، وهل يمكن الزعم بأن مثل هذه الصناديق أضحت فاعلًا دوليًا اقتصاديًا على درجة من الاستقلالية شأنها شأن الشركات متعدية القوميات أم أنها لا تعدو أن تكون أداة من أدوات الدول — في ظل ملكيتها لحكومات دولها – للتأثير في السياسة الدولية؟

أ.الأبعاد الاقتصادية:

بداية: يقرر العديد من الخبراء أن الصناديق السيادية أسهمت في التخفيف من حدّة الأزمات الاقتصادية في معظم دول العالم: الأوروبية والأمريكية والخليجية، وفي بعض الدول العربية الأخرى، خاصة أثناء الأزمة المالية في العام 2008؛ حيث أسهمت في إعادة رسملة المؤسسات المالية المتعثرة. كما أظهرت هذه الصناديق فعاليتها في لعب دور عالمي كمؤشّر إيجابي في أسواق المال[1]. **وفي العام 2010 أصدر صندوق النقد الدولي مجلدًا بهذا الخصوص تحت عنوان (اقتصاديات صناديق الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات)**[2]، شرح فيها عددٌ من الخبراء كيف تجنبت هذه الصناديق لهيب الأزمة المالية العالمية من جهة، وكيف كان لها دور كبير في مواجهتها وتجنيب دول كثيرة آثارها الوخيمة، وكيف أنها لا تزال قوية بل واعدة في استمرار نموها ودورها الدولي والعالمي. ويوضح ستيفن كيرن Steffen Kern البعد العالمي لهذه الصناديق بتطويرها ظاهرة الاستثمارات عبر الحدود، وتوجيهها نحو انتشار عالمي لملكية الشركات بصورة تعدت الطريقة التي درجت عليها الشركات متعددة الجنسيات، والبورصات العالمية التي تتعامل فيها شركات وأفراد مستثمرون، لافتًا النظر إلى الدور الكبير الذي أضحت تلعبه هذه الصناديق في الاستثمار داخل الأقطاب العالمية (الولايات

---

[1] - نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادسة فى معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره.

[2] - المحررون: أودايير داس، وعدنان مزارعي، وهان فان در هورن، **اقتصاديات صناديق الثروة السيادية: قضايا لصناع السياسات**، (تقرير صندوق النقد الدولي، 2010).

المتحدة والاتحاد الأوروبي)، والإشكالية الدولية لحالة (أسواق مفتوحة في بيئة مجزأة تنظيميًا)، ما يشبه فوضى التمويل والاستثمار وكيف يمكن النظر إليها مما أسماه "**المنظور العالمي**" الذي يعمل على التمكين لمنافع هذه الصناديق والحد من سلبياتها بطرائق حمائية في الدول المستقبلة لأموالها. ويعتبر كيرن هذه الصناديق مظهرًا لمرحلة جديدة من العولمة، تتسم بـ"الملكية العالمية للأصول" و"مشاركة الأسواق الصاعدة في الاقتصاد العالمي".

واتضح كيف أن منظور العالمية أو العولمة هو الذي يشكل هذه الرؤية الدولية (خبراء صندوق النقد) لدور الصناديق السيادية، خاصة أنها جاءت طوق نجاة إبان الأزمة المالية العالمية العاصفة، التي نالت أول من نالت القطب المهيمن وهيمنته على العالم. فتضافرت المعرفة (النظرية) والحركة (الواقع) لإضفاء صورة إيجابية للصناديق وبيان أنها مرحب بها من قبل المؤسسات المالية والتمويلية العالمية. ومن ناحية ثالثة: يتبين أن الجانب الاقتصادي في دراسة هذه الظاهرة يستدعي فكرًا ليبراليًا تعاونيًا أقرب إلى مدرسة الاعتماد المتبادل فالعولمة الاقتصادية.

لكن المنظور القومي/ الواقعي الذي يراعي الحدود بين الدول وعدم اختراقها بتحركات غير مفهومة أو مأذون بها تحت "السيادة"، ينضم إلى التوليفة التحليلية ليثير مخاوف سياسية من الأهداف التي تحرك الصناديق من جهة والآثار التي يمكن أن تترتب على دخول رأس المال الأجنبي على قطاعات تعتبر إستراتيجية وذات خصوصية للأمن القومي.

فتقرير صندوق النقد نفسه يشير إلى الأهمية الاقتصادية المحلية لصناديق الثروة السيادية، وأنها إن لم تصمم وتوجه بعناية وإتقان قد تؤدي إلى نتائج سلبية على السياسات لبلد الموطن. ومن ثم فسبل الهيكلة والتشغيل ضرورية أولًا للأهداف الكلية الداخلية، مما يساعد على ممارستها دورًا مؤثرًا على الصعيد الخارجي[1].

وثمة مقارنات مهمة بين الدور الذي تلعبه هذه الصناديق ودور كل من البنوك المركزية واحتياطاتها الأجنبية، والشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الحكومية المباشرة عبر الحدود، وأكثرها يثبت مزايا خاصة لهذه الصناديق لا سيما لدولة الموطن من حيث الاستقلالية والكفاءة والتنسيق والابتكار.

وفي دول الخليج العربي، اتخذت الصناديق السيادية من سياسة الاستثمار على المدى الطويل درعًا واقيًا لها، يؤمن استمرار تدفق الأموال لتلك الصناديق والهيئات ويحافظ على مخزونها من الفائض المالي في أوقات الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسعار النفط العالمية، إذ تنوعت استثمارات الصناديق السيادية الخليجية لتشمل السندات الحكومية والعقارات وحصصًا من أسهم الشركات والمصانع العالمية، لتعزز من خلال تلك الاستثمارات المكانة الاقتصادية لدول الخليج العربي في أوروبا والولايات المتحدة.

وتعد الاستثمارات الخليجية في **ألمانيا** – على سبيل المثال لا الحصر – إحدى أبرز الاستثمارات الواعدة لتلك الصناديق؛ إذ استحوذت قطر على نحو 15 بالمئة من أسهم شركة "فولكس فاغن" لصناعة السيارات، كما قامت بشراء نحو 10 بالمئة من أسهم شركة "هوكتيف"، وهي إحدى أكبر شركات البناء الألمانية، كما تمتلك قطر حصة في شركة "سيمنس" الألمانية، ونحو 6 بالمئة في أكبر المصارف الألمانية "الدويتشة بنك" من خلال صفقة بلغت قيمتها 1.75 مليار يورو. كما كان لدولة الكويت نصيب من الاستثمارات الخليجية في ألمانيا؛ إذ استحوذت على نحو 6 بالمئة من عملاق الصناعات الألمانية "شركة دايملر" لصناعة السيارات.

إمارة أبوظبي كانت حاضرة أيضًا بقوتها الاقتصادية من خلال استثماراتها في ألمانيا، وشملت تلك الاستثمارات امتلاك نحو **29 بالمئة** من شركة طيران "إير برلين" واستثمارات أخرى في مجال الطاقة المتجددة والصناعات الإلكترونية الدقيقة، حيث تمتلك شركة "مبادلة" للتنمية (المملوكة بالكامل لحكومة إمارة أبوظبي) شركة "جلوبال فاوندريز" لصناعة أشباه الموصلات؛ وهي مواد أساسية في صناعة الأجهزة الإلكترونية والرقمية، وتوجد 6 مرافق منها في مدينة درزدن الألمانية؛ إذ أعلنت وسائل الإعلام الألمانية مؤخرًا عن نية أبوظبي ضخ نحو ربع مليار يورو استثماراتٍ في الفرع الألماني من جلوبال فاونديز.

---

[1] - المرجع السابق.

وتتمركز نصف استثمارات "أديا" في أمريكا الشمالية، فيما تبلغ حصة الاستثمارات في أوروبا نسبة 35%، بينما يشكل حجم الاستثمارات في الأسواق الناشئة نسبة 25% وتبلغ دول آسيا المتطورة نسبة 20% من حجم استثماراته[1]. هذا في الربع الأول من العام 2014 حين كانت الإمارات وحدها تستحوذ على 15% من الثروة السيادية العالمية.

ب.اقتصاديات جهاز أبوظبي:

أوكلت لهذا الجهاز مهمة الحفاظ على الثروة للأجيال القادمة في أبوظبي؛ بتنويع محفظته الاستثمارية بمرونة؛ استجابة للتغيرات الكبرى الحاصلة في البيئة الاستثمارية؛ من خلال الاستثمار في البدائل اعتبارًا من سنة 1986 ثم في الأسهم الخاصة في سنة 1989، ثم الاستثمار في مختلف فئات الأصول من أسهم وعقارات، والدخل الثابت والأصول البديلة (أسهم خاصة وصناديق التحوط)، بعد ذلك، ومحاولة الحفاظ على حصة امتلاك أقل من % 4.5 في الشركات لتجنب الكشف، مع التركيز على إستراتيجيات تهدف إلى الاستدامة من خلال عوائد طويلة الأجل.

نهج الصندوق ماليًا واقتصاديًا (استثماريًا): يبدأ من خلال تحديد مستوى مقبول من المخاطر، **ومن ثم بناء إستراتيجية استثمارية خارجية عن طريق إضافة مجموعة متنوعة من فئات الأصول التي تتيح له تحقيق أقصى قدر من العائدات في إطار هذه المعايير**، وذلك بدعم من المحللين الكميين، وتحديد الاتجاهات الجديدة والناشئة في الاقتصاد العالمي؛ ومن ثم مقارنة المخاطر والعائدات المحتملة من فئات الأصول المختلفة، وفي الأخير الحصول على المحفظة الموصى بها التي تحتوي على أكثر من عشرين من فئات الأصول والفئات الفرعية.

وبالنظر في أنشطة الصندوق واستثماراته وتوجهاته وجغرافية ذلك كله – وبالمقارنة مع صناديق أبو ظبي الأخرى مثل صندوق "مبادلة" - نجد أننا أمام صندوق ثروة توجهه خارجي محض، وعينه على الأسواق ومواقع الاستثمار في الخارج سواء في الأسواق الناشئة أو المتقدمة على نحو ما سبقت الإشارة. وأنشطته – على تنوعها المقصود بها إدارة المخاطر - إنما هي تمويلات وتملكات في أسهم وسندات وصكوك وأرصدة وعقارات وبنى تحتية وصناعات وشركات خاصة وأسواق مال تتعلق بالعالم الخارجي، ولا تبتغي سوى زيادة العوائد المالية وتراكم احتياطات الصندوق، تحت فكر رأسمالي تجاري بحت.

وقد نجح الصندوق (جهاز أبو ظبي للاستثمار) في تحقيق هذه الحزمة من الأهداف، لكنه لم يكن بمأمن من الخطرين الأساسيين المحيطين به: خطر تراجع الإيرادات التي تعتمد على وضعية النفط وأسعاره العالمية والتي لا حول لدولة مثل الإمارات وأكثر دول التعاون الخليجي بها ولا قوة وترتبط بأوضاع آمنة وسياسات عالمية أكبر حجمًا، وخطر تراجع العوائد على الاستثمار الخارجي في ظل تذبذبات الاقتصاد العالمي والأزمات التي تناوشه من حين لآخر. ولا شك أن التنويع الاستثماري الذي يتبناه الجهاز يحفظ له درجة أقل من المخاطر، إلا أنه في النهاية ليس أمانًا ذاتيًا كالذي يتعلق بالبناء والاكتفاء الذاتي من الاقتصاد الإستراتيجي.

بعبارة أخرى: يظل جهاز أبو ظبي للاستثمار – شأنه شأن أكثر صناديق الثروة السيادية الخليجية والعربية - صندوقًا ماليًا أكثر منه اقتصاديًا، ومرتبطًا بالخارج العالمي أكثر منه بأرضية داخلية أو إقليمية ثابتة. ومن ثم فإن الأبعاد السياسية لصيقة به سواء في تأثره وبقية صناديق الثورة العربية بالبيئة السياسية الداخلية والخارجية أو تأثيره فيها، خاصة في ظل الارتباط الكبير بين الجانبين في البيئة العالمية الراهنة.

الملاحظ هنا أن الجوانب الاقتصادية للجهاز تصبح رهينة بقدر كبير للوضع الاقتصادي في الدول المستقبلة ومحيطها العالمي وتقلبات أسعار الفائدة والأسهم، الأمور التي تتأثر بالضرورة بالاستقرار السياسي من غيره.

ج. الأبعاد السياسية:

[1]- راجع تقريرًا على قناة cnbc عربية بتاريخ نشر مارس 2014: https://www.youtube.com/watch?v=2KROm7EgfRQ .

وفي الجانب السياسي؛ فقد ظلت صناديق الثروة السيادية لفترة طويلة غير معروفة لدى الجمهور، وبعيدة عن أضواء السياسات وبريقها إلا أن هذا الوضع المبهم نسبيًّا تغير فجأة في 2006، عندما ثار الجدل **بشأن محاولة شركة دبي العالمية للموانئ شراء عمليات إدارة الموانئ في ست محطات بحرية كبرى في الولايات المتحدة. وأثارت محاولة الشراء المقترحة قضايا تتعلق بالأمن الوطني في الولايات المتحدة**، وسرعان ما أدى ذلك إلى نقاش أوسع نطاقًا بشأن أدوار ومسئوليات هيئات الاستثمار السيادية. وفي الوقت نفسه شرعت عدة صناديق سيادية في تكديس العملات الأجنبية وفوائض المالية العامة، واستثمارها بنشاط في أصول مالية أجنبية. وفجأة صعدت هذه الصناديق باعتبارها فئة كبرى من الكيانات الاستثمارية المؤسسية العابرة للحدود. واجتذبت هذه التطورات اهتمامًا كبيرًا في مجال الاقتصاديات والتجارة من جهة، وفي ميادين السياسة والأمن والقانون الدولي من جهة أخرى.

وأثارت هذه الصناديق أيضًا كثيرًا من الجدل الواسع حول ما تحمله من المضامين والإيحاءات السياسية إلى الحد الذي طلب فيه المجتمع الدولي من صندوق النقد الدولي ومنظمات دولية أخرى في أكتوبر 2007، الاضطلاع بتحليل القضايا الرئيسية المحيطة بصناديق الثروة السيادية، وإجراء حوار معها ومع البلدان المتلقية لاستثماراتها. وكانت النتيجة الرئيسية لهذا الجهد إقدام هذه الصناديق على وضع المبادئ والممارسات المتعارف عليها **(مبادئ سانتياغو)** بدعم من صندوق النقد الدولي كما سيأتي. وكان الهدف من هذه العملية التي أفضت إلى مبادئ سانتياغو هو تحديد مجموعة من الممارسات التي من شأنها أن تضفي مزيدًا من الوضوح على عمليات صناديق الثروة السيادية، ودعم هذه العمليات في الوقت نفسه.

ويمكن الزعم أن هذه الصناديق مثلت حالة نموذجية للعولمة المالية والاقتصادية، وإمكانية جديدة للدول النامية للدخول إلى عالم الكبار والتأثير فيه، وتحويل المال إلى قوة دولية تكاد تعادل أو تنافس السلاح والسلع والخدمات وقوة المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا في تأثيراتها على القوى والسياسات الدولية. وكما سبق الذكر، يظهر البعد السياسي مزدوجًا في شأن هذه الصناديق: أي تأثيرًا فيها وتأثرًا بها، بل يمكن ملاحظة أن هذه التأثيرات قد تتفاعل بشكل شبه دائري في تغذية متبادلة متوالية.

فبدايةً، تتأثر هذه الصناديق بالبيئة السياسية الدولية من ناحيتين: أولاهما - سياسات الدول الانفتاحية والتي تسمح بحركة رءوس الأموال والاستثمارات الأجنبية العابرة للحدود؛ وهو ما أكدته سياسات ومؤسسات العولمة عبر التسعينيات فصاعدًا، والثانية - حالة الأمن والسلم والاستقرار العالمي وأثرها على الاستقرار والازدهار الاقتصادي العالمي أو عدمه؛ ما يوفر بيئة مواتية أو غير مواتية لنشاط ونجاح هذه الصناديق أو عكسه. ويتضح ذلك من التطور الذي مرت به هذه الصناديق عالميًا وعربيًا؛ إذ إنها ظلت عقودًا من السنين، كامنةً وتمثل احتياطات نقدية حكومية على غرار البنوك المركزية أو أدوات لسد عجز الموازنات أو تعديل كفة ميزان المدفوعات أو مواجهة الاضطرابات الاقتصادية الداخلية. لكن حالة العولمة والانفراج الدولي التي اتسعت لأقصاها بانتهاء الحرب الباردة، وانتقال النظام الاقتصادي العالمي نحو "تحرير التجارة الدولية"، ومزيدًا من تحرير حركة رؤوس الأموال؛ وفرت لهذه الصناديق مناخًا وفرصًا جديدة للعب دور مالي دولي.

ولقد جاءت الأزمة المالية 1997 والتي ضربت الاقتصادات الناشئة في شرق وجنوب شرق آسيا لتلفت أنظار الحكومات إلى الأهمية الداخلية لمثل هذه الصناديق واحتياطاتها لا سيما في الدول النفطية. لكن الأزمة المالية العالمية التي بدأت إرهاصاتها 2001 وتفاقمت حتى بلغت أقصاها 2008، دفعت إلى الصدارة الدور الدولي والعالمي لهذه الصناديق، والتي تدخلت بمنتهى القوة لتسند الاقتصادات الكبرى وتوقف نزيف الانهيارات في بنوك وشركات وقطاعات استثمارية وإنتاجية وخدمية في الغرب بالأساس؛ الأمر الذي مثل ولاءً مفاجئًا من هذه الصناديق وحكوماتها للاقتصاد الرأسمالي الغربي ودورًا إنقاذيًا كبيرًا. لكن هذا الدور الإنقاذي لم يمنع الغرب من إثارة المخاوف والتعبير عن القلق من المغزى السياسي الذي يمكن أن يكمن وراء هذه التدفقات المالية وعمليات الشراء الواسعة لأسهم كيانات كانت معرضة للانهيار والاختفاء؛ مما سلط الأضواء على هذه الصناديق على النحو الذي سبقت الإشارة إليه.

ومن ناحية أخرى فإن الاضطرابات العالمية والإقليمية التي شهدها العالم في الفترة نفسها عرضت أسعار البترول والمواد الأولية لاهتزازات عنيفة؛ ما أدى عكسيًا إلى تراجع في الإيرادات الأساسية لهذه الصناديق، بل إن دولها دخلت على الخط في عدد من هذه المعارك وتعرضت لنوع من الاستنزاف غير المعوض عنه؛ ومن ثم أصبحت صناديق الثروة الخليجية محاصرة بين أثر السياسي من جهتين: التأثير على الإيرادات النفطية كما تقدم بيانه، ودوافع تلك الدول للمشاركة العسكرية والسياسية في المنطقة العربية، وتمويل عمليات استعادة الاستقرار وتثبيت النظم السياسية الحليفة ومكافحة المحاور السياسية المناوئة.

وهنا تأتي الثورات العربية بالنسبة لدول الخليج وصناديقها معضلة حقيقية؛ لا سيما في ظل انتهاج هذه الدول سياسة مناهضة للثورات وتغيير نظم الحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن على الطريقة التي سارت في 2011 وما بعدها. وكان لهذا الموقف المناهض للثورات والمؤجج للثورات المضادة دوره في انفجار الأوضاع والصراعات المسلحة في الدول الأربع المذكورة فضلًا عن فلسطين والعراق، وتجدد موجة من الأعمال العنيفة مست عددًا من دول الخليج لا سيما السعودية. وما يهمنا في هذا الصدد أن هذه الحالة وتورط دول الخليج فيها على النحو الذي جعلها طرفًا أساسيًا في الصراع الإقليمي والصراعات المحلية بشكل مباشر كما في اليمن أو غير مباشر كما في سائر الحالات؛ الأمر الذي أفرز بقوة الأثرين الماليين المذكورين أعلاه.

وقد شكلت الصناديق السيادية الخليجية محط اهتمام واسع للدول ذات الاقتصادات المتعثرة وفي مقدمتها دول الربيع العربي مثل مصر وتونس، إذ تهدف تلك الدول إلى جلب الاستثمارات الخليجية للنهوض باقتصاداتها التي عانت من تراجع حاد خلال السنوات الماضية، وتعمل على تهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات.

وبناء عليه، فقد أصبح الدور السياسي لهذه الصناديق الخليجية على المحك إقليميًا؛ ما بين الامتناع عن تمويل أو مساعدة أو ضخ استثمارات في الدول ذات الأنظمة المغضوب عليها، أو ضخ المليارات في المقابل لمساندة أنظمة حليفة أو محققة لأهداف سياسية وأيديولوجية محضة، فضلًا عما يرد من تقديم معونات مالية وعينية — نابعة من هذه الصناديق – لتعزيز قدرات ومواقع جماعات وقوى غير رسمية سلمية ومسلحة؛ سواء في العراق أو سوريا أو ليبيا فضلًا عن اليمن التي تدير دول الخليج فيها معركة عاصفة بصورة مباشرة.

رابعًا: تقييم صناديق الثروة العربية: رؤى من منظورات وطنية

بسبب الوجود في الفضاء العالمي ذي الرياح العاصفة خلال العقد الماضي، تعرضت صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربي — ومنها صناديق الإمارات وأبوظبي والجهاز محل الدراسة – إلى هزات عنيفة خلال السنوات الماضية من جراء الأزمات الاقتصادية المتلاحقة؛ إذ لم تكن بمنأى عن الانهيارات التي تعرضت لها الأسواق العالمية بين عامي 2008 و2009، **حيث قدرت خسائر الصناديق السيادية الخليجية في هذه الفترة بنحو 350 مليار دولار**.

هذه الخسائر دفعت بدول الخليج العربي إلى مراجعة سياسة صناديقها الاستثمارية وإعادة تقييم أدائها؛ وهو ما أدى بها إلى النهوض مجددًا وتدارك خسائرها **من خلال عمليات شراء لأصول شركات عالمية متعثرة**، كان أبرزها شراء صندوق الثروة السيادية للكويت "الهيئة العامة للاستثمار" حصة في بنك سيتي جروب الأمريكي عام 2009؛ المجموعة التي دخل فيها بقوة جهاز أبو ظبي للاستثمار.

وقد تبدى هذا الأمر على مستويين رئيسيين: مستوى النقاش الداخلي حول الديمقراطية والمسئولية والمساءلة الوطنية عن السياسات الحاكمة لإنشاء الصناديق وتصريف استثماراتها، ومستوى النقاش الدولي حول مخاطرها على الدول المستقبلة وضبط إيقاعها من خلال فرض قواعد الحوكمة عليها.

أ. مخاطر الوضع الحالى للصناديق العربية:

ففي النطاق المحلي والعربي بالنسبة للصناديق الخليجية: طالب خبراء اقتصاديون بإعادة توجيه هذه الاستثمارات محليًا؛ لأنها أصول وطنية يتم توظيفها في الخارج استنادًا إلى مبررات لا يرونها حقيقية، مثل ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، بينما يرى هؤلاء أن الطاقة الاستيعابية تتسع لذلك القدر من الاستثمار لا العكس، كما أنه لو ازدادت الاستثمارات في البنى التحتية محليًا فسوف تزداد قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص مزيد من المليارات من الاستثمارات في الأصول الوطنية المختلفة.

ويعقد د. محمد إبراهيم السقا الخبير الاقتصادي[1] مقارنة بين فوائد وتكاليف صناديق الثروة السيادية، توصل منها إلى تفوق التكاليف والمخاطر على العوائد. يقول: "فمن الناحية النظرية على الأقل تتمثل أهم الفوائد من هذه الصناديق في تنويع مصادر الدخول من خلال تكوين محافظ استثمارية خارجية، ومن ثم تحقيق عوائد على تلك الاستثمارات يمكن استخدامها في تمويل الإنفاق العام أو في إعادة الاستثمار في تلك الصناديق مرة أخرى لتضاف إلى رصيد تلك الأصول، فضلًا عن تكوين احتياطي إستراتيجي يمكن استخدامه في أي وقت لمواجهة ظروف طارئة حادة (مثلما حدث أوقات العدوان العراقي على الكويت)"[2].

ويعدد تكاليف ومخاطر تلك الصناديق على النحو الآتي:

- الناتج المحلي الإجمالي الضائع (أو الفرصة الضائعة) بصفة خاصة الناتج غير النفطي، الذي يمكن توليده لو تم استثمار أصول هذه الصناديق محليًا في أصول إنتاجية حقيقية.
- فرص التوظف الضائعة والتي يمكن خلقها للشباب من المواطنين، لو تم استثمار هذه الأموال في أصول إنتاجية حقيقية في الداخل، بدلًا من أن يتم استثمار هذه الأموال في الخارج فتوفر فرص عمل للعمال الكوريين والصينيين والأوروبيين... من دون شبابنا.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي المحققة مقارنة بمعدل النمو الكامن، الممكن تحقيقه لو تم استثمار هذه الأصول هنا محليًا.
- تدني العوائد المحققة على هذه الاستثمارات والتي تقتصر على نسبة محددة من الفائدة، إذا كنا نستثمر في أصول مالية، أو نسبة توزيعات محددة للأرباح، إذا كنا نستثمر في أصول حقيقية (شركات ومصانع... إلخ) وهذه العوائد لا تتناسب مع تكلفة الفرصة البديلة لتلك الاستثمارات خاصة بالنظر إلى الأرباح الضخمة التي تحققها الدول المستضيفة نتيجة استثمار هذه الأصول لديها في الخارج.
- المخاطر التي تصاحب استثمار تلك الأصول في الخارج والناجمة عن احتمال تعرض أصول تلك الصناديق للانهيار مع انهيار أصول المؤسسات التي يتم الاستثمار فيها، خصوصًا في أوقات الأزمات الاقتصادية، مثل الأزمة الحالية.
- المخاطر المصاحبة للتضخم في الدول المضيفة، حيث تميل القوة الشرائية لتلك الاستثمارات نحو التناقص بمرور الزمن، بصفة خاصة الاستثمارات المالية، خصوصًا في الدول التي ترتفع فيها تكاليف المعيشة ومن ثم المستوى العام للأسعار.
- الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار العملات، أو ما يطلق عليه مخاطر الصرف الأجنبي، على سبيل المثال الأصول الاستثمارية المقومة بالدولار الأمريكي.
- المخاطر الأخلاقية، إذ ليس هناك ضمان لحسن إدارة تلك الأصول في الدول المضيفة، خصوصًا وأننا في أغلب الأحوال لا نملك قوة تصويتية، ولا نُمَثَّل في مجالس إدارات الشركات التي نستثمر فيها تلك الأصول.

---

[1]- د. محمد إبراهيم السقا، صناديق الثروة السيادية الخليجية في الميزان، **28/01/2011.**

[2] - صناديق الثروة السيادية في الشرق الأوسط تقلص استثماراتها العقارية الخارجية بنحو الثلث، **أبريل 14، 2015:**
http://www.cnbcarabia.com/?p=217687

- عامر ذياب التميمي، صناديق الثروة وتراجع أسعار النفط، 15/10/2015.

- المخاطر السياسية، والمتمثلة في احتمال تغير السياسات الخارجية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات، خصوصًا في أحوال قد تدفع إلى تجميد تلك الاستثمارات وهو السيناريو الأسوأ على الإطلاق"[1].

ومن هنا تأتي المآخذ التي يتناولها الإعلام الخليجي عادة على صناديق الثروة السيادية في دول الخليج؛ وأهمها: توجهها للاستثمار في الخارج على حساب الاستثمار الداخلي، استنادًا إلى حجج تشبه المذكورة أعلاه:

وتعمل معظم الصناديق السيادية في العادة في سرية كبيرة وقد تعمل الحكومات الخليجية الحريصة على تجنب الدعاية السلبية على حماية ذلك الوضع. وفي ظل عدم إعلان معظم الصناديق الخليجية معلومات تذكر عن حساباتها ينقب المعنيون عن أداء ضعيف أو ربما مخالفات. ويحقق البرلمان الكويتي – وهو الأكثر استقلالية في الخليج – في أنشطة **مكتب لندن للهيئة العامة للاستثمار**. وبحسب معهد صناديق الثروة السيادية في الولايات المتحدة الذي يتابع القطاع، فإن هيئة الاستثمار الكويتية تدير أصولًا قيمتها 548 مليار دولار. وقال فيصل الشايع رئيس لجنة الشئون المالية بالبرلمان الكويتي "تشكلت لجنة تحقيق قبل عدة أشهر للنظر في حالات تتعلق بمخالفات لهيئة الاستثمار مثل بيع عقارات بسعر غير مناسب أو القيام باستثمارات رديئة". وقال الشايع إن اللجنة ستتوجه إلى لندن لفحص طريقة تنفيذ الاستثمارات وما إذا كانت تخضع لإشراف رسمي كاف. ولم ترد هيئة الاستثمار على طلب للتعقيب.

ويمس الأمر وترًا في الكويت بسبب الاستياء العام الذي ثار أوائل التسعينيات بشأن استثمارات في مجموعة جروبو توراس الإسبانية. ففي الفترة بين 1986 و1992 ضخ صندوق لندن التابع للهيئة العامة للاستثمار حوالي خمسة مليارات دولار في توراس التي وضعت تحت الحراسة. وأدت الفضيحة إلى إجراءات قضائية في بضع دول وأدانت محكمة كويتية شخصين بتهمة الاختلاس وتم إقرار قانون يفرض تدقيقًا برلمانيًا لقرارات الاستثمار.

وفي وقت سابق بدأ برلمان البحرين تحقيقًا بشأن صندوق البلاد للثروة السيادية (ممتلكات) الذي تقدر قيمة الأصول تحت إدارته بحوالي 11 مليار دولار. وقال عيسى الكوهجي عضو البرلمان إن التحقيق ينظر في مزاعم بخصوص مخالفات "إدارية" في الصندوق بعد أن كشف تقرير لمراجعة الحسابات عن سلسلة مخالفات في شركات بحرينية مملوكة للدولة. ومن غير الواضح ما إذا كانت التحقيقيات ستكشف عن مخالفات خطيرة لكنها قد تشجع على الأقل الصناديق في أنحاء الخليج على توخي المزيد من الحذر والعمل بشكل أكثر تحفظًا لبعض الوقت.

وقد يتقرر إرجاء بعض الخطوات المثيرة للجدل مثل صفقات الاستحواذ الضخمة، وقد يزيد التركيز على تحسين العوائد في الأجل القصير وعلى خفض التكاليف.

وفي هذا الصدد يقول ماكيل مادويل رئيس معهد صناديق الثروة السيادية: "يمكن افتراض أن البرلمانات الخليجية تضغط على أداء مثل تلك النوافذ السيادية مع تباطؤ قطار الأموال.. إذا ظلت أسعار النفط متدنية والأداء الاستثماري ضعيفًا إلى سلبي فأتوقع مزيدًا من التحقيقات البرلمانية"[2]. وأضاف أن الضغوط قد تكون على أشدها في الكويت والبحرين لكنها قد تزيد أيضًا في السعودية ودول الخليج الأخرى[3].

---

[1] - د. قصي الخنيزي، أين سنابل؟، **05/02/20113**
http://alphabeta.argaam.com/article/detail/26102/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B2%D8%A7%D9%86

[2] **وراجع أيضًا:** د. عبد الرحمن محمد السلطان، لمَ فشلت صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد؟!، **13/08/2013**
http://alphabeta.argaam.com/article/detail/99154/%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7

[3] - راجع قصي الخنيزي، "أين سنابل" على الرابط التالي:

وشكك مادويل في أن تكشف التحقيقات عن الكثير. وقال "بعضها مسرحيات سياسية فالسلطة الحقيقية بيد الأسر الحاكمة". وفي العام الماضي شكا الوليد بن طلال، أحد أكبر مستثمري السعودية الكبار في الخارج؛ من أن البنك المركزي لا يحقق عائدات كبيرة على احتياطياته لتعويض تراجع أسعار النفط. وحث على إنشاء صندوق جديد لإدارة الاحتياطيات التي تبلغ حاليًا نحو 690 مليار دولار بشكل أكثر نشاطًا. وبحث مسئولون من مجلس الشورى السعودي مقترحًا من هذا القبيل[1].

غير أن حكومات المنطقة لا يمكن أن تظل تتجاهل الرأي العام. خاصة إذا ظلت أسعار النفط منخفضة لسنوات فقد يتزايد الضغط لإحداث تغيير في الصناديق مثل زيادة الشفافية.

وحتى في الدول التي لا يوجد بها ضغط شعبي واضح على صناديق الثروة السيادية، فيبدو أن رؤية أشد حرصًا بدأت تترسخ. حيث قال مصرفي يعمل مع جهاز قطر للاستثمار الذي يدير ما يقدر بنحو 256 مليار دولار "إن الصندوق أصبح أكثر تحفظًا في الأشهر الأخيرة، وأصبح الصندوق أكثر تركيزًا على الأصول الناضجة التي يمكن أن تحقق إيرادات فورية بدلًا من المشاريع التي قد تستغرق وقتًا طويلًا لكي تؤتي ثمارها". ولم يعلن صندوق مبادلة التابع لحكومة أبوظبي وتقدر قيمة أصوله بنحو 66 مليار دولار أي استثمارات كبيرة جديدة منذ نحو ثمانية أشهر. وقال عاملون بالصندوق إنه طلب منهم في الأشهر القليلة الماضية إبقاء التكاليف منخفضة. ولم يرد جهاز قطر للاستثمار ولا مبادلة على طلبات للتعقيب.

إذن تلح الحالة الداخلية على إعمال قيم الوضوح والشفافية والخضوع للقوانين والامتثال للصالح العام في إعادة النظر في الدور الذي تلعبه صناديق الثروة السيادية.

ب.الدور السياسي الدولي الممكن للصناديق العربية:

على الجانب الآخر، والأكثر تداولًا، يبرز السجال حول الدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه هذه الصناديق في الاقتصاديات والسياسات العالمية؛ وخاصة على كل من مستوى النظام العالمي، ومستوى الدول. ونحن نتحدث بالأخص عن صناديق الثروة السيادية الخليجية أساسًا والإماراتية خاصة.

فيصعب على الولايات المتحدة – مثلًا – ودول العالم إغفال الحجم الكبير الذي تمثله تلك الصناديق؛ إذ تمتلك دول الخليج العربي نحو 35 بالمئة من أموال الصناديق السيادية على مستوى العالم، **وتخضع تلك الصناديق إلى رقابة مؤسسات متخصصة في الولايات المتحدة، ترصد أداءها الاستثماري وما إذا كان لتلك الاستثمارات أي تأثيرات سياسية تجعل منها عوامل ضغط سياسي على الدول التي تستثمر بها الصناديق السيادية الخليجية (مثل معهد صناديق الثروة السيادية بواشنطن).**

المبالغة في التحذير من الاستثمارات الخارجية داخل الولايات المتحدة وتأثيراتها المحتملة على الأمن القومي الأمريكي، تسببت بإلغاء صفقة إدارة شركة موانئ دبي العالمية لعمليات الشحن والتفريغ في أكبر ستة موانئ أمريكية عام 2006، كما أشرنا، وهو ما دفع بالمستثمرين العرب إلى تقييم مخاطر الاستثمار في الولايات المتحدة، إلا أن الدراسات داخل الولايات المتحدة فندت تلك النظرية وأثبتت أنها لا تشكل مخاطر مستقبلية على الأمن القومي الأمريكي.

وتكمن أهمية هذه الصناديق في قدرتها على التأثير والتحكم في المشاريع الوطنية الأمريكية، واستخدامها كأدوات للضغط السياسي لصالح الدول المضيفة للاستثمارات أو لصالح الدول العربية والإسلامية، مع الإشارة إلى أن 9 دول عربية وإسلامية تسيطر على **أصول إستراتيجية أمريكية** في مؤسسات مالية كبرى، مما يجعلها قادرة على التأثير في مسيرة الاقتصاد وكذلك السياسة في

---

http://alphabeta.argaam.com/article/detail/26427/%D8%A3%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D9%86%D8%A7%D8%A8%D9%84

[1] - مقترح إنشاء صندوق سيادي في السعودية أمام مجلس الشورى، على الرابط التالي:
http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN0EL25N20140610

الولايات المتحدة، في حال أرادت الدول مالكة هذه الصناديق استعمال هذا السلاح، ولكن هل تريد ذلك؟ ومتى؟ وهل تستطيع تحمل التداعيات التي يمكن أن تنتج عن استعماله؟

خاتمة:

صناديق الثروة السيادية هي أوعية تحمل جزءًا كبيرًا ومهمًّا من "أموال الأمة" موكولًا إلى بعض أقطارها؛ لكي تتوخى في تدبيرها: الانتماء للأمة ومصالحها وهمومها، والامتثال لقانونها ولأحكام شرعها وقيمها، وتتحرى مقاصدها واستثمارها في الداخل والخارج ضمن هذه الأطر؛ بحيث لا يكون من أدائها كنز الأموال لدى من يستخدمها في محاربة جزء من الذات الحضارية: الأمة؛ ومن ثم يجب تنسيق إن لم يكن توحيد هذه الصناديق ضمن مظلة أممية واحدة ومتكاملة، قبل أن تنطلق مندمجة في اقتصاد رأسمالي له قيادته المهيمنة وموجهاته نحو مصالح معينة وأولويات معينة.

وفي الحالة الخليجية فإن صغر القدرات القومية لهذه الدول فرادى ومجتمعة، يفرض البحث عن تكتل قابل للاستمرار والمقاومة، ويسهل فيه تواصل الشعوب، وتناقل القيم والأعراف، والمصالح والمنتجات. وهذا المحضن هو "الأمة" بمفهومها الشامل بنية وتكوينًا وحضارة كما قدمناه. وعليه، يجب إعادة توجيه استثمارات هذه الصناديق في أرض الأمة وقواها البشرية؛ بحيث لا تقاس عملياتها ولا عوائدها على أقطارها الصغيرة. كما يجب ألا تقف الموارد والفوائض المالية على دخل ريعي أو يكون عليه اعتماد رئيسي؛ الأمر الذي يعرض الأجيال القادمة للخطر. فالتراكم المالي الصرف سواء النقدي أو الأصول المالية أضعف شيء في الحقلة الاقتصادية ما لم يتحول إلى أنشطة اكتسابية تعتمد على الجهد البشري المتجدد والمبدع لا على الطاقة غير المتجددة.

ومن ناحية أخرى، فإن مبادئ المالية العامة الإسلامية الداخلية والخارجية أولى من مبادئ سنتياجو التي فرضتها مخاوف القوى الكبرى من تنامي نفوذ دول المنشأ المالكة للصناديق. وإذا كانت مبادئ سنتياجو أصلت فاعليتها تحت مفهوم "الامتثال" الأشبه بالالتزام الذاتي؛ فهو في الحقيقة أقرب للإلزام لما يحيط به من تهديدات بإجراءات حمائية قد تصل إلى تجميد الأرصدة أو مصادرتها من قبل الدولة المستقبلة. أما مفهوم الامتثال النابع من منظور حضاري إسلامي فأساسه الرؤية والقناعة بها، ومبادئ العدالة والتوازن التي تكفل منافع مشتركة ومتكافئة، بغير استغلال ولا إكراهات.

ومن ناحية ثالثة: فإن المنظور النقدي لم يقدم "فاعلًا" أو مستوى تحليل مرجعي يستوعب ويوازن بين المستوى القومي الواقعي السائد، والإطار العالمي والعولمي الصاعد، ويحتفظ لكل بمزاياه؛ من التحديد والوضوح والفاعلية في جهة، والقيم والأخلاق والتواصل الإنساني والأفق الأرضي الشامل وتقبل فاعلين وقضايا وأدوات مستجدة ومتجددة كل يوم من ناحية أخرى. الأمر الذي يبدو المنظور الحضاري الإسلامي أقرب لأن يوفره ليس للمسلمين فقط ولكن للجميع مع الفوارق الفكرية والعملية.

والخلاصة النهائية: أن قضية صناديق الثورة السيادية مثلت متكأً لاختبار المدى الذي يمكن فيه لكل منظور من المنظورات المتنافسة لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي ومفاهيمه وقضاياه، وأثبتت أن لكل منظور قدرة تحليلية وتفسيرية بل وتوجيهية ناصحة للفاعل الدولي محل الدراسة، لكن أوجهًا من القصور تتبدى في التحليل علميًا وعمليًا، تقصر بالنتيجة عن شمول الفهم أو فاعلية وكفاءة السلوك. بينما أبرز المنظور الحضاري قدرة أوسع على استيعاب مزايا هذه المنظورات وتلافي ما فيها من تضييق أو سيولة، أو تناقضات بين الداخلي والخارجي، وبين دواعي الانتماء إلى الذات الحضارية وما تضفيه على القوى الصغيرة من دعم وثقل، وواقع الارتماء في دوائر لا انتمائية والدوران في فلك منظومة تكرس الهيكل الراهن للنظام العالمي، وما يسفر عنه ذلك من مزيد من التبعية والقيود والتهديدات المحدقة. ومن ثم توصلت الدراسة إلى نتيجتها العلمية في هذا الاختبار المنظوري، وفائدتها العملية في ضرورة استعادة مفهوم الأمة جسرًا بين الأقطار الصغيرة والعالم الكبير.

******

الملاذات الضريبية وأثرها على الدول النامية

رجب السيد عزالدين*

مقدمة

يتسع اليوم نطاق الاقتصاد السياسي الدولي ليضم ظواهر وفواعل وكيانات جديدة جديرة بالدراسة، ظواهر يتداخل فيها السياسي بالاقتصادي بالأمني، ويتقاطع فيها الداخلي بالخارجي تقاطعًا كبيرًا. وتتعدد التحليلات للظواهر الجديدة بناء على مستوى التحليل من جهة والمدخل الذي يتبناه الباحث من ناحية أخرى. من هذه الظواهر أو الكيانات الجديدة التي تندرج ضمن واقع الاقتصاد السياسي الدولي ما يسمى بالملاذات الضريبية، بوصفها وحدة/ فاعلًا أو ظاهرة/ قضية، تبدو لأول وهلة قضية مالية اقتصادية بحتة، لكن ارتباطاتها بالدول المتقدمة والنامية، وما تثيره من قضايا قانونية دولية وأسئلة حول موقف السياسات الضريبية الوطنية والعابرة للحدود، وكذلك آثارها على الاقتصاد العالمي؛ كل ذلك يشير إلى أبعاد سياسية وربما أمنية تتعلق بها تحتاج إلى دراسة وتحليل.

تشكل قضية الملاذات الضريبية والتهرب الضريبي العابر للحدود واحدة من أهم القضايا المالية المثارة منذ مطلع الألفية، حيث تزايدت الأصوات الغربية المطالبة بمراجعة أوضاع هذه الملاذات وما تحويه من أموال بعد أن ذاع صيتها في مجال حماية المتهربين من الضرائب عبر الحدود والتستر على أموال باتت توصف بالمشبوهة أو القذرة وتصل في أقل التقديرات إلى 13 تريليون دولار. وزاد من شهرة القضية اتساع نطاقها لتشمل كل دول العالم تقريبًا سواء كانت متقدمة أو نامية، غنية أو فقيرة، دولًا شمالية أو جنوبية، شرقًا وغربًا، بعد أن كان النقاش حولها أوروبيًا–أوروبيًا بداية من عام 2002. طفت القضية على السطح بعد الأزمة المالية العالمية 2007-2008، وتزايدت الضغوط الداخلية الأوروبية—الأوروبية حول تلك الظاهرة وضرورة ضبط أوضاعها ومساراتها خاصة بعد توالي قضايا الفساد المالية لكبرى الشركات متعددة الجنسيات وكبرى المصارف المالية في العالم.

في نفس المسار بدأت أنظار العالم النامي تتجه إلى الملاذات الضريبية خلال السنوات الأخيرة وبالأخص دول الربيع العربي بعد أن كشف عددٌ من التحقيقات والتقارير الاستقصائية الغربية أن هذه الملاذات تتستر على أموال بمليارات الدولارات هربتها الأنظمة السياسية البائدة إليها عبر عقود[1]، وهو ما دفع بالقضية للظهور على السطح وبقوة خلال السنوات الأخيرة لا سيما مع توارد أسماء بعينها من رموز الأنظمة البائدة في كل من مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن في تلك التحقيقات مع بيانات بحجم أرصدتها المالية في تلك الملاذات[2]، ومن ثم باتت شعوب هذه البلاد تتساءل أين أموالنا؟ وما حجمها؟ وكيف هربت؟ ولماذا لا يردونها إلينا؟

---

* باحث في العلوم سياسية.

[1] آخر هذه التحقيقات والكشوف الاستقصائية ما أطلق عليه "وثائق بنما" في أبريل 2016، للتعريف بها راجع:
http://panamapapers.sueddeutsche.de/articles/56febff0a1bb8d3c3495adf4/

وراجع أيضًا تقريرًا بعنوان "سؤال وجواب: علامَ تدور فضيحة وثائق بنما؟
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2016/04/160404_panama_papers_q_and_a

[2] وراجع فيما يتعلق بالأسماء المصرية الواردة في وثائق بنما تقريرًا بعنوان "ما وراء "وثائق بنما": القصة الكاملة لشركة نجلي مبارك في ملاذها الضريبي"
http://www.madamasr.com/ar/sections/politics/%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D9%86%D8%AC%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A

وراجع أيضًا تقريرًا بعنوان **"قاعدة بيانات "وثائق بنما": ما الجديد بشأن مصر؟ ولماذا عليك أن تهتم؟"**
http://www.madamasr.com/ar/sections/economy/%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D8%9F-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%83-%D8%A3%D9%86-%D8%AA%D9%87%D8%AA%D9%85%D8%9F

وهل يعود ذلك إلى أسباب قانونية فنية أم إلى أسباب سياسية من قبيل أن الدول الغربية لا ترغب في مساعدة هذه الشعوب على استرداد أموالها المهربة حتى تبقى تحت رحمة المساعدات والقروض الخارجية لا سيما وأن حجم هذه الأموال يعادل أضعاف أضعاف المساعدات التي تتلقاها هذه البلدان عبر عقود[1].

وتثير ظاهرة الملاذات الضريبية من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي مجموعة من التساؤلات نسعى إلى الاقتراب منها من خلال ثلاث دراسات أساسية لثلاثة من المهتمين بهذه الظاهرة كلهم من أصول بريطانية، أحدهم صحفي استقصائي "**نيكولاس شاكسون**" ويقع كتابه تحت عنوان "**جزر الكنوز.. الملاذات الضريبية وقصة رجال سرقوا العالم**"[2]، والثاني لأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي "**رونين بلان**" بعنوان "**الملاذات الضريبية..كيف تعمل العولمة حقًا**"[3]، والثالث لأستاذ اقتصاد متخصص في المالية العامة "**جابريل زوكمان**" بعنوان "**ثورة الأمم المخفية.. وباء الملاذات الضريبية**"[4]،كما نستعين ببعض التقارير الصادرة من منظمات مجتمع مدني مهتمة بالقضية أمثال منظمة أوكسفام البريطانية وشبكة العدالة الضريبية والاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين ومنظمة أكشن آيد البريطانية، وكذلك إسهامات بعض الصحفيين العرب مثل أسامة دياب، إضافة إلى بعض الأخبار والتقارير الصحفية المنشورة حول جزئيات الموضوع وتطوراته.

وتدور تلك الورقة حول مجموعة من الأسئلة هي: ما هي الملاذات الضريبية وخريطة توزيعها في العالم؟ ما أسباب نشوء هذه الظاهرة ودوافعها، ولماذا تجدد الاهتمام بها على المستوى العالمي في الآونة الأخيرة؟ ما حجم تأثير هذه الظاهرة على الدول النامية والمتقدمة، وإلى أي مدى تتأثر بها الحالة المصرية؟ لماذا لا تحارب الدول الكبرى الملاذات بجدية وتكتفي ببعض الإصلاحات الجزئية؟ أين الدول النامية من قضية الملاذات، ولماذا يتم تهميشها من الاتفاقات الأوروبية؟ ما عواقب استمرار هذه الظاهرة على الاقتصاد العالمي وكيف يمكن مواجهتها؟ ما أنماط التفاعل بين السياسي والاقتصادي في قضية الملاذات؟

وبناء عليه ستنقسم تلك الورقة إلى عدة محاور هي: أولًا التعريف بظاهرة الملاذات: المفهوم والماهية والدوافع والكيفية، ثانيًا حجم ضرر الظاهرة (الدولة المتقدمة – الدول النامية – الحالة المصرية)، ثالثًا دلالات التعامل الدولي مع الظاهرة (بالتطبيق على تسريبات بنما)، رابعًا لماذا لا يحاربون الملاذات؟ مقاربات تفسيرية، وخاتمة من منظور نقدي.

أولًا: التعريف بظاهرة الملاذات: المصطلح والماهية والدوافع والكيفية

أ.مصطلح الملاذات: نقد الترجمة واقتراح مصطلح بديل

يطلق مصطلح "tax havens " على تلك المناطق من العالم - دول أو أقاليم أو جزر — التي تتمتع بنظام ضريبي تنعدم فيه الضريبة نهائيًا أو تفرض بمعدلات منخفضة للغاية مدعمة بنظام عالي السرية بالنسبة لحسابات العملاء ونظام مرن للغاية لتأسيس

---

[1] فيما يتعلق بالأسماء والشخصيات العربية الواردة في وثائق بنما، راجع **أهم المعلومات عن شخصيات عربية وردت أسماؤها في "وثائق بنما"**
http://www.france24.com/ar/20160404-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%84%D9%88%D9%83-%D8%B1%D8%A4%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%AA%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%A8-%D8%A3%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%86%D9%81%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA

[2].Nicholas Shaxson, **Treasure Islands: Tax Havens and the Men who stole the World,** Bodley Head, London, 2011.

ترجم الكتاب إلى العربية بعنوان **"ذهبت ولن تعود.. مافيا الأموال المهربة"**، ترجمة فاطمة نصير، القاهرة، دار سطور، 2011. وسوف نعتمد على النسخة المترجمة من الكتاب في هذه الورقة.

[3].Ronen Palan, Richard Murphy**, Tax Havens How Globalization Really Works,** Cornell University Press, New York, 2010.

[4].GABRIEL ZUCMAN**, the Hidden Wealth of Nations THE SCOURGE OF TAX HAVENS**, University of Chicago Press, September, 2015.

الشركات يصل إلى حد أن يتم تأسيس شركات وهمية، وهو ما يمكنها من جذب استثمارات أجنبية بمليارات وتريليونات الدولارات تثار حولها الشكوك فيما يتعلق بمصدرها ومشروعيتها.

ويثير ترجمة المصطلح إلى اللغة العربية بمفردة "الملاذ أو الملاذات" الدهشة والاستغراب؛ إذ إن معظم الكتابات الحديثة حول هذه المناطق تشير إليها باعتبارها أماكن تتستر على أموال مهربة من الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، كما يرتبط اسم هذه المناطق بظواهر مالية عابرة للحدود مثل التهرب الضريبي وفضائح الشركات متعددة الجنسيات وعمليات غسيل الأموال والتجارات غير الشرعية في العالم مثل المخدرات والسلاح... إلخ. ومن ثم كيف توصف هذه الأماكن بالملاذات على اعتبار أن كلمة ملاذ باللغة العربية عادة ما تستخدم بدلالة إيجابية تتعلق بإيواء المظلوم أو الخائف ومن على شاكلتهم، بينما مناطق الأموال تأوي المتهربين من دفع مستحقات مالية في بلاد أخرى وتساعدهم على ذلك بتوفير النظم الضريبية وأنظمة السرية والمرونة.

ولا ندري من الذي ترجم هذا المصطلح إلى العربية بهذا المعنى، ولكن يبدو أنه معذور إذ إن كلمة "havens" مشتقة في الإنجليزية من كلمة "heaven" والتي تعني الجنة أو الفردوس أو السماء، ومن ثم فإن الترجمة الحرفية للكلمة تعني "الجنات الضريبية"، ويبدو أن بعض الباحثين الغربيين قد انتبه إلى هذه الدلالة الغريبة التي تتناقض مع مضمون الظاهرة فكتبوا متسائلين " Tax havens or tax hells?".[1]

يشير Ronen Palan أستاذ الاقتصاد السياسي الدولي بجامعة "سيتي" بلندن[2]، في دراسة تاريخية حول ظاهرة الملاذات الضريبية[3]، أن مصطلح "Tax havens" نشأ بالأساس في فترة ما بين الحربين العالميتين (1920-1930)، حيث قامت بعض الدول والإمارات الصغيرة مثل سويسرا وليختنشتاين بإطلاق هذا الوصف على نفسها في محاولة لجذب الاستثمارات الخارجية في وقت شديد الصعوبة بالنسبة لأوروبا والعالم، ثم انتشر استخدام المصطلح بداية من الخمسينيات وذاع صيته بداية من التسعينيات حيث اتسع ليشمل مناطق ودولًا عديدة في العالم وصلت إلى أكثر من 80 منطقة في العالم بحلول الألفية الثانية.

من هذا العرض يتضح أن معظم المعاصرين المنتقدين للظاهرة يقعون في فخ استخدام نفس المصطلح الذي اختارته هذه المناطق لنفسها، فصاروا بذلك أقرب للذي يروج للمفهوم وجاذبيته دون أن يدري مع أن مضمون نقاشه وحواره وانتقاداته تصب في اتجاه معاكس تمامًا يتحدث عن كوارث هذه المناطق وأدوارها في التستر على أموال العام المنهوبة.

وتقترح هذه الورقة مصطلحًا آخر لوصف هذه الظاهرة tax caverns بدلًا من Tax havens، وبالتالي تصبح ترجمتها في اللغة العربية "المغارات الضريبية" بدلًا من "الملاذات الضريبية"، وتشتق كلمة caverns من كلمة cave والتي تعني الكهف أو المغارة، وقد رأينا أن هذه الكلمة أقرب لوصف الظاهرة لاعتبارات لغوية وجغرافية تتشابه مع حالة الجزر أو الملاذات الضريبية. فالكهوف أو المغارات عادة ما يسكنها قطاع الطرق والمجرمون، وكذلك الملاذات التي تأوي المتهربين من الأموال، كما أن الكهوف والمغارات عادة ما تكون في مناطق معزولة جغرافيًا وهو ما يتشابه مع الوضع الجغرافي لبعض الجزر الضريبية مثل جزر فيرجن وأوكلاند وغيرها من الجزر التي تقع أعالي البحار والمحيطات، أضف إلى ذلك أن مناطق الكهوف والمغارات لا يقدر على فهم طرقها ومسالكها كل أحد، بل تحتاج إلى ذوي خبرة بهذه المسالك الوعرة والمعقدة، وهو ما يتشابه مع حالة الملاذات الضريبية التي تعتمد أنظمة مالية

---

[1] ANA MARGARIDA RAPOSO, **Tax havens or tax hells? A discussion of the historical roots and present consequences of tax havens,2013** file:///C:/Users/R.Elsayed/Downloads/raposo%20(1).pdf

[2] رونين بلان، أستاذ اقتصاد سياسي دولي مهتم بالقضايا المالية الدولية وتفاعلاتها العابرة للحدود، وبالأخص ما يعرف منها بقضايا الأوف شور والملاذات الضريبية، له كتاب سابق بعنوان "عالم الأوف شور" يشرح فيه كيف تكونت أنظمة الأوف شور في الجزر والملاذات الضريبة ومتى تكونت وكيف تدار وتأثيراتها على التجارة الدولية والنظام المالي العالمي وأثرها على الدول النامية، له كتاب آخر بعنوان "الاقتصاديات المتخيلة للعولمة" صدر له مؤخرًا بالاشتراك مع زميل كتاب بعنوان "الملاذات الضريبية.. كيف تعمل العولمة حقًا، وقد سبق وقمنا بعرضه ضمن التوثيق المعرف.

[3] **Ronen Palan, History of tax havens,2009:** http://www.historyandpolicy.org/policy-papers/papers/history-of-tax-havens

وضريبية شديدة التعقيد والسرية ولا يقدر على فك ألغازها إلا نوعية معينة من المتخصصين احترفت هذه المساحات وعادة ما ينتمون إلى فئة محترفة من خبراء الضرائب أو فئة جديدة من الصحفيين الاقتصاديين الاستقصائيين الدوليين.

ب. ماهية الملاذات: دول ذات سيادة أم ماذا؟

تطلق الملاذات الضريبية —كما شرحنا أعلاه— على مجموعة المناطق التي تعمل على جذب الأموال من خلال تصميم نظام ضريبي محلي شبه منعدم الضريبة أو يفرضها بمعدلات منخفضة جدًا[1]، ولكن يثار تساؤل حول ماهية هذه المناطق هل هي دول كاملة السيادة أم أقاليم تابعة لدول أم مناطق تتمتع باستقلال ذاتي، وما وضعها في النظام الدولي[2].

تشير خريطة الملاذات في العالم إلى أنها تضم كل هذه الأنواع (دول - أقاليم تابعة — جزر تتمتع بالحكم الذاتي)، وبالتالي ليست جميع الملاذات الضريبية دولًا ذات سيادة سياسية، بل إن بعضها أقاليم ومناطق تتبع سياسيًا ادولًا أخرى، ولكنها تشكل ملاذات ضريبية، كإمارة أندورا الفرنسية التي لا تتمتع بالسيادة، إلا أنها تمتاز بنظامٍ ضريبيٍ خاص بها، ومختلف عن النظام الضريبي الفرنسي، وهذا ينطبق أيضًا على إقليم الكامبيون الإيطالي وكذلك جزر فيرجن وأوكلاند التابعة للتاج البريطاني. وهذا ما يذهب إليه أيضًا "نيكولاس شاكسون"[3] الصحفي الاستقصائي البريطاني المهتم بظاهرة الملاذات الضريبية وكيفية عملها تحديدًا.

لخص "شاكسون" رحلته مع جزر الملاذات الضريبية على مدار خمسة عشر عامًا في كتاب أصدره عام 2011 بعنوان "**جزر الكنوز.. الملاذات الضريبية وقصة رجال سرقوا العالم**"[4]، وانتهى فيه إلى أن عالم "ملاذات الجزر" تحديدًا لا يشكل مجموعة من الدول المستقلة، التي تمارس حقوقها السيادية في سن قوانينها، ووضع أنظمتها الضريبية وفقًا لما تراه مناسبًا، بل هي مجموعة من شبكات النفوذ التي تتحكم فيها القوى العالمية العظمى، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة، كل شبكة منها متداخلة بعمق مع الأخريات. فجزر البهاما وجرسي والكايمان وفيرجن، كانت جزءًا من مستعمرات سابقة، ورغم أنها تتمتع في غالبيتها باستقلال ظاهري عن البلد الأم، فإنها مرتبطة عن كثب بالعواصم المالية والسياسية الكبرى. وتعد هذه الأماكن ملاذات آمنة لإيداع أموال الكبار وأموال

---

[1] من أهم هذه الملاذات جزر الباهاما وبنما في القارة الأمريكية، وسويسرا ولوكسمبورج والنمسا وهولندا وإمارة موناكو وليختنشاتين في أوروبا، وجزر فيرجن وفوكلاند وجيرسي وجبل طارق التابعون للتاج البريطاني، وفي آسيا هناك هونغ كونغ وسنغافورة، أما في أفريقيا فتعد ليبيريا وأنغولا ملاذاتٍ ضريبيةً حديثة إضافة إلى دول عربية مثل الإمارات والبحرين ومؤخرًا ماليزيا.

[2] أنواع الملاذات الضريبية:

يمكن تقسيم الملاذات الضريبية إلى أكثر من نوع وفق أكثر من معيار، ووفقًا لمعيار الشمول هناك بوجه عام نوعان رئيسان للملاذات الضريبية:

1ـ الملاذات الضريبية العامة: وهي النوع الأكثر شيوعًا وانتشارًا في العالم، إذ تمتاز تلك الأقاليم بأن تشريعاتها الضريبية والاستثمارية تتضمن نظامًا ضريبيًا خاصًا يطبق على الجميع، ويقدم حوافز ضريبيةً ومالية للاستثمارات الأجنبية بوجهٍ عام، ومثال تلك الملاذات (موناكو ـ سويسرا).

2ـ الملاذات الضريبية الخاصة: وهي دول أو أقاليم تنشئ أنظمةً ضريبيةً خاصة لأنواعٍ معينةٍ من الشركات فقط، وخير مثال على هذا النوع لوكسمبورغ، التي تقدم نظامًا ضريبيًا خاصًا للشركات القابضة وفقًا لتشريعها الصادر عام 1929، فالشركات القابضة هناك لها معاملة خاصة فيما يتعلق بمعدل الضريبة مختلفة عما هو مطبق على المشروعات الوطنية أو الأجنبية الأخرى.

ووفقًا لمعيار فرض الضرائب من عدمها يمكن التفريق بين عدة أنواع للملاذات الضريبية:

1ـ ملاذات ضريبية لا تفرض أي ضرائب على الدخول أو الأرباح، مثل (الباهاما ـ البحرين ـ برمودا ـ جزر الكايمان). والجدير بالذكر أن مثل هذه الدول لا تقوم بإبرام أي معاهدات أو اتفاقيات ضريبية سواءً كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، لأن عدم فرضها لأي ضريبة ينفي احتمال نشوء أي ازدواج ضريبي أو تهرب ضريبي لديها في علاقاتها بالدول الأخرى.

2ـ ملاذات تفرض ضرائب على الدخل أو الأرباح تأسيسًا على مبدأ الإقليمية، إذ تعفى الأرباح المحققة من صفقات أو معاملات تتم خارج إقليم الدولة، ومثال تلك الدول (هونغ كونغ ـ ليبيريا ـ ماليزيا ـ بنما).

3ـ ملاذات تفرض الضرائب بمعدل مرتفع أو ثابت قليلًا، إلا أنها قد تخفض ضرائبها بموجب معاهداتٍ ضريبية تبرمها مع دول أخرى، ومن هذه الدول (سويسرا ـ جزر الأنتيل الهولندية).

4ـ ملاذات تقدم مميزاتٍ ضريبية خاصة بالشركات القابضة أو شركات المناطق الحرة offshore، ومثال تلك الملاذات (دول الكاريبي ـ هولندا ـ سنغافورة).

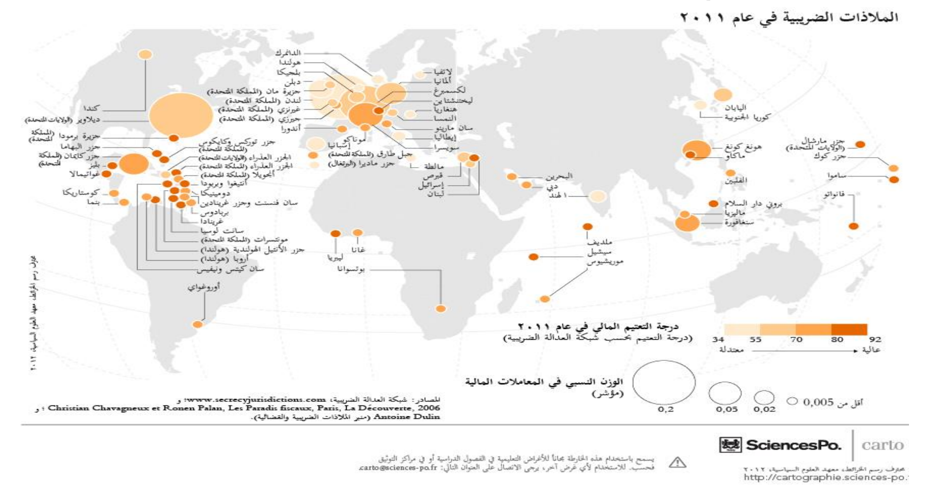
5ـ ملاذات تقدم إعفاءاتٍ ضريبية للصناعات التي من شأنها أن تزيد من حجم الصادرات، ومثال تلك الملاذات (أيرلندا).

6ـ ملاذات ضريبية تقدم ميزات خاصة أخرى لبعض أنواع الشركات، لتحقيق غايات معينة، ومثال هذه الملاذات (بربادوس ـ جامايكا).

[3] صحفي استقصائي بريطاني وعضو شبكة العدالة الضريبية العالمية، اكتشف أثناء رحلة عمل عادية إلى دولة الغابون (وسط أفريقيا) الخيوط الأولى لمافيا إخفاء وتهريب الأموال المنهوبة في العالم, فقرر أن يبحث عن المزيد من المعلومات والأسرار والخفايا، التي جمعها في هذا الكتاب واستغرق فى كتابته 15 عامًا. له كتاب متصل بعنوان "الآبار المسمومة: السياسات القذرة للنفط الأفريقي". Poisoned Wells" The Dirty Politics of African Oil, 2008.

[4] Nicholas Shaxson**, Treasure Islands: Tax Havens and the Men who Stole the World**, Bodley Head, London,2011

الجريمة والأموال المنهوبة، حيث تضمن سرية المودعين، ولا تكاد تخضع أموالهم لضرائب تذكر، وهذه الملاذات ليست مقصورة على تلك الجزر، هي موجودة في قلب العواصم الكبرى، ولذلك يستخدم تعبير "الأوف شور offshore" للدلالة على تلك الملاذات الآمنة للأموال التي تقع معظمها في مناطق أو جزر تابعة للدول الكبرى مثل بريطانيا وإيطاليا وهولندا وغيرها، أو في دول تعد من دول العالم المتقدم مثل سويسرا والنمسا ولوكسمبورج[1].



ج.دوافع إنشاء الملاذات واللجوء إليها

تبدو دوافع بعض الدول والجزر والأقاليم التابعة في الإعلان عن نفسها كملاذات آمنة للأموال من الضرائب واضحة؛ إذ تسعى هذه الدول والأقاليم إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال ما سبق وأشرنا إليه (نظام ضريبي منعدم أو منخفض للغاية – سرية تامة – مرونة في تأسيس الشركات)، أما دوافع اللجوء إليها فتكاد تكون مشتركة بين كل الكتابات التي تحدثت عنها وتناولتها خلال السنوات الماضية منذ أن تم طرح موضوعها وأثارته على العالم، وتمثلت في ثلاثة دوافع رئيسية؛ الأولى التهرب الضريبي وعادة ما تلجأ إليه الشركات متعددة الجنسيات[2]، الثانية غسيل الأموال، والثالثة أنشطة الجريمة المنظمة، ومؤخرًا بدأ الحديث عن علاقتها بالجماعات والمنظمات الإرهابية[3].

د.كيف يتم التهرب الضريبي باستخدام الملاذات

عادة ما تستخدم الملاذات الضريبية في التهرب من الضرائب، حيث تلجأ الكثير من الشركات إلى تملك فرع من شركتها في ملاذ ضريبي بهدف التلاعب في حساباتها بحيث تظهر أغلبية أرباحها في الشركة المسجلة في الملاذ الضريبي وتختفي من "الفرع" المسجل في الدولة التي تشتغل بها فعليًّا، وينتهي بنا الأمر إلى أن الشركات العملاقة لا تدفع الضريبة في المكان أو الدولة التي تحقق فيها الأرباح. لعملية تحويل الأرباح وسائل عدة وأهمها أن الأجزاء المختلفة من نفس الشركة تدفع الأموال لنفسها بشكل اصطناعي في مقابل بضائع وخدمات ضمن خطتها لتوزيع الربح بين الأجزاء المختلفة للشركة وتحديد كمية الضرائب التي ستدفعها الشركة متعددة الجنسيات[4].

---

[1] شاكسون، **"ذهبت ولن تعود.. مافيا الأموال المهربة"**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] **Offshore Shell Games 2014, the use of Offshore Tax Havens by Fortune 500 Companies**, Citizens for Tax Justice explores. https://www.scribd.com/doc/228508909/Offshore-Shell-Games-2014

[3] Popa George-Dorel, **Tax havens and the terrorism;** Constanta Maritime University Annals, Vol. 20, 2013. https://ideas.repec.org/a/cmc/annals/v20y2013i2p275-280.html#author-body
also see: Prof R. Vaidyanathan, **Transnationals | Tax Havens | Terrorism,2015**
http://www.theindianpanorama.news/potpourri/business/transnationalstax-havensterrorism-article-44591.html

[4] ومن الوسائل الأخرى المنتشرة هو إنشاء كيانات للأغراض الخاصة Special Prurpose Entity التي توفر آليات للتهرب الضريبي عادة لا تكون متاحة في البلد الأم للشركة، ومن هذه الوسائل هو الاستثمار السري الدائري فيقوم المستثمر مثلًا بتحويل المال للشركة الجديدة المنشأة في ملاذ ضريبي، والتي تستثمر بعد ذلك في الأسهم والسندات في شركات بلده، وعلى الرغم من أن الأرباح على هذه الاستثمارات تعود إلى المستثمر المقيم عادة في بلده والمساهم في شركات من بلده أيضًا، فإنها تظهر على أنها أرباح شركة أجنبية لا تخضع لقوانين الضرائب الخاصة ببلده. ويتهرب أيضًا الأشخاص أصحاب الثروات الضخمة من ضريبة الميراث عن طريق تسجيل أصولهم المالية في الملاذات الضريبية، ويتم توجيه دخلهم عن طريق تلك الملاذات لإخفائها عن أعين السلطات الضريبية.

ثانيًا: حجم ضرر الظاهرة (الدول المتقدمة – الدول النامية – الحالة المصرية)

أ.حجم الضرر بالنسبة للدول المتقدمة

يوجد بالعالم 80 منطقة ملاذ ضريبي، يصل عدد الشركات المقيدة بها مليونيْ شركة، وتحتوي على حسابات لأكثر من نصف مصارف العالم ومعظم الشركات متعددة الجنسيات. تساعد الملاذات الشركات على تفادي دفع الضريبة المستحقة في الدولة التي تحقق فيها الأرباح بالإضافة إلى منح السرية وإخفاء هوية المستثمرين أصحاب تلك الأموال وضمان سرية الحسابات، فضلًا عن سهولة إنشاء الشركات الوهمية برؤوس أموال منخفضة للغاية، الأمر الذي أدى إلى تراكم رأسمالي بهذه الجزر والملاذات تخطى الـ13 تريليون دولار وفقًا لأقل التقديرات، بينما تتراوح في تقديرات أخرى ما بين 21-32 تريليون دولار أي ما يقارب حجم الاقتصاد الأمريكي والياباني مجتمعين وفقًا لتقدير شبكة العدالة الضريبية.

وتعاني جميع الدول الغنية والفقيرة على حد سواء من تلك الظاهرة[1]، فقد ظهرت في المملكة المتحدة في الأعوام الأخيرة العديد من قضايا التهرب الضريبي الشهيرة ومن أشهرها كانت سلسلة المقاهي الشهيرة ستاربكس، التي حققت مبيعات بـ(400 مليون جنيه إسترليني) ما يزيد على 4.5 مليار جنيه مصري ولكنها لم تدفع أي ضريبة على الربح، فقامت الشركة صاحبة سلسلة المقاهي بتحويل بعض من الأرباح لشركة تابعة لها في هولندا في شكل تكلفة استخدام العلامة التجارية، واقترضت من أجزاء أخرى في الشركة بنسبة فوائد عالية جدًّا، وهي أيضًا من الحيل المتبعة في عملية تحويل الأرباح[2].

ومن الظواهر المثيرة للاهتمام، التي تدل على انتشار ظاهرة خلق أنظمة وشبكات وتعاملات مالية تهدف خِصيصى إلى التهرب من الضريبة؛ هو وجود عدد ضخم جدًّا من الشركات يتشاركون نفس العنوان مما ينم عن عدم وجود أي عمليات حقيقية لتلك الشركات، وأن وجودها هو وجود على الورق فقط. في جزر الكايمان يوجد مبنى يسمى "أوجلاند هاوس" وهو مبنى مكون من أربعة طوابق ولكنه يحتوي على 19000 شركة مسجلة. الأمر كان ملفتًا للانتباه لدرجة أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أعرب عن امتعاضه بشأن تلك الممارسات في خطاب له عن سياسات الإصلاح الضريبي عام 2009.

وتقدر منظمة أوكسفام البريطانية حجم الأموال المخفية من أثرياء حول العالم في تلك الملاذات بنحو 14 تريليون يورو، منها حوالي عشرة تريليونات يورو يتم الاحتفاظ بها بأوروبا أو بالمناطق والجزر المرتبطة بدول أوروبية. وتقدر المنظمة أن هذه الظاهرة تكلف حكومات الاتحاد الأوروبي 120 مليار يورو سنويًا في العائدات الضريبية المفقودة وفقًا لبيانات تم جمعها من بنك المعايير الدولية وصندوق النقد الدولي. وتعد سويسرا واحدة من أكبر مستودعات الأموال المشبوهة في العالم، ففي عام 2009 استضافت حوالي 2.1 تريليون دولار، في حسابات "أوف شور" يملكها أشخاص غير مقيمين، نصفهم من أوروبا، وكان هذا المبلغ 3.1 تريليونات دولار في العام 2007، أي قبل الأزمة المالية العالمية في 2009. وذكر تقرير مكتب المساءلة الحكومي الأمييكي في عام 2008 أن

---

[1] في أبريل 2013 بدأ الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، في نشر أعمال مشروع «السرية للبيع»، وهو أكبر تحقيق استقصائي في تاريخ الصحافة الاقتصادية، حول الجرائم المالية العالمية والتهربات والملاذات الضريبية للأثرياء المتورطة فيها بنوك عالمية وشخصيات سياسية مشهورة، ويهدف مشروع «السرية للبيع» الذي يعمل فيه فريق من الصحفيين يبلغ عددهم 86 صحفيًا من 46 دولة، إلى تتبع ظاهرة الملاذات الضريبية والحسابات السرية والشركات مجهولة الهوية المعروفة باسم «أوف شور». وقال الاتحاد إن مشروعه مبني على قاعدة معلومات ثرية متنوعة بين سجلات سرية وتسجيلات صوتية ووثائق وملفات سرية تصل إلى أكثر من 2.5 مليون وثيقة وملف، متعلقة بأكثر من 120 ألف شركة «أوف شور» تغطي أكثر من 170 دولة ونحو 130 ألف عميل، متورط في إنشائها بنوك عالمية لصالح عدد كبير من الشخصيات السياسية وآلاف الأغنياء والمليونيرات. ويقدر مشروع حجم الأموال المهربة في الملاذات الضريبية بما يقرب من 30 تريليون دولار بما يعادل حجم الاقتصادين الأمريكي والياباني مجتمعين. ويتميز مشروع الاتحاد عن غيره من المحاولات الفردية بالكشف عن تفاصيل أكثر خاصة بالملاذات وأصحاب شركات الأوف شور، وذكر الاتحاد في تقرير السرية للبيع أسماء من بينها ماريا إيميلدا ماركوس؛ ابنة ديكتاتور الفلبين، والبارونة الإسبانية كارمن تيسين، ورئيس وزراء جورجيا، والثرية الأمريكية دينيس ريتش، والمسؤول عن حملة الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند؛ جان جاك أوجبيه، والروسي إيغور شوفالوف، والكندي توني ميرتشانت، ووزير المالية السابق في منغوليا، وابنتا رئيس أذربيجان إلهام علييف، وغيرهم. كما وعد بالكشف عن أسماء أخرى خلال الفترة القادمة.

Also see : SECRECY FOR SALE: INSIDE THE GLOBAL OFFSHORE MONEY MAZE http://www.icij.org/offshore

[2] لأغراض تفادي دفع الضريبة تؤسس الشركات فرعًا أو أكثر للشركة في واحدة أو أكثر من الملاذات الضريبية مما يتيح لها تحويل أجزاء من أنشطة الشركة بشكل اصطناعي على الورق إلى ولاية قضائية منخفضة الضريبة بهدف تقليل قيمة الضريبة المستحقة على الشركة، وتمنح هذه الممارسة أيضًا سرية بيانات العملاء وتكلفة منخفضة وإجراءات ميسرة لتأسيس الشركات.

83 من أكبر مائة شركة أمريكية لها أفرع في الملاذات الآمنة، واكتشف بحث أجرته شبكة العدالة الضريبية في عام 2009 "أن 99 من أكبر مائة شركة أوروبية كانت تستخدم أفرعًا بملاذات ضريبية"، وفي كل من تلك البلاد،كان أحد البنوك هو أكبر مستخدم لتلك الأفرع.

ب. حجم الضرر بالنسبة للدول النامية

أظهرت دراسة أعدتها مؤسسة أكشن آيد الخيرية البريطانية أن نصف الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية يتم تحويلها عن طريق الملاذات الضريبية، ما يسمح للشركات المتعددة الجنسيات والمستثمرين بتجنب دفع مستحقات الضرائب لحكومات الدول المستقبلة لهذه الاستثمارات. وأشارت الدراسة إلى أن مثل هذه الممارسات تكون أكثر انتشارًا في الدول الفقيرة منها في الدول الغنية بشكل أكثر بكثير، ما يؤدي إلى حرمان الخزائن العامة في هذه الدول من إيرادات هي بأمسّ الحاجة إليها. ويسوق التقرير مثالًا من الهند؛ حيث تمكنت إحدى الشركات العالمية الكبرى من تفادي دفع ملياري دولار ضرائبَ للحكومة الهندية لأن استثماراتها سجلت في أحد الملاذات الضريبية البريطانية. وهذا المبلغ كافٍ لتوفير وجبة يومية لكل تلميذ هندي في التعليم الابتدائي لمدة عام. ومن الأمثلة الأخرى التي ساقتها الدراسة هو إقدام شركة عالمية للتعدين تملك 84 شركة فرعية تنشط في أفريقيا، إلا أنها لم تسجل إلا 4 دول منها في دول أفريقية في حين سجلت 47 منها في ملاذات ضريبية.

وتشير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" أن الهيكل الضريبي في البلاد النامية والمتقدمة أصبح هشًّا وتنازليًّا أي غير تصاعدي، مما يعني وجود اتجاه عالمي لتحميل الطبقات الأقل دخلًا الجزء الأكبر من العبء الضريبي. ورصدت المنظمة في تقرير عام 2014 حركة متزايدة لرأس المال من الدول النامية والمتقدمة إلى "الملاذات الضريبية"، وقدرت حجم الإيرادات العامة المفقودة لنزوح "**أموال الأفراد**" صوب الملاذات الضريبية بحوالي 190-290 مليار دولار سنويًا منهم 66-84 مليار دولار من الدول النامية، وهو ما يمثل وفقًا للمنظمة ثلثي حجم المعونات التنموية الرسمية التي تذهب إلى الدول النامية. **أما بالنسبة إلى الشركات،** فالوسيلة المعتمدة للتهرب الضريبي ونزوح رؤوس الأموال من الدول النامية هي "نقل الأسعار" عندما تقوم الشركات الدولية بتسعير منتجاتها وخدماتها المقدمة إلى أجزاء مختلفة من شركتها بهدف التحكم في الأرباح والخسارة بشكل يخفض من قيمة الضريبة المدفوعة، وتكلف هذه الممارسة الدول النامية حوالي 160 مليار دولار سنويًّا، وهو ما يزيد على إجمالي ميزانيات المعونة القادمة من الدول الغنية إلى الدول النامية[1]. وتشير تقديرات إلى أن حجم الأموال المتدفقة من الدول النامية إلى الملاذات الضريبية وصل 1.2 تريليون دولار في عام 2008 فقط[2].

ج.حجم الضرر بالنسبة للحالة المصرية

تقدر منظمة النزاهة المالية العالمية حجم الأموال غير الشرعية المهربة من مصر بنحو 132 مليار دولار (أي ما يزيد على تريليون جنيه مصري) في العقود الثلاثة ما بين 1981 و2010. وتؤكد المنظمة على أن هذا التقدير قد يكون محافظًا بشكل كبير نظرًا لأن بعض البيانات – خصوصًا الأقدم منها – كانت غير متوافرة بالشكل المطلوب، ومن هذا المبلغ يتضح أن حوالي نصفه أو 61.66 مليار دولار ذهبوا نتيجة لنوع من أنواع التهرب الضريبي الناتج عن "ضرب الفواتير" باستخدام شبكة من الشركات المسجلة

---

[1] United Nations Conference on Trade and Development. (2014). Trade and Development Report, 2014. Available: http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=981.

[2] تقدير منظمة النزاهة المالية، 2011، منقول عن شاكسون، ص 46.

في الملاذات الضريبية[1]. وتقدر شبكة العدالة الضريبية تكلفة ممارسات التهرب الضريبي المختلفة التي يأتي من ضمنها الاستثمار السري الدائري ونقل الأرباح باستخدام الملاذات الضريبية في مصر بنحو 68 مليار جنيه مصري سنويًّا[2].

وأظهرت التحقيقات التي نشرها الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين بالاشتراك مع جريدة لوموند الفرنسية في مايو 2015 والتي تحتوي على معلومات عن حسابات 100 ألف عميل من عملاء بنك إتش إس بي سي البريطاني، ساعدهم الأخير في عمليات التهرب الضريبي من بلادهم. وشملت التحقيقات مشاهير ورموزًا سياسية وأصحاب مناصب رفيعة، من ضمنها ملك الأردن عبد الله الثاني، وملك المغرب محمد السادس، والسلطان قابوس حاكم عمان، ورامي مخلوف ابن خال الرئيس السوري بشار الأسد.

وجاء في القائمة رجل الأعمال الهارب ووزير الصناعة في عهد مبارك؛ رشيد محمد رشيد، والذي شغل منصب عضو مجلس إدارة نفس البنك في مصر، حيث كشفت التحقيقات عن فتح رشيد عشرة حسابات بنكية، تمتعت جميعها بسرية تامة، تحت اسم شركة Lexington Investments ltd في 2003، ووصلت قيمة الأموال التي دخلت هذه الحسابات حتى عام ٢٠٠٧، ٣١ مليونًا و٧٠ ألف دولار أمريكي ولم يدرجها رشيد في إقرار الذمة المالية المقدم إلى جهاز الكسب غير المشروع في 2011[3]. وضمت القائمة أيضًا رموزًا سياسية أخرى على رأسهم مبارك وابناه، وكذلك الشقيقين محمد لطفي منصور وزير النقل الأسبق، ورجل الأعمال ياسين منصور، وحسين سالم وأولاده، ومحمود يحي الجمال وابنته خديجة زوجة جمال مبارك، غير أن حسابات هؤلاء الأشخاص تم إغلاقها في وقت غير معلوم ولم يتضح حجم الأموال التي وُجدت فيها[4].

وتستثمر عشرات الشركات المصرية في قطاعات البترول والإسمنت والأغذية والحديد والبنوك وغيرها من القطاعات عن طريق شركات مسجلة في الخارج، وعادة ما تكون مسجلة على الورق في ملاذات ضريبية ولذلك تعتبر في بيانات الهيئة العامة للاستثمار شركات بمثابة استثمارات أجنبية. وبخلاف الأسماء المعروفة والسياسية، فعند البحث عن اسم "Egypt" على موقع Offshore leaks الذي ينشر بيانات مسربة عن أصحاب الشركات السرية في الملاذات الضريبية، عن طريق تتبعه لـ٢,٥ مليون رسالة بريد إلكتروني، ستجد في القائمة ما يزيد عن ٢٠ اسمًا، أبرزها عائلة نصير ومنير ثابت؛ شقيق سوزان مبارك[5].

---

[1]Comment: Illicit Financial Flows from Developing Countries 2001-2010, http://iff.gfintegrity.org/documents/dec2012Update/Illicit_Financial_Flows_from_Developing_Countries_2001-2010-HighRes.pdf

[2] في مصر تنتشر ظاهرة الاستثمار السري الدائري round-tripping حيث تعمل الملاذات الضريبية في كثير من الأحيان كـ"وسيط" للاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين المستثمر النهائي والاستثمار، ويكون أحيانًا مصدرُ الأموال ووجهتها واحدًا.

[3] لجأ رشيد لإخفاء أمواله، إلى إيداع مراسلاته المالية في مقر «سيتى بنك إن إيه» بلندن، وهو أحد البنوك التي تتبع «سيتي جروب»، كما منح شركتي «بوكانان المحدودة» و«بريتان المحدودة» حق التصرف في أموال شركته «ليكسنجتون»، لفترة غير معلومة، بوصفهما «ملاكًا مستفيدين»، ليتضح بذلك أن رشيد محمد رشيد أوكل مهمة إدارة أمواله في بنك HSBC سويسرا الخاص بشكل كامل إلى شركة «سيتي جروب» بما تتضمنه من بنوك وشركات في بريطانيا وسويسرا وجزر كايمان.

وفقًا لموقع الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين، تحتل مصر المركز العشرين عالميًا من حيث كمية الأموال الموجودة في الملفات المسربة فقط الخاصة ببنك واحد عن فترة زمنية معينة بقيمة 3.5 مليار دولار منتمين إلى 700 شخصية في 1478 حسابًا بنكيًا، وتأتي مصر قبل دول مثل الإمارات المتحدة وتركيا والأرجنتين، من حيث الترتيب في كمية الودائع. كما أن العميل المرتبط بمصر الذي يملك أكبر قدر من الأموال في ملفات التسريبات يملك 856 مليون دولار، ولكن لم تفصح التسريبات عن شخصيته. من بين هذه الحسابات "المصرية" أيضًا العديد من الحسابات المرتبطة بشركات "أوف شور" مسجلة في الملاذات الضريبية، وهي عادة ما تكون شبكات من الشركات والحسابات المصرفية السرية المصممة خصيصى لتضليل مأمور الضرائب أو إخفاء الأموال عن أعين السلطات أو بغرض غسيلها أو تبييضها.

[4] أسامة دياب "التهرب الضريبي.. التسريبات السويسرية والسباق المحتدم إلى القاع"، http://arabic.cnn.com/opinion-osama-tax-scandal

[5] ومن المستفيدين من الشركات المؤسسة في الملاذات الضريبية رجل الأعمال حسين سالم المعروف بقربه من الرئيس الأسبق حسني مبارك، فقد امتلك سالم حصة في شركة غاز شرق المتوسط - التي كانت مسئولة عن تصدير الغاز لإسرائيل والأردن وإسبانيا - عن طريق شركة أخرى مسجلة في جزر العذراء البريطانية Mediterranean Gas Pipeline المملوكة لشركة أخرى مسجلة في بنما Clelia Assets Corp. والشركة الأخيرة كانت تمتلك حصصًا في ١٨ شركة مصرية عن طريق صندوق استثمار مسجل في جزر الكايمان تحت اسم Egypt Fund بحصة تقدر بـ٣ ملايين دولار، ويشارك عائلة سالم في هذا الصندوق الاستثماري السري أحمد عز بشخصه وجمال وعلاء مبارك من خلال صندوق آخر مسجل في ملاذ ضريبي آخر وهو جزر العذراء البريطانية وتدعى Panworld Investments، طبقًا لوثيقة صادرة من مكتب مساعد وزير العدل لشئون الكسب غير المشروع حصلت عليها مدى. من ناحية أخرى امتلكت Panworld Investments حصة في شركة بوليون القبرصية المملوكة أيضًا لعلاء وجمال مبارك - وهي الشركة التي امتلكت نسبة ٣٥٪ من صندوق EFG-Hermes Private Equite المسجل في جزر العذراء البريطانية والذي يدير ثلاثة صناديق منها اثنان مسجلان في جزر الكايمان. ووفقًا لقائمة مساهمي شركة السادس من أكتوبر للتنمية والاستثمار (سوديك) في يناير ٢٠١١، امتلكت شركة تدعى October Property Development نسبة ١٦٪ من شركة سوديك، ومن البحث عن هذه الشركة عثرت مدى على وثائق أخرى من البنك المركزي الأيرلندي تفيد بأن شركة October Property Development مسجلة في الجزر العذراء البريطانية ومملوكة لشركة إي إف جي هيرميس المصرية.

وتشير بيانات صادرة عن وزارة الاستثمار عن حجم الاستثمارات الأجنبية في الـ43 عامًا من 1970 إلى 2013، أن دويلات وجزر الملاذات تستثمر في مصر بعشرات الشركات المسجلة لدى الهيئة العامة للاستثمار، بل وتأتي في مراكز متقدمة جدًا من حيث حجم الاستثمارات بشكل لا يتناسب مطلقًا مع حجمها مما يثير العديد من علامات الاستفهام. ففي المركز السادس من حيث الدول المستثمرة في مصر، تقع جزيرة حجم سكانها بضع العشرات من الآلاف تدعى جزر كايمان في المركز السادس (قبل دول مثل فرنسا والولايات المتحدة وإيطاليا) بحوالي 85 شركة إجمالي رأس مالها حوالي 6 مليارات دولار، وتستثمر هذه الدويلات الصغيرة في حوالي 479 شركة مصرية رأسمالها يتخطى الـ12 مليار دولار. والسبب في استثمار هذه الدويلات الصغيرة هذه الأموال الطائلة هو تسجيل رجال أعمال مصريين وغير مصريين شركاتهم في هذه الدول لتحويل الأرباح لها وتفادي دفع الضريبة المستحقة على أرباحهم مما يؤدي إلى إخفاء بيانات المساهمين الحقيقيين بما فيها جنسياتهم[1].

أكبر 11دولة مستثمرة في مصر

الترتيب	الجنسية	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	مساهمة الجنسية خلال الفترة
1	السعودية	2 985	23 187.94	5 736.75
2	بريطانيا	1 240	17 270.49	5 013.53
3	الامارات	614	11 562.06	4 453.08
4	الكويت	887	8 556.98	2 745.82
5	هولندا	415	4 110.89	2 549.54
6	جزر كايمان	85	5 817.78	2 514.86
7	فرنسا	623	7 837.24	2 413.61
8	ليبيا	580	5 448.57	2 386.73
9	امريكا	1 082	8 645.54	1 796.45
10	ايطاليا	849	2 643.23	1 457.71
11	الجزر العذراء البريطانية	112	2 738.44	1 283.24
شركات استثمار داخلي ومناطق حرة وقانون 159 حسب الجنسية: عرب وأجانب (من 1970/01/01 إلى 2013/04/30)				
المصدر: قطاع مركز المعلومات والتوثيق – الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة				

الملاذات الضريبية التي تستثمر في مصر

راجع تحقيق أسامة دياب، سياحة ضريبية على شواطئ الكاريبي، أسباب كون جزيرة كاريبية صغيرة سادس أكبر دولة مستثمرة في مصر، http://www.madamasr.com/ar/sections/economy/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B7%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A

وراجع أيضًا أسامة دياب، السياحة الضريبية.. مسمار جديد في نعش العدالة الضريبية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو 2015.

[1] أسامة دياب، سياحة ضريبية على شواطئ الكاريبي، أسباب كون جزيرة كاريبية صغيرة سادس أكبر دولة مستثمرة في مصر، http://www.madamasr.com/ar/sections/economy/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%B7%D8%A6-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A

(دول – جزر – إمارات)

الدولة	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة (بالمليون دولار)	مساهمة الجنسية خلال الفترة (بالمليون دولار)
جزر كايمان	85	5 817.78	2 514.86
جزر العذراء البريطانيه	112	2 738.44	1 283.24
بنما	92	1 358.34	714.43
لوكسمبرج	85	1 037.10	250.87
جزر البهاما	11	275.51	170.86
برمودا	22	128.73	85.50
موريشيوس	20	185.93	75.59
جيرسي	6	264.96	28.79
جزر العذراء الأمريكية	2	45.06	10.66
ليختنشتاين	11	72.11	8.65
بربادوس	3	8.75	7.53
ليبيريا	16	77.86	6.78
جزر المارشال	5	6.80	4.91
جبل طارق	4	190.13	3.36
باربودا وانتيجوا	1	5.42	3.26
فانوتو	1	3.14	1.21
سانت كيتس ونقيس	1	1.00	0.43
سيشيل	2	0.37	0.12
الإجمالي	479	12217.43	5171.05

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

ثالثًا: دلالات التعامل الدولي مع الظاهرة (بالتطبيق على تسريبات بنما)

أ.موقف الدول الأوروبية ومجموعة العشرين

صمتت الدول الأوروبية والكبرى على هذه الملاذات طيلة عقود، ولكن مع استفحال أزمة الديون السيادية في أوروبا في السنوات الأخيرة، أصبح موضوع التهرب الضريبي يشغل اهتمام الطبقات السياسية بعد أن اضطرت معظم هذه الدول إلى تبني إجراءات تقشفية صارمة بهدف تخفيف مستويات ديونها، وكذلك تزايد قضايا الفساد المالي الخاص بالتهرب الضريبي للشركات الأوروبية الكبرى. ومن هنا بادرت بعض الدول الأوروبية بشن حملات على الملاذات الضريبية بدأت منذ 2002 وتزايدت بداية من 2009[1].

في أبريل من ذلك العام عقدت قمة لمجموعة العشرين بمبادرة فرنسية لمناقشة قضية الملاذات الضريبية، على أثرها نشرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ثلاث قوائم للدول بحسب تعاونها في مسألة تبادل المعلومات، القائمة الأولى بيضاء وتضم الدول المتعاونة الموقعة على 12 اتفاقًا ملزمًا بمعايير الشفافية وتضم 39 دولة بينها الولايات المتحدة وفرنسا والصين وكندا وألمانيا وبريطانيا وروسيا وتركيا واليابان وهولندا وكوريا الجنوبية والأرجنتين، كما تضم بلدًا عربيًا واحدًا هو الإمارات العربية المتحدة، والقائمة الثانية تنقسم إلى قسمين رمادية غامقة ورمادية فاتحة، وتضم المراكز المالية التي تعهدت بالتقيد بالنظم المالية الجديدة دون تطبيقها وتشمل 38 بلدًا، تضم سويسرا وليختنيشتاين اللتين تعهدتا قبيل القمة بمزيد من الشفافية المالية، وتضم إمارة موناكو وجزر كيمان وآندورا وتشيلي وبلجيكا والنمسا، كما تضم بلدًا عربيًا واحدًا هو البحرين. أما القائمة السوداء فتشمل الدول الرافضة لتبادل المعلومات وضمت كوستاريكا وإقليم لوبان التابع لماليزيا والفلبين وأورغواي[2].

---

[1] السر المصرفي بين ضغوط أوروبية وهجوم أمريكي مستمر، http://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%80%D9%86-%D8%B6%D8%BA%D9%88%D8%B7-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1/385412

[2] أولًا- القائمة البيضاء، وتضم:
الأرجنتين وأستراليا وباربيدوس وكندا والصين والتشيك والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وغرنزي والمجر وأيسلندا وأيرلندا وجزيرة مانس وإيطاليا واليابان وجيرسيا وكوريا الجنوبية وجزر موريس والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال والسيشل وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجزر العذارى.
ثانيًا- القائمة الرمادية، وتضم:

ب.موقف الولايات المتحدة

في نفس العام 2009 هاجم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" الملاذات الضريبية في خطاب رسمي له عن إصلاح السياسات الضريبية الدولية، وقال أوباما "**لسنوات تكلمنا عن غلق الملاذات الضريبية الدولية التي تسمح بإنشاء عمليات بهدف التهرب من دفع الضريبة في الولايات المتحدة**" ثم استطرد قائلًا "**تحدثت عن غضبنا من مبنى في جزر كايمان يحتوي على أكثر من 12000 شركة يدّعون جميعًا أن هذا المبنى هو مقرهم الرئيسي. ولقد قلت من قبل، إما أن هذا هو أكبر مبنى في العالم أو أكبر عملية تهرب ضريبي في العالم**"[1].

ج.الموقف الألماني

في فبراير 2013 شنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل هجومًا حادًا على الشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم القواعد الضريبية في أوروبا والولايات المتحدة لتفادي دفع الضرائب، وأكدت أن مجموعة الثماني تعتزم مكافحة الملاذات الضريبية قائلة "ليس صوابًا أن تحقق الشركات العالمية العملاقة مبيعات هائلة هنا (في ألمانيا) وفي أوروبا كلها وفي الولايات المتحدة وأماكن أخرى ولا تدفع ضرائب إلا في مكان ما في ملاذ ضريبي صغير". وأضافت قولها "ولهذا سنكافح للقضاء التام على الملاذات الضريبية في اجتماع مجموعة الثماني هذا العام في بريطانيا العظمى. سيتعين على العالم كله أن يكافح لهذه الغاية وإلا فلن ننجز ذلك". كذلك وجهت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومقرها باريس دعوةً إلى إصلاح عاجل لقواعد ضرائب الشركات لمنع الشركات الكبرى من التهرب من دفع مليارات اليوروات إلى حكومات تمر بضائقة مالية.

د.تطور الحملات ونتائجها

حاولت العديد من الدول والمؤسسات الدولية، مثل ألمانيا ومجموعة الدول العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ الضغط على الدول التي تُصنَّف ملاذاتٍ ضريبيةً لتوقيع اتفاقات الازدواج الضريبي وتبادل المعلومات الضريبية لدعم الشفافية والحيلولة دون استخدام هذه الملاذات لإخفاء الأموال غير الشرعية وعدم خضوعها للضرائب. وقد واجهت هذه المحاولات عدة عقبات للتوصل إلى صيغة ترضي الدول التي تستفيد من الملاذات الضريبية مثل سويسرا ولوكسمبورغ من جهة، وبين الدول الغنية من جهة أخرى. كانت كل من لوكسمبورغ والنمسا قد منعتا منذ عام 2008 اعتماد أي تشريع في هذا الاتجاه. وقد أعرب كلا البلدين عن الاستعداد للانضمام بشرط أن يعاملا على قدم المساواة مع دول أخرى تشكل ملاذات ضريبية مثل سويسرا. وهو ما أعاق التقدم في اتجاه مكافحة هذه الملاذات.

لكن في منتصف 2013 نجحت بريطانيا في التوصل إلى اتفاق مع مناطق الملاذات الضريبية في الخارج، وهم عشرة أقاليم ومناطق تتمتع بالحكم الذاتي وتتبع التاج البريطاني، للتوقيع على بروتوكولات ومعاهدات للشفافية. جاء ذلك في منتصف يونيو

الفئة الأولى: بلدان صنفتها المنظمة عام 2000 على أنها ملاذات ضريبية آمنة، وهي: أندورا وأنغويا أنتيغوا وبرباد وأروبا وباهاماس والبحرين وبليز وبرمودا وجزر العذارى الإنجليزية وجزر كايمان وجزر كوك والدومينيكان وجبل طارق وغرينادا وليبريا ولشتنستاين وجزر مارشال وموناكو ومونتسرات وناورو وجزر الآنتي الهولندية ونوي وسينت كيتس وسينت لوسية وسينت فينسان مع غرنادينة وساموا وسان مارين وجزر الترك وكاكوس وفانواتو.
الفئة الثانية: مراكز مالية أخرى: النمسا وبلجيكا وغواتيمالا ولوكسمبورغ وسنغافورة.
ثالثًا- القائمة السوداء وتضم: كوستاريكا ولوبان التابعة لماليزيا والفلبين وأورغواي.
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2009/4/3/%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%86%D8%B4%D8%B1-%D8%A8%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D9%82%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D9%86

[1] President Obama: Shutting Down Tax Havens, Creating Jobs at Home,2009 https://www.youtube.com/watch?v=wsc-npUcuC8

Also see: Barack Obama. (2009). Remarks By The President On International Tax Policy Reform Available: https://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-international-tax-policy-reform

2013، حيث تعهدت تلك المناطق بوضع خطط تتعلق بكيفية توفير مزيد من المعلومات عن ملكية الشركات الوهمية التي عادة ما تستخدم لإخفاء الثروات والأرباح[1].

وشمل الاتفاق كلًّا من برمودا وجزر فيرجن وجزر كايمان وجبل طارق وأنجيلا ومونتسرات وجزر تركس وكايكوس وجيرسي وجيرنسي وجزيرة آيل أوف مان. كان ديفيد كاميرون رئيس الوزراء البريطاني قد طالب الملاذات الضريبية العشرة بالانضمام إلى مبادرة تقودها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للشفافية. وأضاف كاميرون نريد أن نعرف المزيد عن هوية من يمتلك أي شركة – المالك المنتفع – لأن هذه هي الطريقة التي يتهرب من خلالها الكثير من الناس والكثير من الشركات من سداد الضرائب عبر شركات سرية في أماكن سرية، مشيرًا إلى أن السبيل إلى القضاء على السرية وكشف وقائع التهرب الضريبي وتضييق الخناق على الفساد هو الحصول على سجل المالك المنتفع كي يتسنى للسلطات الضريبية معرفة الملاك المنتفعين من كل شركة.

كما توصل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي في عام 2013 لعقد قمة مخصصة لمكافحة التهرب والاحتيال الضريبي، واتفقوا فيها على الالتزام باعتماد تشريعات موحدة بشأن فرض الضرائب على مدخرات المواطنين الأوروبيين في دول غير موطنهم.

في عام 2014 وافقت سويسرا – بعد مفاوضات لسنوات – على التبادل التلقائي للمعلومات المصرفية كجانب من برنامج أقرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف تضييق الخناق على السرية المصرفية، لكن لأسباب غير معلنة لن يتم تنفيذ الاتفاق قبل 2017. وجاء في بيان صادر في 6 مايو 2014 عن كتابة الدولة السويسرية للقضايا المالية الدولية أن "سويسرا ترحب بالتعهد الذي قطعته كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي لديها مراكز مالية كبرى". في نفس اليوم وقعت سنغافورة هي الأخرى على اتفاق لتبادل المعلومات منضمة في ذلك للبلدان الـ34 الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإلى 13 بلدًا آخر، تعهدوا كلهم بتجميع المعلومات التي لها علاقة بالضرائب من المؤسسات المالية والقيام بتبادلها بشكل تلقائي كل عام[2].

هـ.موقف الدول النامية

على الرغم من تضرر الدول النامية من ظاهرة الملاذات الضريبية والتهرب الضريبي العابر للحدود، إلا أن النقاش حول مكافحتها لا يزال أوروبيًا–أوروبيًا، أو محصورًا بين القوى الكبرى، دون أي محاولة جماعية تذكر للدول النامية أو العربية على سبيل المثال للضغط من أجل تعقب أموالهم المهربة في تلك الجزر والملاذات، أو حتى الضغط من أجل اتفاقات لتبادل المعلومات والشفافية كما تفعل الدول الأوروبية. وتعزو الورقة سبب ذلك إلى أن معظم الدول النامية لا تزال تعاني من الفساد المتغلغل إلى أقصى هرم الأنظمة السياسية كما في حالة قضية الفساد الأخيرة لبنك HSBC السويسري، حيث طالت القضية رؤساء دول عربية مثل الأردن

---

[1] بريطانيا توقع اتفاقات مع 10 ملاذات ضريبية تتمتع بالحكم الذاتي:
http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2013/jun/17/334206/#.VoLB8xV97IU

[2] موافقة برن على التبادل التلقائي للمعلومات يُمهّد لنهاية السر المصرفي
http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1--%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-_%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%AF-%D9%84%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A/38532650

والمغرب وعمان وشخصيات سياسية أخرى في مصر وسوريا، إضافة إلى أفريقيا التي تعاني من سيطرة الجنرالات والانقلابات العسكرية بشكل شبه دائم، وهو ما يجعل مسألة استيقاظ الدول النامية (الأفريقية والعربية تحديدًا) للمطالبة بوضع حد للملاذات واسترداد الأموال أمرًا بالغ الاستحالة في الوقت الراهن.

و. تسريبات بنما: حالة نموذجية لاختبار المواقف الدولية

تباينت ردود الأفعال الدولية حول التسريبات الضخمة التي كشفها الاتحاد الدولي للصحفيين الاستقصائيين أبريل 2016 تحت عنوان "أوراق بنما"، والتي تضمنت أسماء رؤساء دول كبرى وشخصيات سياسية بارزة على مستوى العالم[1]. وقد جاءت ردود الأفعال الدولية تجاه هذه التسريبات أقل من المتوقع بكثير وبالأخص مواقف الدول الكبرى التي اكتفى بعضها بالشجب والإدانة دون طرح جاد للقضاء على هذه الظاهرة، بينما سارع آخرون للنفي والهجوم وسط تساؤلات مثيرة حول غياب الولايات المتحدة عن فضائح هذا التسريب الضخم[2].

فعلى سبيل المثال، اكتفى الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالتذكير بما سبق وقاله في عام 2009 مذكرًا بالصعوبات القانونية التي تعيق مواجهة هذه الظاهرة قائلًا "أصبح التهرب الضريبي مشكلة عالمية، والكثير من هذه الأعمال تتم بصورة قانونية وهذا بالضبط ما يخلق المشكلة، حيث إن القوانين مصممة بصورة ضعيفة وتسمح للأشخاص ممن لديهم محامون ومحاسبون كثر بالتخلص من الالتزامات التي تفرض على المواطنين العاديين، وهنا في الولايات المتحدة هناك فجوات لولبية يمكن فقط للأغنياء استغلالها والوصول إليها ويتلاعبون بالأنظمة عبرها"[3]. كما اكتفى الاتحاد الأوروبي بالشجب والإدانة والتعهد بمزيد من الشفافية حول البيانات الحسابية والضريبية للشركات المتعددة الجنسيات، بما يشمل حجم إيراداتها وأرباحها، فضلًا عن القاعدة الضريبية وقيمة الضرائب التي دفعت في مختلف الدول الأعضاء[4].

أما بريطانيا، فقد علقت على ورود اسم والد رئيس الوزراء بالتسريبات بالقول "إنها مسألة خاصة". وجاء اسم الراحل إيان كاميرون والد رئيس الوزراء البريطاني ضمن مئات الألوف من العملاء المذكورين في أكثر من 11.5 مليون وثيقة حوتها التسريبات. وردَّت المتحدثة باسم كاميرون على سؤال عما إذا كان بإمكانها تأكيد أن الأسرة لم تعد تستثمر أموالها في هذه الصناديق قائلة "هذه

---

[1] يتضمن التسريب أكثر من 11.5 مليون وثيقة من ملفات مؤسسة موساك فونسيكا القانونية التي يقع مقرها في بنما، وتكشف تفاصيل عن مئات الآلاف من العملاء. وتغطي وثائق بنما فترة تتجاوز 40 عامًا منذ 1977 وحتى ديسمبر الماضي 2015. ويزعم أنها تظهر أن بعض الشركات التي توجد مقارها الرسمية في ملاذات ضريبية تُستغل فيما يشتبه أنها عمليات غسل أموال وصفقات سلاح ومخدرات إلى جانب التهرب الضريبي.

[2] بينما عمّت "وثائق بنما" أرجاء العالم، من الصين إلى روسيا مرورًا ببريطانيا والشرق الأوسط، وشملت مجموعة واسعة من المسؤولين والشخصيات الكبيرة، تمكنت الولايات المتحدة، الطرف الأساسي في النظام المالي العالمي، من أن تبقى غائبة بصورة ملفتة عنها. ولم تشر الوثائق المسربة سوى إلى عدد ضئيل من الأمريكيين، المشتبه بنقلهم قسمًا من أموالهم إلى ملاذات ضريبية، وشركات وهمية (أوفشور) بمساعدة شركة الخدمات المالية البنمية "موساك فونسيكا" التي أصبحت حديث العالم أجمع خلال الأيام الماضية، من بينهم المغني ديفيد غيفن، وسط غياب واضح لأي شخصية كبرى أمريكية، سواء من السياسة أو الأعمال أو المصارف. لماذا غابت الولايات المتحدة عن وثائق بنما، على الرابط التالي:
http://arabi21.com/story/900354/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%BA%D8%A7%D8%A8%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7#tag_98447

[3] أوباما معلقًا على "وثائق بنما": بعض الأثرياء يتلاعبون بالنظام..
. http://arabic.cnn.com/world/2016/04/05/obama-panama-paperscnnmoney

[4] في عاصفة "أوراق بنما" الاتحاد الأوروبي يسعى لمزيد من الشفافية المالية
http://www.swissinfo.ch/ara/afp/%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D9%81%D8%A9--%D8%A7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7--%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%B9%D9%89-%D9%84%D9%85%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9/42084408

مسألة خاصة، تركيزي ينصب على ما تقوم به الحكومة ونريد الاطلاع على نسخة من الوثائق لفحص البيانات والتعامل مع أي تهرب ضريبي محتمل"[1].

أما روسيا، فاعتبرت التسريبات مضللة تستهدف تشويه الرئيس الروسي والتأثير على سياق الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة، وفقًا للمتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف. كذلك نفت أوكرانيا تورط الرئيس في قضية وثائق بنما، وقال مكتب المدعي العام الأوكراني "إنه لم يجد أي أدلة على ارتكاب الرئيس بيترو بوروشينكو جريمة بناء على وثائق مسربة تتعلق بأصول خارجية مزعومة". كذلك رفضت الصين الاتهامات المثارة حول بعض المسؤولين الوارد ذكرهم بالتسريبات، واتجهت إلى تقييد التغطية الإعلامية والصحفية عن الوثائق. وقال المتحدث باسم الخارجية الصينية ردًّا على سؤال حول ما إذا كان من الممكن أن تحقق الصين في أي علاقات لمسئوليها، ممن وردت أسماؤهم في الوثائق، بالشركات التي تسمح بالتهرب من الضرائب في الخارج، "لن نعلق على هذه الاتهامات التي لا أساس لها". وتجنبت وسائل الإعلام الصينية نشر تقارير عن وثائق بنما، بل إن البحث عن الوثائق على محركات البحث الصينية على الإنترنت يقود المستخدم إلى قصص في وسائل الإعلام الصينية عن القضية، إلا أن كثيرًا من الروابط تم تعطيلها أو تفتح الأخبار المتعلقة فقط بالمزاعم الخاصة بشخصيات رياضية. واتهمت صحيفة "جلوبال تايمز" الناطقة باسم الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، قوةً كبرى بالوقوف وراء تسريب ملايين الوثائق، وتحدثت عن يد لواشنطن في هذا الحدث معتبرة أن تلك الخطوة تأتي في إطار صراع بين الشرق والغرب[2].

في الوقت نفسه، فتحت بعض الدول الصغرى تحقيقات موسعة حول الأسماء الواردة في التسريبات للتحقق من حالات تهرب ضريبي محتملة، من هذه الدول النمسا والسويد والنرويج وهولندا وأستراليا ونيوزلندا، كما استقال رئيس الوزراء الأيسلندي سيغمندور ديفيد غونلاغسون، بعد الضغوطات الكبيرة التي واجهها لورود اسمه في الوثائق، أما الدول النامية والصغرى فقد غابت عن الحدث وتجاهلته تمامًا وخاصة الدول العربية باستثناء تونس التي قامت بتشكيل لجنة للتحقيق في تورط شخصيات محلية في التهرب الضريبي. أما بقية الدول العربية التي ورد في عدد كبير منها أسماء رؤساء ورؤساء حكومات ووزراء سابقين، فلم ترد تقارير عن أي تفاعلات مع التسريبات وتجاهلت كثيرٌ منها خبر تسريب الوثائق وقام إعلامها بالتعتيم على القضية[3].

رابعًا: لماذا لا يحاربون الملاذات؟ مقاربات تفسيرية:

أ.ملاذات الباب الخلفي للاستعمار: محاولة تفسيرية

يلاحظ المتابع لمواقف الدول الكبرى تجاه الظاهرة وأساليب مكافحتها أنهم لا يميلون إلى القضاء على الملاذات أو التخلص منها أو التحقق من مدى مشروعية الأموال المتراكمة فيها عبر عقود، والتي باتت توصف بالمشبوهة والقذرة من كثرة ما تواتر عنها في

---

1 دول تحقق في فضيحة "وثائق بنما".. و3 تنكرها:http://www.almalnews.com/Pages/StoryDetails.aspx?ID=277592

2 استمرار زلزال "وثائق بنما".. الصين تتهم واشنطن بالوقوف:
http://www.youm7.com/story/2016/4/5/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%B2%D9%84%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%AA%D8%AA%D9%87%D9%85-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%82%D9%88%D9%81-%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D9%8A/2661784

3 "وثائق بنما" تطيح بمسؤولين أوروبيين.. فماذا عن العرب؟
http://arabi21.com/story/902274/%D9%88%D8%AB%D8%A7%D8%A6%D9%82-%D8%A8%D9%86%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%AD-%D8%A8%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8#tag_98447

مجال التهرب الضريبي العابر للحدود وغسيل الأموال وأنشطة الجريمة المنظمة، خاصة وأن هذه الأموال يتعدى حجمها مبلغ الضخامة ليصل إلى 13 تريليون دولار في أقل التقديرات و30 تريليون دولار في أعلاها.

كل ما تفعله الحكومات الأوروبية أو حكومات الدول الكبرى – وما تضغط في طريقه – هو توقيع الملاذات على اتفاقيات تبادل المعلومات والشفافية دون أن يعني هذا الأمر دخول الدول النامية طرفًا في المعادلة، فالنقاش بشأن المسألة لا يزال أوروبيًّا سواء من حيث الإثارة أو الضجة، أو من حيث المعالجة والتناول، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى رغبة هذه الدول في تغيير النظام الاقتصادي العالمي من عدمه، وربما يقود إلى استنتاج مفاده أن هذه الدول تسعى إلى التكيف مع أزمات النظام العالمي ولا ترغب في إصلاحه أو تغييره، بل تسعى إلى تعديله بالقدر الذي يسمح باستمراره دون تغيير في قواعده الرئيسية.

من هذا المنطلق يمكننا أن نطرح سؤالًا ونحاول الإجابة عليه "**لماذا لا يقضون على الملاذات الضريبية أو يحاربونها بجدية؟** قدم **نيكولاس شاكسون** محاولة تفسيرية للإجابة على هذا السؤال من خلال تتبعه لظاهرة الملاذات على مدار خمسة عشر عامًا، وانتهى إلى أنها تشكل أحد أهم الأدوات المالية الاستعمارية للسيطرة على العالم بعد حلول الاستعمار التقليدي وفقًا لعبارته "**كيف رحل الاستعمار من الباب الأمامي ثم عاد ليتسلل من نافذة خلفية**"[1]. وشكك الكاتب في محاولات الدول الأوروبية والكبرى لمحاربة التهرب الضريبي ومكافحة الملاذات الضريبية مشبهًا إياها "**بمحاولة الذئب تعزيز أمن عش الدجاج**"[2].

وينقل شاكسون تعليقًا كاشفًا **لـ"رايموند بيكر**" مدير منظمة النزاهة العالمية GFI عن الدول النامية وما تتكبده من خسائر بسبب هذه الظاهرة، يقول بيكر "**تشير تقديرات المنظمة في عام 2011 إلى أن الدول النامية خسرت 1.2 تريليون دولار في شكل تدفقات مالية غير مشروعة عام 2008، إذا قارنًا هذا بالمجموع الكلي للمعونات الخارجية التي تبلغ 100 مليار دولار، يصبح من السهل معرفة أن كل دولار نمنحه بسخاء من فوق الطاولة، ظللنا نحن الغربيين نأخذ مقابله 10 دولارات من الأموال غير المشروعة من تحت الطاولة... ليس ثمة سبيل لجعل هذه الصيغة تنجح بالنسبة لأي أحد، فقراء كانوا أم أغنياء**". ويعلق شاكسون بسخرية "**أتمنى أن يلتفت الاقتصاديون النابهون المتسائلون عن سبب فشل المعونات المرسلة إلى أفريقيا**"[3].

انتهى شاكسون إلى هذا الاستنتاج من خلال استقصائه لتجارة النفط في أفريقيا حيث اكتشف أن عوائدها تصب في نهاية المطاف في الملاذات والجزر الضريبية عبر سلسلة معقدة من الإجراءات المالية، كما اكتشف أن هذه العمليات القذرة كانت تتم على عين الدول الكبرى مثل فرنسا بالتواطؤ مع حكام البلاد المستبدين من الجنرالات، وهو ما جعل كتاب شاكسون أقرب لمحاولة تطبيقية لقضية الملاذات وتأثيرها على الدول النامية من خلال أفريقيا.

ويضرب شاكسون مثالًا خاصًا بالجابون، حيث اكتشف أن ثمة علاقات وطيدة بين الرئيس الجابوني عمر بونجو والحكومات الفرنسية المتعاقبة، بموجبها منح بونوجو حقوقًا حصرية لشركات النفط الفرنسية وعلى رأسها شركة "Elf Aquitaine" مقابل دعمه وحمايته، وقد غيرت الشركة اسمها في 2003 إلى "توتال" بعد فضيحة عالمية اكتشف على أثرها أن أجزاء من صناعات الجابون النفطية كانت تخصص كصناديق أموال قذرة عملاقة تتيح مئات الملايين من الدولارات للنخب الفرنسية من خلال شبكة معقدة تنتهي في سويسرا ولوكسمبرج. كما عرج الكاتب على الحرب الأهلية في الكونغو الديمقراطية وعملية نهب الثروات النفطية والمعدنية أثناءها عن طريق الملاذات الضريبية. وعلى هذا الأساس يؤكد الكاتب أنه لا يمكن فهم الفقر والاستبداد المتفشي في أفريقيا والعالم النامي من دون فهم أنظمة الأوف شور والملاذات الضريبية وارتباطاتها بالأنظمة السياسية والحكومات العالمية، أو بالأحرى القوى الاستعمارية السابقة التي لا تزال تتحكم في القارة بأشكال مختلفة.

---

[1] نيكولاس شاكسون، "ذهبت ولن تعود.. مافيا الأموال المهربة، سبق الإشارة إليه، ص 7.
[2] المرجع السابق، ص 39.
[3] المرجع السابق، ص 46.

ويدعو شاكسون إلى حوار موسع حول تلك الظاهرة التي باتت على مقربة من كل إنسان في العالم أيًّا كان وضعه أو بلده أو نوع العمل الذي يقوم به، محذرًا من استمراريتها وعواقبها على العالم "**إذا لم نقم بالعمل معًا، من أجل احتواء السرية المالية والسيطرة عليها، فسيصبح هناك عالم من الحصانة والتواطؤ الإجرامي الدولي، إلى جوار عالم آخر من الفقر المدقع، سيصبح هو العالم الذي نتركه لأطفالنا.. سيكون ثمة قلة قليلة يتم غسل أحذيتها بالشمبانيا، فيما يصارع بقيتنا من أجل لقمة العيش، وسط ظروف من عدم المساواة المرهقة المتردية، والآن باستطاعتنا تحاشي ذلك المستقبل، لأنه ينبغي علينا تحاشيه**"[1].

ب.ملاذات الدول قبل الشركات: محاولة تفسيرية أخرى

ثمة سبب آخر يفسر تراخي دول العالم في التعامل مع ظاهرة الملاذات، ويتلخص في تورط عدد كبير من دول العالم في استثمار احتياطياتها الدولية الضخمة في تلك الملاذات، مثل الصين ودول الخليج، وتشير هذه اللفتة إلى أن قضية الملاذات لم تعد قضية شركات متعدية للجنسية تتهرب من الضرائب أو منظمات جريمة عابرة للقارات أو بعض الرموز السياسية في بعض الدول فقط[2]، بل صارت قضية دولية بامتياز تتورط فيها الدول ذات السيادة، كما تتورط الفواعل من تحت الدول (شركات – منظمات جريمة)، وهو ما يصعب عملية محاربة الملاذات، ويثير تساؤلات حول مسألة مَن سيحارب مَن إذا كانت الدول نفسها متورطة ولا تعتبر الاستثمار في الملاذات مشكلة أو جريمة.

ج.تداعيات الظاهرة وكيفية مواجهتها

اشتبك جابرييل زوكمان مع زملائه المهتمين بظاهرة الملاذات الضريبية في كتابه "**ثروات الأمم المخفية: وباء الملاذات الضريبية**" ولكنه عني أكثر بمحاولة تقديم تدابير إجرائية لمواجهة ظاهرة الملاذات من خلال محاصرة الشركات متعددة الجنسية من المنبع، ويطرح الكتاب اقتراحين مهمين في هذا الشأن، الأول يتلخص في زيادة الشفافية عبر إنشاء سجل عالمي موحد كقاعدة بيانات متاحة لعامة الناس وتعرض بالتفصيل ملكية الأدوات المالية. والثاني يتلخص في تحويل قاعدة ضريبة الشركات من الأرباح المعلنة في أي دولة إلى المبيعات التي تمت والأجور المدفوعة في تلك الدولة. فإن أي شركة من الممكن أن تلجأ إلى نقل مقرها القانوني واستخدام آليات مثل التسعير التحويلي لتحويل عبئها الضريبي، ولكن نقل موظفيها عبر الحدود الوطنية أمر أكثر صعوبة، وهي لا تستطيع أن تنقل عملاءها[3].

في هذا السياق أيضًا يقترح أحد الباحثين العرب المهتمين بالظاهرة "أسامة دياب" في ورقة بحثية صغيرة حول الملاذات الضريبية في مصر[4]، أن تستفيد مصر والدول العربية من محاولات بعض الدول الأوروبية محاصرة هذه الظاهرة مثل بلغاريا. حيث قام البرلمان البلغاري في شهر ديسمبر 2014 بتمرير قانون يمنع الشركات المسجلة في الملاذات الضريبية من الاستثمار في ٢٨ قطاعًا حيويًا

---

[1] المرجع السابق، ص ص 371-732.

[2] http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-05-16/u-s-discloses-saudi-arabia-s-treasuries-holdings-for-first-time

[3] نظرًا لصعوبة الحصول على كتاب المؤلف لحداثة نشره (2015) فقد اعتمدنا على عرض له بعنوان "هل يسطع ضياء الشمس على الملاذات الضريبية، منشور على الرابط التالي:
http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1--%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%B7%D8%B9-%D8%B6%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%85%D8%B3-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9-/41702326
أما بيانات الكتاب فهي كالآتي:
GABRIEL ZUCMAN, the Hidden Wealth of Nations THE SCOURGE OF TAX HAVENS, University of Chicago Press, September, 2015.

[4] أسامة دياب، السياحة الضريبية.. مسمار جديد فى نعش العدالة الضريبية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو 2015، ص 14.

بما فيها البنوك وشركات التأمين والإعلام، بعد تواتر أخبار عن تورط رئيس الجمهورية البلغاري روزين بليفنيليف العام السابق في نظام للتهرب الضريبي مستخدمًا الملاذات الضريبية.

خامسًا: خاتمة من منظور نقدي

حاولنا في هذه الورقة تتبع حالة ظاهرة الملاذات الضريبية بالوصف والتحليل وبيان حجم تأثيراتها وأضرارها على الدول النامية مع التركيز على الحالة المصرية، ويمكننا أن نختم بعدة ملاحظات منهاجية للقضية من منظور الاقتصاد السياسي الدولي.

أولًا: تتعدد مستويات دراسة الاقتصاد السياسي الدولي بين ثلاثة مستويات؛ الأول يعنى بالنظمي الكلي المتعلق بحالة النظام الدولي، والثاني يدرس السياسات الخارجية للدول تجاه قضية ما، والثالث يتعلق بدراسة قضايا نوعية. ويمكن تسكين قضية الملاذات ضمن المستوى الثالث المتعلق بالقضايا النوعية العابرة للحدود وإن كانت تتداخل أيضًا بالمستوى الأول النظمي المتعلق بحالة النظام الاقتصاد العالمي من خلال ما يمكن تسميته بـ"اقتصاد ظل عالمي موازٍ" يؤثر في هيكل النظام السياسي الدولي والدول النامية على وجه الخصوص.

ثانيًا: كما يمكن من خلال دراسة هذه القضية اختبار القدرات التفسيرية للمنظورات الرئيسية في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، وبالأخص المنظورين النقدي والواقعي، إذ يغلب على المتناولين لدراسة الظاهرة البعد النقدي الواضح (كما اتضح لدى شاكسون بدرجة عالية وكذلك جابرييل ورنين بلان) سواء فيما يتعلق بالظاهرة نفسها وكيفية تواجدها أو في بيان أضرارها وكوارثها على العالم المتقدم والنامي على وجه الخصوص، أو فيما يتعلق بنقد الدول الكبرى في طريقة تعاملها مع الظاهرة، حيث يظهر لدى هذا الاتجاه رغبة واضحة في تغيير النظام الاقتصادي العالمي.

ثالثًا: كذلك يمكن من خلال دراسة هذه القضية استكشاف البعد القيمي الواضح لدى المنظور النقدي في تناوله للظاهرة، إذ يغلب عليه مقولات "العدالة الضريبية"، "الأغنياء والفقراء"، "عالم أكثر عدالة"، "محاربة الفساد" "مستقبل الكوكب"، "مستقبل البشرية"... إلخ .

رابعًا: كذلك لا ننسى أن النقديين لا يستسلمون للمصطلحات القائمة للظواهر وعادة ما يبتكرون مصطلحات أخرى يرونها أقرب لوصف الظاهرة من منظور نقدي، وهو ما لاحظناه في عنوان أحدهم " **Tax havens or tax hells?**". كما لاحظنا ذلك في محاولة شاكسون ومفرداته التهكمية وعباراته المجازية الدالة مثل "الذئب وعش الدجاج"، "كيف رحل الاستعمار من الباب الأمامي ثم عاد من الباب الخلفي"، وهو ما سرنا على دربه أيضًا في توليف ونحت مصطلح آخر لوصف الظاهرة " **Tax caverns**" وترجمته للعربية إلى "المغارات الضريبية" وبيان أوجه الشبه بين حالة المغارات وحالة الملاذات.

خامسًا: كما يمكن ملاحظة أيضًا أن النتائج الخاصة بمكافحة الظاهرة تصب في صالح المنظور الواقعي الذي لا يسعى إلى تغيير العالم أو النظام الاقتصادي العالمي، بل يسعى إلى تعديله أو إجراء إصلاحات محدودة تضمن استمراره، وهو ما يهيمن على الدول الأوروبية والكبرى في التعامل مع الظاهرة حتى الآن، حيث تقتصر مطالبهم في الضغط على الملاذات من أجل إتاحة حرية تبادل المعلومات وقواعد الشفافية، وهو ما يؤكد أنهم لا يسعون في الأساس للقضاء على الظاهرة بل إلى احتوائها بما يضمن استمرارها وليس توقفها.

سادسًا: أخيرًا فإن حجم الضرر الواقع على الدول النامية وما تتكبده سنويًا من هذه الظاهرة كما ذكرنا (100-160 مليار دولار سنويًا وأصول متراكمة في الملاذات تصل إلى 1.2 تريليون دولار)، هذا الحجم لا يستهان به، إذ إنه يفوق حجم المعونات التي يحصل عليها من دول العالم المتقدم بأضعاف مضاعفة، وهو ما يلقي بظلاله على قضايا الفقر والتنمية والفساد في هذه البلدان، ويشير إلى ضرورة استيقاظ هذه الدول بشكل جماعي لمناهضة هذه الظاهرة والمطالبة بأموال شعوبها المهربة للملاذات عبر عقود، إذ إن

بإمكان هذه الدول أن تحول قضية الملاذات من غرم إلى غنم، ومن تكلفة إلى مكسب، ومن عائق للتنمية عبر عقود مضت إلى مصدر من مصادر تمويل التنمية في العقود القادمة.

******

قضايا وأحداث

أزمة الطاقة العالمية: الدلالات والآثار السياسية

د. زينب عبد العظيم*

مقدمة

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ يونيو 2014 انخفاضًا مطردًا، حيث بلغ سعر خام برنت حوالي 110 دولارات للبرميل، لكنه هبط في الأيام الأولى من يناير 2015 إلى ما دون خمسين دولارًا، واستمر هذا الاتجاه خلال 2016 حتى وصل في بعض الشهور إلى أقل من 40 دولارًا ولكنه ارتد مرة أخرى إلى مستوى الـ40 دولارًا للبرميل. ويعد هذا الانخفاض هو الأعنف، مقارنة بالانخفاضات السابقة في القرن العشرين. وقد جاء هذا الانخفاض بعد سنوات من الارتفاع المتواصل للبترول منذ سنة 2006، حيث تجاوز المائة دولار للبرميل في 2008. واستمرت أسعار النفط على ارتفاعها، على الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في ديسمبر 2008، والتي لا تزال آثارها على النمو العالمي مستمرة حتى الآن، وذلك نتيجة ارتفاع الطلب الآسيوي على البترول، خاصة مع تحول الصين إلى قاطرة النمو العالمي منذ 2009، على الرغم من الركود الاقتصادي في أوروبا واليابان، وتذبذب النمو في الولايات المتحدة إلى أن بدأت دورة جديدة من الانخفاض الحاد منتصف 2014.

وقد جاء هذا الانخفاض في وقت يشهد فيه النظام العالمي والنظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط عددًا من الصراعات والحروب، مما جعل العالم يقف مذهولًا أمام انخفاض أسعار النفط لتلك المستويات القياسية، وهي حالة غريبة قلما تحدث. فالتحالف الدولي ضد "داعش"، وانهيار الأوضاع في دول مثل اليمن وشرق أفريقيا، والأزمة في أوكرانيا، من المفترض أن تؤدي كلها إلى ارتفاع جنوني لأسعار النفط واشتداد الطلب عليه، إلا أن الأمر جاء عكس تلك التوقعات، مما يثير لدى الباحثين في مجال الاقتصاد السياسي الدولي عددًا من التساؤلات بِشأن الأسباب الاقتصادية والسياسية للأزمة ودلالاتها السياسية واحتمالات تأثيرها على الصراعات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط، وعلى وضع الاقتصاد العالمي.

وتهتم الدراسة بالإجابة على تساؤلين أساسين:

1- ما هي الأسباب الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في هذا الانخفاض؟

2- وما هي دلالات هذا الانخفاض وتأثيراته الإقليمية والعالمية من منظور الاقتصاد السياسي؟

وهو ما يتفرع منه تحديدًا التساؤل حول كيف يمكن أن يؤثر استمرار هذا المستوى المنخفض لسعر البترول على القضايا السياسية والأزمات الإقليمية التي تشهدها المنطقة وكذلك على الوضع الاقتصادي العالمي؟



* استاذ العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

أولًا: أسباب الانخفاض الحاد والمضطرد في أسعار البترول ودلالاتها السياسية والاقتصادية:

تُجمِع العديد من الدراسات على وجود مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تتداخل بشكل يصعب معه تمييز الاقتصادي عن السياسي، بحيث ساهمت جميعها في النهاية في إفراز واستمرار هذا الاتجاه المضطرد والمتسارع نحو الانخفاض:

ففي الوقت الذي كان يعتقد فيه بعض المحللين أن الأسعار سوف تتجه نحو الارتفاع بشكل جنوني، بسبب الأزمات والصراعات التي تشهدها مناطق آسيا والبلقان وأفريقيا،لم تأت التوقعات بالشكل المفترض أن تسير إليه الأمور، فقد توقع خبراء النفط أن تصل الأسعار إلى مستوى 120 دولارًا للبرميل، ولم يتوقعوا أن الأسعار ستهبط إلى أقل من 100 دولار للبرميل، حيث واصلت أسعار النفط التراجع إلى أقل من ذلك لتصل إلى حدود 85 دولارًا للبرميل ثم تواصل هذا الاتجاه نحو الانخفاض حتى انخفض سعر برميل البترول إلى ما دون الـ40 دولارًا للبرميل، وهو أمر غير معتاد في حالات الصراعات والأزمات الدولية خاصة مع وجود الاضطرابات السياسية التي تجتاح المنطقة العربية بصفة خاصة، وهو الأمر الذي يدعو إلى دراسة اللاعبين الرئيسيين في أسواق النفط والقوى التي تهيمن على السوق، والتي تستخدم النفط ورقة للمساومة والإخضاع والضغط السياسي.

فبداية يمكن القول إن أسعار البترول تتحدد بجانبي العرض والطلب الفعليين، وكذلك تتأثر بالتوقعات بشأنها. ويرتبط الطلب على الطاقة بشدة بالنشاط الاقتصادي كما يتأثر الطلب بحالة المناخ، فيزيد الطلب على الطاقة في نصف الكرة الشمالي في الشتاء وخلال الصيف يزيد الطلب على الطاقة في الدول التي تستخدم مكيفات الهواء، كذلك فإن العرض يتأثر بالمناخ (والذي يمنع تحميل الناقلات) وكذلك بالتوترات الجيوسياسية[1].

ويرى بعض المحللين أن انخفاض أسعار البترول ربما يعود إلى التحول في الطلب العالمي والذي يرجع إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي وبصفة خاصة إلى تراجع النمو في الصين، بأكثر مما يعود إلى زيادة المعروض من المصادر البديلة لخام البترول[2].

في حين يرى بعض آخر من المحللين أن هذا الانخفاض يعود إلى زيادة المعروض من البترول، وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى عدد من العوامل التي ساهمت في هذا الاتجاه للعرض:

1- التوسع الشديد في إنتاج البترول منذ 2008، حيث أدت الأسعار المرتفعة التي وصل إليها البترول بالإضافة إلى التطور التكنولوجي في استخراج البترول الصخري؛ إلى جعل الإنتاج اقتصاديًا لأول مرة، **مما ساهم في تحول الولايات المتحدة – وهي المستورد الأكبر للبترول على مستوى العالم، والمعتمد التقليدي على بترول الشرق الأوسط وفنزويلا – إلى أن تكون أكبر منتج للبترول الصخري** (بمعدل تسعة ملايين برميل في اليوم)، وهو ما يقارب معدل إنتاج المملكة العربية السعودية، أكبر منتج في العالم[3]. ويقول الخبراء في هذا الإطار "**إن الزيت الصخري أدى إلى فك الارتباط ما بين الاضطرابات الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط، وأسعار النفط والأسهم**"، ففي العادة كانت الاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط تؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار البترول ولكن هذا الزيت الصخري جاء ليقطع هذه العلاقة الارتباطية ومن ثم لم يترتب على تلك الاضطرابات أي زيادة في أسعار البترول كما كان متوقعًا، بل أدى ضخ هذا الزيت الصخري إلى اتجاه سعري عكسي.

1- **The Economist explains, Why the oil price is falling,**
http://www.economist.com/blogs/economist- explains/2014/12/economist-explains-4

2- OPEC oil output will not be cut even if price hits $20, 23 December 2014.
http://www.bbc.com/news/business-30585538

3- انظر الآتي:
- عمرو العادلي، الارتداد إلى المحلية أسعار النفط والاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، تحولات إستراتيجية 204، ملحق مجلة السياسة الدولية، أبريل 2016، ص25.

-Tim Bowler, Falling oil prices: Who are the winners and losers? 19 January 2015
http://www.bbc.com/news/business-2964361

وهكذا ساهمت الطفرة التي شهدتها الولايات المتحدة في إنتاج النفط الصخري في هبوط أسعار النفط، حيث تمكن الأمريكيون من الاعتماد على إإنتاجهم المحلي بشكل أكبر والاستغناء عن النفط المستورد من الخارج، ما أدى إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، باعتبار أن الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم. وقد أشارت جريدة "التايمز" البريطانية في 16 أكتوبر 2014 إلى "أن السعودية اتخذت موقفًا محسوبًا بدقة، بدعمها انخفاض أسعار النفط، حتى تجعل من استخراج النفط الصخري أمرًا غير مجدٍ اقتصاديًا، مما يدفع واشنطن في النهاية إلى العودة لاستيراد النفط من المملكة وإخراج الغاز الصخري من السوق"[1].

وبالفعل فإن تدخل منظمة "أوبك" لوقف انخفاض الأسعار، من شأنه مساعدة المنتجين والمستثمرين في النفط الصخري "المنافس" على زيادة أرباحهم، وكذلك دخول مستثمرين جدد لهذا القطاع، وزيادة الصادرات الأمريكية من المشتقات النفطية إلى العالم، وهذا ما لا تريده "أوبك" أن يحدث، وهو ما يفسر جزئيًا امتناع دول الأوبك عن التدخل لخفض الإإنتاج لوقف تدهور سعر البترول.

2– إقدام المنتجين الصغار على زيادة إإنتاجهم نتيجة ارتفاع الأسعار (دول أفريقيا جنوب الصحراء – ودول أمريكا اللاتينية خاصة البرازيل – والصين) ساهم في تحقيقها قدرًا كبيرًا من الاكتفاء الذاتي مما انعكس على نقص الطلب وزيادة المعروض.

3– استمرار إإنتاج وتصدير البترول رغم الاضطرابات السياسية في العراق وليبيا أدى إلى إزاحة المخاوف من تقلص المعروض من البترول، والتي ساهمت من قبل في زيادة متتالية في أسعاره منذ 2011.

4- الحرب في سوريا والعراق التي شهدت سيطرة داعش على منابع البترول، والتي يقدر أنها تحصل على حوالي 3 ملايين دولار يوميًا من خلال مبيعات السوق السوداء، قد ساهمت بدورها في تخفيض أسعار السوق للبترول نتيجة بيعها له بتخفيض كبير يتراوح ما بين 30-60 دولارًا للبرميل.

وهكذا فإن السوق العالمية أصبحت تواجه فائضًا في العرض يتراوح ما بين مليون، ومليون ونصف مليون برميل يوميًا، وهو ما أدى إلى بداية دورة الانخفاض الحاد في أسعاره منذ 2014 والتي يرى المحللون إمكانية استمرارها فترةً طويلة نسبيًا، وأن أسعار البترول إذا كانت ستشهد ارتفاعًا في السنوات المقبلة فإنها لن تصل إلى مستوى الـ100 دولار للبرميل[2].

5- كان لسياسة دول الخليج وخاصة السعودية بشأن مستويات الإنتاج دور رئيسي في استمرار الاتجاه السعري المنخفض للنفط، حيث أكدت دول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية على عدم رغبتها في تخفيض الإنتاج. وفي هذا الإطار صرح وزير البترول السعودي علي النعيمي "أن أوبك لن تخفض إإنتاج البترول حتى لو انخفض سعر البترول إلى ما دون الـ20 دولارًا، ففي حديث النعيمي لمجلة"Middle East Economic Survey" قال النعيمي إنه "ليس في مصلحة منتجي الأوبك تخفيض إإنتاجهم مهما وصل مستوى سعره وأكد أنه قد أقنع الأوبك بذلك، وأن البدري "سكرتير عام منظمة الأوبك هو الآن مقتنع بذلك". وأضاف أنه مهما بلغ سعر البترول 20 أو 40 أو 50 أو 60 دولارًا، فإن هذا الأمر لا يهم"[3].

---

[1] - المرجع السابق، ص 25.

[2] -OPEC oil output will not be cut even if price hits $20, op.cit.
- Tim Bowler, op.cit.

[3] OPEC oil output will not be cut even if price hits $20.
23 ecember 2014 http://www.bbc.com/news/business-30585538

ويرى جانب كبير من المحللين في الغرب أن السعودية أكبر مصدر للبترول والدولة الأكثر نفوذًا وتأثيرًا داخل الأوبك كان يمكنها أن تدعم أسعار البترول عن طريق خفض إإنتاجها، إلا أنه بدا واضحًا أنها لا تريد أن تفعل، وفي هذا الإطار تقدم العديد من الأسباب الاقتصادية والسياسية:

– أن السعودية من ناحية تريد فرض نوع من النظام والالتزام داخل الأوبك.

– كما أنها تريد من ناحية أخرى – وكما سبق الذكر – أن تضع صناعة الغاز والزيت الصخري الأمريكي تحت الضغط، حيث تأمل في إخراج المنتجين غير التقليديين من السوق، ويشمل هؤلاء إلى جانب منتجي البترول الصخري بالولايات المتحدة، المنتجين الأصغر في أفريقيا جنوب الصحراء[1].

وعلى الرغم من أن السعودية تريد على المدى البعيد أن يكون سعر البترول في حدود 87 دولارًا للبرميل، إلا أنها تملك صندوقًا احتياطيًا بقيمة 700 مليار دولار يمكنها من خلاله أن تصمد أمام انخفاض الأسعار لبعض الوقت.

وفي هذا الإطار يرى بعض الخبراء أن منتجي البترول في الشرق الأوسط أصبحوا يدركون حجم التحدي الذي يفرضه الإنتاج الأمريكي في مجال إنتاج وتسعير البترول، ومن ثم فإذا كانت هناك فترة من الأسعار المنخفضة يمكن أن تدفع المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة أن يتوقفوا عن الإنتاج، فإن السعودية ربما تأمل أنه على المدى الأطول سوف يمكنها أن تحتفظ وتزيد من حصتها السوقية وهو الهدف الأهم والإستراتيجي بالنسبة لها[2].

وفي هذا السياق صرح النعيمي "أن المملكة العربية السعودية وأوبك تدافعان عن حصتيهما في السوق... ولو خفضا إنتاجهما لارتفع السعر، وأخذ الروس والبرازيليون ومنتجو النفط الصخري في الولايات المتحدة حصة السعودية وأوبك"، وأضاف: "إننا أردنا أن نقول للعالم إن الدول المنتجة ذات الكفاءة العالية كالمملكة العربية السعودية ومنتجي أوبك الآخرين هم من يستحق حصة السوق الأكبر، وبعبارة أخرى على الدول التي تمتلك احتياطيات مؤكدة ولكن بتكاليف إنتاج مرتفعة ترك الساحة مفتوحة لمنتجين أكثر جدارة"[3]. ومن ثم فإن موقف دول الخليج خاصة السعودية والإمارات المتمثل في عدم تخفيض الإنتاج يستند إلى مخاوف حقيقية تتمثل في أن تخفيض الإنتاج لن يؤدي إلى رفع الأسعار وإنما سيؤدي إلى فقدانها مزيدًا من الحصص السوقية، في ظل وجود فائض إنتاجي خارج الأوبك وتقلص حصة أوبك إلى حوالي ثلث الإنتاج العالمي.

– إلى جانب ذلك، فإن هناك خبرة حديثة وراء عدم رغبة الرياض في تخفيض الإنتاج، ففي عام 1980 خفضت السعودية من إنتاجها بشكل كبير في محاولة لرفع الأسعار، إلا أن ذلك التخفيض كان له تأثير محدود على الأسعار، وفي الوقت نفسه أثر ذلك بشكل سلبي على الاقتصاد السعودي[4].

– وعلى الجانب الآخر، فإن المملكة السعودية إنما تستهدف زيادة الضغوط الاقتصادية على إيران وروسيا في ضوء الصراع الدائر في سوريا وموقف الدولتين المعادي للأهداف السعودية في سوريا[5]. وهنا يذهب العديد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين والسياسيين إلى أن ما يجري في أسواق النفط اليوم، يعد "عقابًا جماعيًا"، حيث اتفق منتجو النفط الكبار في العالم ومعهم الولايات المتحدة الأمريكية – رغم خسارتها من النفط الصخري – على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا اقتصاديًا بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية والأزمة السورية، وكذلك معاقبة إيران التي تم رفع العقوبات المفروضة عليها، بموجب الاتفاق النووي مع الغرب وأصبح لديها قدرة على بيع نفطها في الخارج.

---

1 عمرو العادلي، مرجع سابق، ص 29.

2 Tim Bowler, op.cit.

3 ممدوح سلامة، **أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام، فائض الإنتاج أم السياسة الدولية؟** (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2015) ص 22.

4 Tim Bowler, op.cit.

5 عمرو العادلي، المرجع السابق ص 29.

وأن هذه ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها سلاح النفط ضد روسيا وإيران، حيث استخدمته إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في ثمانينيات القرن الماضي، لإحداث عجز كبير في ميزانيات موسكو وطهران.

ويشير بعض المحللين إلى أن الهدف السياسي من هذا الانخفاض يبدو جليًا للضغط على روسيا بخفض سعر البترول لإحداث عجز في موازنتها. وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصاديات كل من روسيا وإيران، ومن ثم فإن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يوجه ضربة قوية لموسكو، وهو ما قد يُدخِل الأخيرة في أزمة مالية محتملة. وكذلك الحال بالنسبة لإيران، التي اتهمت دولًا في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب، لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر باقتصادها الذي قوضته العقوبات[1].

6- توسع إيران في إنتاج وتصدير النفط بعد رفع العقوبات التي كانت مفروضة عليها، فقد كان للاتفاق النووي الإيراني مع الغرب تأثيره الواضح في هذا الإطار، حيث ساهمت صفقة رفع العقوبات الدولية ضد إيران في دفع أسعار البترول إلى مزيد من الانخفاض، وبذلك دحضَ ذلك الاتفاقُ النووي على نطاق واسع الافتراضَ بأن الجغرافيا السياسية يمكن أن تدفع أسعار النفط في اتجاه واحد فقط، فالأحداث الجيوسياسية يمكنها أيضًا أن تدفع النفط في اتجاهات أخرى، بأن تزيد إمدادات النفط بدلًا من الحد منها، وبالتالي تدفع سعره إلى الهبوط.

وتعتبِر إيران أن السياسات النفطية التي تنتهجها الرياض تستهدف بالأساس الضغط الاقتصادي على طهران وحرمانها من جني ثمار الاتفاق النووي، فصانعو القرار الإيرانيون يتعاملون مع الأزمة على أنها مؤامرة، ودلل على ذلك الأمر تصريح الرئيس روحاني في ديسمبر 2014 "بأن انخفاض أسعار النفط مؤامرة سياسية من جانب بعض الدول". بالإضافة إلى ذلك فقد رفضت إيران الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماع الوزاري الذي عقد في قطر في فبراير 2016 بين المملكة العربية السعودية وقطر وفنزويلا من جانب، وروسيا من جانب آخر؛ لتثبيت الإنتاج النفطي عند مستويات شهر يناير 2016، باعتبار أن هذا الاتفاق لا يسمح لها باستعادة حصتها السوقية التي فقدتها من جراء العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها، وفي إطار هذا الصراع النفطي بين إيران والمملكة، قامت إيران بتخفيض سعر إنتاجها النفطي بمقدار يتراوح ما بين 10 سنتات و20 سنتًا عن النفط الخام السعودي خلال فبراير ومارس 2016[2].

وجدير بالذكر أن إصرار المملكة على عدم تخفيض إنتاجها وما تستهدفه من وراء ذلك من عرقلة منتجي النفط الصخري الأمريكي وإخراجهم من السوق، ربما يخدم بدوره هدفًا سياسيًا آخر للمملكة وهو الإبقاء على اهتمام واشنطن بالمنطقة وربطها بها لأطول مدة ممكنة، والحفاظ على علاقتها بدول مجلس التعاون الخليجي كأداة لموازنة التحالف الروسي الإيراني القائم. حيث تخشى المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى من التراجع النسبي لأهمية منطقة الشرق الأوسط على الأجندة الأمريكية لصالح مناطق وقضايا عالمية أخرى، في الوقت الذي يزداد فيه التوغل الروسي والإيراني في المنطقة. حيث تحاول روسيا تأكيد وجودها في الإقليم من خلال تكريس تحالفات تساعدها في تحقيق أهدافها، ويمكن أن تضيف أزمة النفط الحالية عاملًا آخرَ لتدعيم تحالفها مع إيران التي تثير بتوغلها في العديد من القضايا والصراعات الإقليمية من اليمن إلى سوريا إلى لبنان والعراق؛ القلقَ البالغ ليس فقط لدى الرياض ولكن معظم دول الخليج، ومن ثم يشكل هذا التحالف الروسي الإيراني ضغطًا كبيرًا على الرياض[3].

---

[1] انخفاض أسعار النفط.. الأسباب والعواقب، 23 أكتوبر 2014 http://rawabetcenter.com/archives/901

[2] للمزيد انظر الآتي:
- محمد بسيوني عبد الحليم، توازنات جديدة: تراجع أسعار النفط وتحولات الدور والمكانة في الشرق الأوسط، تحولات إستراتيجية، **السياسة الدولية** عدد 204، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل 2016، المجلد 51) ، ص ص 34- 35.
- تأثير انخفاض سعر النفط على عجلة نمو الاقتصاد العالمي، http://www.egynews.net/674538

[3] المرجع السابق، ص 34.

ولكن رغم هذه المخاوف الخليجية والسعودية خاصة من تراجع الدور الأمريكي بالمنطقة، إلا أنه يظل هناك عدد من المصالح الأمريكية بالمنطقة التي تؤكد استمرار ارتباطها بالمنطقة على الأقل على المدى القريب والمتوسط، ومن أهمها التواجد الروسي وكذلك الصيني بالمنطقة، وعدم رغبتها بالتأكيد في التخلي عن مصالحها الجوهرية بالمنطقة وفي مقدمتها عدم الرغبة في توسيع نطاق الاضطرابات وعدم الاستقرار بالمنطقة حفاظًا على مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل، فحتى مع ثورة النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل في حاجة إلى عشرة ملايين برميل من النفط السعودي يوميًا على المدى القريب والمتوسط، ومن ثم فليس من المتوقع تخلي الولايات المتحدة عن المنطقة حتى مع تصاعد اهتمامها بمناطق وقضايا عالمية أخرى[1].

ثانيًا: دلالات هذا الانخفاض وتأثيراته الإقليمية والعالمية من منظور الاقتصاد السياسي:

في هذا الإطار تتناول الدراسة ثلاث نقاط:

1- الآثار الاقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة.

2- التأثيرات المحتملة لاستمرار انخفاض أسعار البترول على منطقة الشرق الأوسط والأزمات التي تموج بها.

3- التأثير المحتمل لانخفاض أسعار البترول على النمو الاقتصادي العالمي.

1- الآثار الاقتصادية على الدول المنتجة والمستهلكة:

تباينت الآثار الاقتصادية على مناطق ودول العالم المختلفة من حيث كونها دولًا منتجة أم مستهلكة للبترول، والواقع فإن الهبوط الحاد لأسعار النفط يبدو نقمة بالنسبة للبلدان المنتجة في حين أنه يعد نعمة للبلدان الرئيسية المستهلكة للنفط، في وقت تجددت فيه المخاوف بشأن النمو الاقتصادي.

فبالنسبة للدول المنتجة فإن روسيا وباعتبارها واحدة من أكبر المنتجين للبترول في العالم، عانت بسبب الأسعار المنخفضة، حيث تأتي حوالي نصف عوائد ميزانية روسيا الحالية من صادرات الطاقة، ومما يزيد صعوبة الوضع بالنسبة لروسيا وقوع الروبل تحت ضغط شديد نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا نظرًا لتدخلها في أوكرانيا، حيث انخفض الروبل إلى 79 روبلًا للدولار و86 روبلًا لليورو، وهو أمر لم يحدث منذ ديسمبر 2014، وقد اضطرت الحكومة الروسية لخفض إنفاقها بنسبة 10% وبالتالي كررت السياسة التي طبقت في 2015، وقد ذكر ميدفيدف رئيس وزراء روسيا أن ميزانية 2016 قد يتم مراجعتها وإعادة النظر فيها نتيجة تدني أسعار البترول غير المتوقع. إلى جانب ذلك يعاني الشعب الروسي نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء، ويعتبر الكرملين الآن أن الأولوية القصوى بالنسبة له هي محاولة التحكم في حالة الاستياء الناجمة عن الصعوبات الاقتصادية التي تبدو أنها ستتجه نحو الأسوأ.

وجدير بالذكر أن معاناة الدول تتوقف إلى حد كبير على ما تتبعه من سياسات الصرف الأجنبي، وبالتالي فإن الهبوط الحاد في قيمة العملة الروسية (الروبل) مثلًا ساعد الكرملين على التخفيف من آثار انخفاض أسعار النفط، وأتاح للسلطات الاستمرار في الإنفاق المحلي المرتفع، إلا أن موسكو ستضطر إلى أن تخفض بشدة وارداتها مرتفعة التكاليف بصورة متزايدة.

وقد ذكرت وكالة الطاقة الدولية في تقرير لها أنه "في البلدان التي لا ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، ساعدت التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي على إبطال جانب من أثر التراجعات الأخيرة لأسعار النفط، وهكذا فإن الإيرادات الاسمية لصادرات روسيا بالروبل زادت في الآونة الأخيرة على الرغم من هبوط قيمتها بالدولار". وعلى النقيض من ذلك فالبلدان الأعضاء في "أوبك" من دول الخليج مثل السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين ترتبط عملتيهما بالدولار، فإنها شهدت أكبر هبوط في الإيرادات بالعملات المحلية من جراء هبوط أسعار النفط[2].

---

[1] المرجع السابق ص 33.

[2] انخفاض أسعار النفط: الأسباب والعواقب،23 أكتوبر 2014 http://rawabetcenter.com/archives/901

- Falling oil prices: How are countries being affected? 18 January 2016
http://www.bbc.com/news/world-35345874

فالمملكة العربية السعودية على سبيل المثال التي يشكل النفط أكثر من 92٪ من اقتصادها، تنتج نحو 10 ملايين برميل نفط يوميًا، ما يعني أن إيراداتها النفطية تراجعت في ظل الأسعار الراهنة بأكثر من 300 مليون دولار يوميًا، حيث كان برميل النفط يباع في الأسواق بـ115 دولارًا ليهوي إلى 85 دولارًا، ثم إلى نحو 40 دولارًا وهو ما يترجم لانخفاض شديد في الإيرادات بالعملة المحلية[1].

وفيما يتعلق بأوبك، فإنه يجب التمييز داخلها بين نوعين من الدول:

– فمن ناحية، السعودية ومنتجو الخليج الآخرون مثل دولة الإمارات العربية والكويت نجحوا في تحقيق تراكم العملات الأجنبية، مما يعني أنهم قادرون على إدارة العجز لعدة سنوات إن تطلب الأمر ذلك. ومن ثم وفي هذا الإطار تشير الكثير من التقارير الخاصة بالشرق الأوسط إلى أنه ليس هناك احتمال أن الأسعار المنخفضة للبترول سوف يكون لها تأثير كبير على دول مجلس التعاون الخليجي التي تملك تريليونات من الدولارات في صورة "صناديق سيادية"[2].

ومن ناحية أخرى، باقي دول الأوبك مثل **إيران والعراق ونيجيريا** وفنزويلا وهي من بين الدول التي تواجه مطالب داخلية كبيرة تتعلق بالميزانية نتيجة الزيادات السكانية الكبيرة لديها بالمقارنة بعوائد النفط، مما يجعلها في موقف تفقد فيه القدرة إلى حد كبير على المناورة والتكيف مع الأسعار المنخفضة، وبالتالي الإيرادات المنخفضة للنفط. كذلك فهم يربطون احتياطاتهم من العملة الأجنبية (والتي تقدر بأقل من 200 مليار دولار) بالدولار، وبالتالي فهم يواجهون ضغوطًا كبيرة نتيجة انخفاض أسعار البترول. فنيجيريا على سبيل المثال – التي تمثل أكبر احتياطي للبترول في أفريقيا – شهدت نموًا في باقي قطاعات اقتصادها، ولكن رغم ذلك فهي تظل معتمدة على البترول إلى حد كبير، فمبيعات الطاقة لديها تعد مسئولة عن حوالي 80% من إجمالي العائد الحكومي وعن أكثر من 90% من صادرات الدولة[3]. أما إيران، فهي تكافح من أجل التكيف مع أسعار البترول المنخفضة، حيث إن هناك قطاعات واسعة من الشعب الإيراني تعتمد على الحكومة في مجال التوظيف الحكومي والسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين[4].

ومن ثم فإن هذه الدول التي لم تسعفها ظروفها لمراكمة مثل هذه الاحتياطات، كدول مجلس التعاون الخليجي، قد تجد نفسها عرضة لعجز متزايد في ميزانيتها مما قد يترجم لأزمات سياسية في السنوات القليلة القادمة خاصة في دول تعاني من انقسامات سياسية وطائفية كالعراق، أو أزمات شرعية حادة كفنزويلا بعد وفاة هوجو تشافيز[5].

– ففي فنزويلا التي لديها أكبر احتياطي من البترول على مستوى العالم وتمثل صادراتها من البترول نحو 95% من عائدات الدولة، أدى الانخفاض الهائل في أسعار البترول خلال الـ18 شهرًا الماضية إلى انخفاض العوائد بنسبة 60%.

وقد أعلنت الحكومة الفنزويلية في يناير 2016 عن حالة طوارئ اقتصادية لمدة 60 يومًا للتعامل مع الأزمة الاقتصادية التي تزداد سوءًا مع مرور الوقت، وجاء تحرك الحكومة مع إظهار المؤشرات الرسمية أن الاقتصاد الفنزويلي قد انكمش بمقدار 4.5% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2015، وتضمنت الخطة زيادة الضرائب وعددًا من الإجراءات الطارئة من أجل دفع فاتورة واردات الغذاء والخدمات الاجتماعية.

– وهذا في الوقت الذي يعاني فيه البرازيليون من نقص الغذاء والبضائع الأساسية. وقد أوضحت صور نشرت من خلال رويترز كيف يقف الناس طوابير للحصول على اللحوم. وهذا الوضع قد يقود الشعب البرازيلي إلى التصويت لصالح ائتلاف المعارضة، والذي أحرز نصرًا كاسحًا في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 2015 موجهًا بذلك ضربة قوية للحركة الاشتراكية بالبلاد.

[1] المرجع السابق.

[2] Dale Sprusansky, More turbulence ahead for the Middle East in 2015?The Washington Report on Middle East Affairs34.2(Marsh- April 2015)62-63
http://www.wrmea.org/2015-march-april/waging-peace-more-turbulence-ahead-for-the-middle-east-in-2015.html

[3] Tim Bowler, op.cit.

[4] Dale Sprusansky, op.cit.

[5] عمرو عادلي، مرجع سابق، ص 27-28.

– وفي أذربيجان، التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على صادرات البترول (حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 جاء من قطاع البترول) أمر رئيسها إلهام أليف (Ilham Aliyev) حكومته بوضع سلسلة من الإجراءات الخاصة لعلاج الاقتصاد في مواجهة أسعار البترول المنخفضة. وهذه الإجراءات سوف تتضمن برنامجًا رئيسيًا للخصخصة وفرض مزيد من الضوابط على سوق العملة التي شهدت انخفاضًا كبيرًا، وقد جاء هذا الإعلان عقب إلقاء القبض على عدد من المحتجين على رفع أسعار الغذاء وسوء الأوضاع الاقتصادية في مدينة سيازان في بداية 2016. ومع استمرار معاناة المواطنين ومع استمرار تدهور قيمة العملة فإن المخاوف تبرز من أن تصبح مثل هذه الاحتجاجات أمرًا معتادًا، في وقت تتهم فيه الحكومة بأنها لم تقم بالإجراءات المطلوبة لدعم صناعتها رغم التحذير مرارًا من خطورة الاعتماد على البترول.

– أما نيجيريا، أكبر منتج للبترول في أفريقيا، والتي تفتقد المقدرات اللازمة لتكرير البترول مما يضطرها لاستيراد معظم الطاقة التي تحتاجها؛ فإن رئيسها محمدو بوخاري قال إن انخفاض أسعار البترول له تأثيره السلبي على اقتصاد الدولة، وهو الأمر الذي دعاه إلى سحب ميزانية 2016 لإجراء بعض التعديلات عليها. فضلًا عن ذلك فقد تأثرت الصناعة في نيجيريا بفعل انخفاض أسعار البترول، وكذلك بفعل عمليات العنف التي تسود البلاد، مما دعا الحكومة إلى محاولة دعم عملية التكرير وتقليل واردات الدولة من الطاقة[1].

– وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فقد ذكر فان جاسون بوردوف الأستاذ بجامعة كولومبيا، في التقرير الدولي للأعمال التابع للبي بي سي "أن نمو إنتاج البترول في أمريكا الشمالية خاصة في الولايات المتحدة كان مذهلًا، حيث بلغت مستويات الإنتاج الأمريكي أعلى مستوى لها خلال الأعوام الثلاثين الماضية. ولقد كان هذا النمو في إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة – حيث يتم استخراج النفط والغاز من التكوينات الصخرية باستخدام التكسير الهيدروليكي – أحد المحركات الرئيسية لانخفاض أسعار البترول.

وعلى الرغم من أن منتجي النفط الصخري بالولايات المتحدة يتحملون تكاليف أعلى بكثير من منافسيهم التقليديين، إلا أن الكثير منهم بحاجة إلى استمرار ضخ الزيت لتوليد قدر من العوائد التي تضمن وفاءهم على الأقل بسداد الديون وغيرها من التكاليف[2]، مما قد يساهم بدوره في استمرار انخفاض أسعار البترول على المديين القريب والمتوسط.

أما على صعيد الدول المستهلكة للنفط، فإنه وبصفة عامة يستفيد المستهلكون من انخفاض أسعار الطاقة وتشير الإحصاءات إلى أن انخفاض أسعار البترول بنسبة 10% يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الناتج الاقتصادي مقداره 1%. ولكن على الرغم من ذلك، فإنه يمكن ملاحظة أن هناك آثارًا متفاوتة بالنسبة للدول المستهلكة حيث لم تكن جميعها بنفس القدر أو على نفس المستوى من الاستفادة، كما أن استفادة بعض الاقتصاديات كان يقابلها في النهاية بعض الخسائر على مستوى معدلات النمو وتباطُئِها، الأمر الذي كان من شأنه أن يقلل من حجم الاستفادة الكلية المتوقعة. ففي أوروبا وآسيا كانت هناك آثار مختلطة؛ فبالنسبة للاقتصادات المتعثرة في أوروبا والتي تبرز فيها مؤشرات تتمثل في انخفاض معدلات التضخم وضعف النمو، فإنه من الطبيعي أن ترحب حكومات تلك الدول بأي فوائد تتحقق من خلال انخفاض أسعار البترول، وتشير الإحصاءات إلى أن فاتورة استيراد البترول في منطقة اليورو قد انخفضت بنحو 2% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي منذ منتصف 2014، ووفقًا للمفوضية الأوروبية، فإن تأثير انخفاض أسعار البترول على اقتصاد الاتحاد الأوروبي هو تأثير مختلط؛ فمن ناحية فإن اقتصاد الاتحاد الأوروبي من المتوقع أن يتمتع بدفعة قصيرة الأجل نتيجة انخفاض أسعار البترول، وأن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي من 1.3% إلى 1.7%، هذا إلى جانب انخفاض تكلفة الطاقة المستخدمة في التدفئة، وانخفاض أسعار نقل البضائع والمواطنين، وزيادة هوامش الربح للشركات، وزيادة القدرة الشرائية للمواطنين. إلا أن الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول تعد معقدة حيث تبرز بعض الآثار السلبية، فمن ناحية فإنه نتيجة لانخفاض الأسعار

---

[1] Falling oil prices: How are countries being affected? op.cit,

[2] Tim Bowler, op.cit.

الاستهلاكية، فإن انخفاض أسعار النفط يمكن أن يؤدي بطريق غير مباشر إلى خفض معدلات نمو الأجور وإلى انخفاض الاستثمارات في قطاع البترول[1].

وبالنسبة لآسيا، فإن الصين التي تعد أكبر مستورد للبترول، كان طبيعيًا أن تستفيد من انخفاض الأسعار، إلا أنه رغم ذلك فإن أسعار البترول المنخفضة لن تعوض أو تعادل تمامًا الخسائر الأوسع نطاقًا للاقتصاد المتباطئ.

وفيما يتعلق باليابان، فإنها تستورد تقريبًا كل ما تستخدمه من البترول، ولكن بعض المحللين يرى أن الأسعار المنخفضة بالنسبة لها كانت بمثابة نعمة ونقمة في آن واحد؛ لأن أسعار الطاقة المرتفعة قد ساهمت في دفع التضخم والذي كان بدوره يمثل جزءًا أساسيًا من إستراتيجية النمو لرئيس الوزراء الياباني (شينزو أبي) لمكافحة الانكماش.

وبالنسبة للهند فإنها تستورد حوالي 75% من وارداتها من البترول، ويقول المحللون إن انخفاض أسعار البترول سوف يخفف من عجز الحساب الجاري لديها. وفي نفس الوقت فإن تكلفة دعم الطاقة لدى الهند يمكن أن تنخفض بحوالي 2.5 مليار لعام 2016 ولكن فقط في حالة استمرار الأسعار المنخفضة للبترول[2].

وهكذا يتضح أن الآثار بالنسبة للمستهلكين والمنتجين كانت مختلطة، ولكن إجمالًا يمكن القول إنه على الرغم من أن المستهلكين قد استفادوا، فإن المنتجين عانوا بشدة. وقد انعكست آثار ذلك على الأسواق المالية وأدت إلى إضعاف ثقة المستهلكين[3].

2- التأثيرات المحتملة لاستمرار انخفاض أسعار البترول على منطقة الشرق الأوسط والأزمات التي تموج بها:

هناك عدة تحليلات تتناول التأثيرات المحتملة لانخفاض أسعار البترول على منطقة الشرق الأوسط والأزمات المختلفة التي تجتاحها، وفي ضوء تلك التحليلات يمكن طرح عدد من التصورات على النحو التالي:

- فمن ناحية هناك التصور الذي يرى أن انخفاض أسعار البترول وما يترتب عليه من انخفاض عائداته في المدى القريب والمتوسط يمكن أن يقود إلى تخفيض حدة الصراع على المستوى الإقليمي خاصة الصراع السعودي – الإيراني، حيث ستقل قدرة الدولتين على تمويل الصراعات الإقليمية (سوريا – اليمن – لبنان)، وبالتالي يمكن أن يكون تأثيره مماثلًا للتأثير الذي أحدثه انخفاض أسعار البترول عام 1986 حيث ساعد هذا الانخفاض آنذاك في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية، وإحياء اتفاق الجزائر[4] 1988.

وفي واقع الأمر، فإن دول الخليج نجحت في مراكمة إيرادات البترول خلال فترات ارتفاع أسعاره حتى يمكنها استخدامه في فترات تقلص الإيراد الريعي، ولذلك نجد أن معظم هذه الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية يحتفظ باحتياطات دولارية نقدية ضخمة تستخدمها الآن لمواجهة أزمة انخفاض عوائد البترول، ومن ثم تستطيع السعودية من خلال تلك الاحتياطات أن تستمر في سداد فاتورة انخراطها في تلك الصراعات ربما لفترة ليست بالقصيرة. ولكن الأمر قد يبدو أكثر صعوبة بالنسبة لإيران التي عانت فتراتٍ طويلةً من جراء العقوبات الاقتصادية الغربية، ومن ثم وفي هذا السياق يتساءل البعض بشأن قدرة إيران ومدى إمكانية استمرارها في إنفاق مليارات الدولارات على الصراعات المتورطة فيها خارج حدودها نتيجة دعمها للأسد وحزب الله وحماس والحوثيين في اليمن؟[5].

- من ناحية ثانية، فإنه يمكن طرح تصور آخر يقوم على أساس أن الأزمة البترولية الحالية قد تدفع لاستخدام متزايد للأداة العسكرية في معالجة أزمات المنطقة، مما سيزيد من وتيرة الصراع العسكري المسلح في المنطقة، وتستند تلك الرؤية إلى الاعتقاد بأن

---

[1] **The world economy, who's afraid of cheap oil? Jan 23rd 2016**
http://www.economist.com/news/leaders/21688854-low-energy-prices-ought-be-shot-arm-economy-think-again-whos-afraid-cheap
-The impact of falling oil prices on the EU economy,
http://ec.europa.eu/economy_finance/images/graphs/oil-prices.pdf

[2] Tim Bowler, op.cit.

[3] The world economy, who's afraid of cheap oil? op.cit.

[4] عمرو عادلي، مرجع سابق، ص 26.

[5] Dale Sprusansky, op.cit.

انخفاض أسعار النفط وطول أمد أزمة البترول لفترة تتجاوز الاحتياطات النقدية المتاحة للدول النفطية سيشكل عنصرًا ضاغطًا على تلك الدول، ربما يقودها في النهاية إلى الانكفاء الداخلي ومحاولة معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تترتب على أزمة النفط، وهذه الرؤية ربما تفسر جزئيًا السياسة الخارجية السعودية الحالية التي تعتمد بشكل متزايد على الأداة العسكرية في التعاطي مع قضايا المنطقة، تحسبًا لاحتمال أن يؤثر استمرار انخفاض عوائد النفط وتزايد المعروض منه، ومن ثم تراجع أهمية النفط؛ على دورها بالمنطقة على المديين القريب والمتوسط، وهو ما يدفعها لاستخدام متزايد للأداة العسكرية لإعادة تشكيل المنطقة وفقًا لمصالحها استباقًا لمرحلة الانكفاء الداخلي المحتملة[1]، وهو أيضًا ما تلجأ إليه كل من إيران وروسيا حيث تتجه سياستهما إلى استخدام متزايد للقوة العسكرية وعدم الانخراط في أي محاولات جدية للوصول إلى حلول سلمية للصراعات الإقليمية المتورطة بها خاصة في سوريا واليمن.

– من ناحية ثالثة، هناك تصور يتسم بالمثالية يقوم على أساس احتمال حدوث ما يشبه "اتفاقات الحزمة الواحدة" لتسوية مختلف الأزمات بما فيها أزمة النفط، حيث يمكن أن تتفق الدول المنتجة للبترول على تخفيض حصصها الإنتاجية وصولًا إلى نقطة التوازن بين العرض والطلب، وفي الوقت نفسه وبالتوازي يتم إنجاز صفقة متكاملة لتسوية الصراعات القائمة بالمنطقة والمرتبطة بالأساس بالصراع بين الرياض وطهران، خاصة مع إدراك المملكة العربية السعودية لاحتياجها للاحتياطات الضخمة من الغاز لدى إيران كبديل لسد احتياجاتها الداخلية المتزيدة من الطاقة، حيث تُصنَّف المملكة سادسَ مستهلك للنفط عالميًا والأولى في منطقة الشرق الأوسط، ويتزايد استهلاكها من النفط بنسبة 7% سنويًا وهي نسبة تعادل ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني لديها، كما تتصدر المملكة دول العالم من حيث كمية النفط المستخدم في توليد الطاقة (يمثل النفط 58% من إمدادات الكهرباء السعودية وفقًا لإحصائيات 2013)، الأمر الذي قد يدفع المملكة إلى النظر للمخزون الإيراني من الغاز باعتباره بديلًا للوفاء باحتياجاتها الداخلية من الطاقة. إلى جانب ذلك فإن مقدمي تلك الرؤية يعولون على العداء المشترك "لداعش" من قبل الدولتين مما قد يساهم في التقريب البراجماتي بينهما. إلا أن هذا السيناريو يعترضه أمران جوهريان يجعلان احتمالية حدوثه أقرب إلى الصفر؛ فمن ناحية، وكما أوضحت الدراسة فإن المملكة العربية السعودية تصر – وعلى لسان مسئوليها – على عدم خفض حصصها الإنتاجية إبقاءً على حصصها السوقية في مواجهة منافسيها الدوليين، وهو الأمر الذي تعتبره إيران مؤامرة سياسية ضدها للضغط الاقتصادي عليها وحرمانها من جني ثمار اتفاقها النووي مع الغرب. ومن ناحية أخرى، العداء الأيديولوجي التاريخي المعقد بين إيران والمملكة والذي يعكس الصراع السني الشيعي في المنطقة لا يمكن تصور أن ينتهي لمجرد احتياجٍ سعودي محتمل للطاقة، والذي يمكن أن تواجهه من خلال تحالفات مع قوى إقليمية ودولية صديقة لتطوير مصادر الطاقة البديلة[2].

وأخيرًا، وفي مقابل هذا السيناريو المفرط في المثالية، يأتي السيناريو الأسوأ وهو أن تستمر الصراعات القائمة وتتفاقم في منطقة الشرق الأوسط، وأن يتم استثمار هذه الصراعات من جانب قوى دولية من خارج الإقليم تأثرت كثيرًا بانخفاض أسعار النفط، وبالتالي قد تلجأ بصورة غير مباشرة ومن خلال وكلاء إقليميين إلى العمل من أجل استنزاف قدرات الدول النفطية خاصة السعودية، من خلال مزيد من الإشعال للصراعات المنخرطة فيها بالمنطقة (في سوريا واليمن)، وافتعال أزمات داخلية مستغلة التداعيات السلبية المحتملة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية نتيجة انخفاض العوائد النفطية، من أجل ممارسة مزيد من الضغط عليها لدفعها للتخلي عن رفضها لتقليص المعروض من النفط في السوق العالمي. إلا أن هذا السيناريو قد يعترضه استمرار مكانة الشرق الأوسط في توازنات القوى العالمية على الرغم من تراجعه النسبي على أجندة بعض القوى الدولية، فعلى الرغم من ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة، وعلى الرغم من الاتجاه المتنامي في عهد أوباما لفك الارتباط بقضايا المنطقة لحساب مناطق وقضايا أخرى، إلا أن الولايات المتحدة لا يزال من مصلحتها ضبط التفاعلات الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط وعدم وصولها إلى مرحلة الفوضى العارمة، إبقاءً على مصالحها كما سبق أن أوضحت الدراسة (إسرائيل والبترول)، ولا تزال منطقة الشرق الأوسط تحظى باهتمام متزايد من قبل الصين التي تعتمد بشكل

---

[1] محمد بسيوني: توازنات جديدة: تراجع أسعار النفط وتحولات الدور والمكانة في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 34.

[2] المرجع السابق، ص ص 33-34.

كبير على الغاز والنفط القادم من الشرق الأوسط (حوالي 43% من وارداتها النفطية). كذلك تحاول روسيا تأكيد وجودها في الإقليم من خلال عدد من التحالفات التي تخدم أهدافها، فضلًا عن الدول الأوروبية التي تتأثر بالأزمات التي يشهدها الإقليم، ومن ثم يصعب تصور أن يتراجع دور تلك القوى الدولية في ضبط التفاعلات الإقليمية[1].

ويبدو حتى الآن أنه على الرغم من انخفاض أسعار البترول وإيراداته، وعلى الرغم من أن جميع الدول المنخرطة في الصراعات بالمنطقة هي دول منتجة للبترول ومتأثرة إلى حد كبير بانخفاض إيراداته (الولايات المتحدة - السعودية – الإمارات – إيران – روسيا) إلا أن هذا الانخفاض يبدو أنه ليس له تأثيره على توجيه سياسة هذه الدول نحو خفض حدة الصراع أو التوصل إلى حلول سلمية حقيقية لها، فالأمور تزداد تعقدًا والصراعات تزداد حدة، والإدارة العسكرية لا يبدو أن هناك بديلًا عنها، وتتورط في تلك الصراعات قوى إقليمية وتنظيمات إرهابية تحركها ربما أطراف رئيسية في تلك الصراعات لفرض مزيد من الضغوط على الأطراف الأخرى، وتصعيد حدة الصراعات إلى مستويات أكثر عنفًا. مما قد يجعل السيناريو الأخير ربما هو الأكثر تحققًا على أرض الواقع، ولكن يبقى السؤال: إلى أي مدى سيستمر صمود تلك القوى الدولية والإقليمية وإبقاؤها على وتيرة الصراع المسلح؟

3– التأثير المحتمل لانخفاض أسعار البترول على الوضع الاقتصادي العالمي:

في هذا الإطار أيضًا يمكن الإشارة إلى رؤيتين:

– فمن ناحية تشير الكثير من التقارير الغربية إلى أن انخفاض أسعار البترول على هذا النحو الشديد إنما يؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي إجمالًا، فالأسعار المنخفضة للبترول تقود إلى سلسلة من الآثار (تراكم الديون الناتجة عن الانكماش، فقدان الوظائف، انهيار مصدري البترول، فقدان خطابات الاعتماد اللازمة للصادرات، فشل المصارف) والتي تقود بدورها بشكل غير مباشر إلى انخفاض متسارع بشكل كبير في إنتاج البترول[2].

– ولكن من ناحية ثانية، تشير الرؤية الأخرى إلى أن هناك حقيقة ثابتة، تؤكد أن التقلبات العنيفة في أسعار النفط تزعزع استقرار الاقتصادات والأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. إلا أنه وبصفة عامة فإن الأثر الصافي لانخفاض أسعار النفط دائمًا ما يكون إيجابيًا للنمو العالمي. ووفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن انخفاض أسعار النفط عام 2015 يجب أن يعزز الناتج المحلي الإجمالي لعام 2016 بنسبة 0.5% إلى 1% على الصعيد العالمي، وفي هذا الإطار فمن المتوقع أن يتحقق نمو بنسبة تتراوح بين 0.3%- 0.4% في أوروبا، وبنسبة 1%- 1.2% في الولايات المتحدة، وبنسبة 1%- 2% في الصين.

ومع استمرار البيئة التنافسية التي نجمت عن إصرار أوبك على عدم تخفيض الإنتاج واستمرار الكثير من المناطق الأكثر إنتاجًا للنفط في العالم والتي عانت من الفوضى السياسية، في تعزيز إنتاجها كعلامة على الاستقرار مثل العراق وليبيا، ومع حرص إيران على أن تستعيد حصتها السوقية السابقة، وكذلك استمرار المنتجين في الولايات المتحدة في ضخ البترول حتى في ظل تدني أسعاره وارتفاع كلفة إنتاجه كسبيل للوفاء بديونهم وتغطية النفقات الأساسية، ومع حرص دول منتجة أخرى مثل كازاخستان وأذربيجان وروسيا وغيرهم من الدول ذات الإنتاج منخفض التكلفة للنفط على استعادة إنتاجها إلى مستويات الذروة السابقة، فإنه في ظل تلك البيئة التنافسية وفي ظل صعوبة إيجاد مشترين لهذا النفط الإضافي، ومع كسر الاحتكار في السوق العالمي للنفط، فإن برميل النفط سيتحدد سعره تقريبًا عند مستوى 50 دولارًا، وهو ما سيناسب النمو الاقتصادي العالمي ويثبت حقيقة أن النفط الرخيص يعزز دائمًا النمو العالمي[3].

ولكن يلاحظ أن ما تشير إليه هذه الرؤية الأخيرة من مؤشرات للتدليل على تحقق النمو العالمي إنما هي مؤشرات لدول مستهلكة وليست منتجة للبترول، وهو أمر طبيعي ووارد، ولكن تبقى الدول الرئيسية المنتجة هي من ستعاني من الانخفاض في العوائد

---

[1] تأثير انخفاض سعر النفط على عجلة نمو الاقتصاد العالمي، مرجع سابق.

[2] Impact Analysis: The Adverse Effects of Falling Oil Price in the Airline Industry, January 4, 2016. https://www.linkedin.com/pulse/impact-analysis-adverse-effects-falling-oil-price-airline-saketa

[3] تأثير انخفاض سعر النفط على عجلة نمو الاقتصاد العالمي، مرجع سابق.

ومن ثم التأثير سلبًا على معدلات النمو لديها، ومن ثم يمكن القول إن تأثير انخفاض أسعار البترول على الاتجاهات العامة للنمو هو تأثير مختلط وليس ذا اتجاه واحد بالنسبة لجميع دول العالم، والتأثير الصافي على النمو العالمي سوف يتحدد وفقًا لعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية المتشابكة والمعقدة، والتي ليس من السهل تقييم تأثيرها سواء على المدى القريب أو المتوسط. وبشكل عام إذا كانت حتى الآن الفوائد الناجمة عن ذلك الانخفاض الحاد في أسعار البترول تفوق التكاليف، إلا أن الكثير من الخبراء الاقتصاديين يقدرون أن الأسواق قد هبطت بشدة وبسرعة مما قد يؤدي إلى عدم استمرار هذا الاتجاه "زيادة الفوائد عن التكاليف"[1].

******

[1] The world economy, who’s afraid of cheap oil? op.cit.

أعباء أزمة اللاجئين السوريين: الأنماط والفواعل

أحمد شوقي*

مقدمة

يصل عدد اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين نحو 4,8 مليون لاجئ، ويتوزعون بين تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر ودول شمال أفريقيا الأخرى، فيما يقدر عدد النازحين داخل الأراضي السورية بنحو 6,6 مليون شخص. وتقدم نحو 1,1 مليون سوري بطلبات لجوء إلى دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين أبريل 2011 ونهاية يونيو 2016[1].

وتفرض أزمة اللاجئين أعباء واسعة النطاق على الدول المستقبِلة لهم؛ وهي أعباء متعددة الأنماط والأشكال وغير مقتصرة فقط على الأعباء المالية التي تركز كثير من الدراسات والتحليلات عليها؛ كما إن كثيرًا من المسؤولين الرسميين يركزون فقط على هذا المستوى في محاولة لاستدرار عطف الدول المانحة بهدف الحصول على معونات مالية.

وتسعى الورقة للإجابة عن سؤال: "كيف توزعت أعباء أزمة اللجوء السوري بين دول المنطقة والدول الكبرى؟

ويرتبط بهذا السؤال عدة أسئلة منها: كيف توزعت هذه الأعباء بين دول المنطقة؟ وكيف توزعت بين الدول الكبرى فيما بينها؟ وكيف تتنصل عدد من الدول من القيام بواجباتها تجاه هذه الأزمة الإنسانية؟ (مصر) وكيف تستغل دول أخرى هذه الأزمة للحصول على معونات الدول المانحة؟ (مصر، تركيا، الأردن) وكيف تختلف أعباء الأزمة من دولة لأخرى؟ وكيف يخضع هذا الأمر للاعتبارات السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية المتعلقة بكل دولة؟

بداية؛ يمكن تصنيف أعباء أزمة اللاجئين السوريين حسب الهدف منها؛ إلى نمطين رئيسين يتمثلان في: **أعباء الإدارة**؛ أي كيفية التعامل مع الأزمة، **وأعباء المنع** أي محاولات وجهود ومساعي سد مصادر اللجوء. وفيما يلي ستحاول الدراسة تفصيل طبيعة هذه الأعباء والجهات التي تتحملها أو تشترك في ذلك.

أولًا أعباء إدارة الأزمة:

ويشمل هذا المستوى تقديم المساعدات المالية للدول المستقبلة للاجئين وتوفير الخدمات لهم وإعادة التوطين.

1- المساعدات المالية

تقدم جهات مانحة، أغلبها أوروبية؛ الجانب الأكبر من المساعدات المالية لتخفيف معاناة اللاجئين السوريين. ويمكن التعرف على خريطة المانحين من خلال الجدول التالي – نموذجًا – والذي يعرض أهم الجهات المانحة في مؤتمر لندن للمانحين والذي انعقد خلال فبراير من العام الجاري؛ وقيمة المساعدات المعلن عنها في المؤتمر؛ سواء للعام الجاري 2016 أو لأعوام تالية قد تمتد إلى 2020.

* باحث ماجستير في العلوم السياسية

[1] UNCR, Syria Regional Refugee Response, Available at: **http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php.**

جدول يوضح أهم المانحين بمؤتمر لندن فبراير 2016 وقيمة المساعدات المعلن عنها للاجئين السوريين

مسلسل	الدولة	قيمة المساعدات 2016 (بالدولار)	المساعدات المستقبلية (بالدولار)
1	**ألمانيا**	1,3 مليار	1,3 مليار
2	**الاتحاد الأوروبي**	1,2 مليار	1,4 مليار
3	**الولايات المتحدة**	925 مليون	
4	**بريطانيا**	730 مليون	1,8 مليار
5	**النرويج**	278 مليون	1,1 مليار
6	**اليابان**	250 مليون	
7	**السعودية**	200 مليون	
8	**الإمارات**	137 مليون	
9	**الكويت**	100 مليون	200 مليون
10	**قطر**	100 مليون	

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[1] ورويترز[2] وسكاي نيوز عربية[3]

وبناء على هذه البيانات؛ يمكن استخلاص عدة نتائج أولها: أن الدول الأوروبية تتصدر قائمة المانحين للاجئين السوريين؛ فيما تحتل الدول العربية مراكز متأخرة؛ رغم أن الأوضاع المالية لدول الخليج تسمح لها بتقديم مساعدات أكبر، ثانيها: أن ألمانيا تتصدر قائمة الدول المانحة للاجئين كما أنها الدولة الأكثر انفتاحًا على فكرة استقبالهم بالقارة الأوروبية.

ورغم هذه المبالغ الكبيرة المعلن عنها من جانب المانحين، ورغم أن الأمم المتحدة قد أعلنت بعد المؤتمر مباشرة أنها حصلت على وعود بمنح كبيرة تفوق ما طلبته؛ تعاني المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة عجزًا في تمويل المساعدات الإنسانية للسوريين لعدم وفاء الدول المختلفة بتعهداتها المالية؛ حيث تقدر المفوضية قيمة المساعدات المالية المطلوبة للتخفيف من معاناة السوريين بنحو 4,5 مليار دولار خلال 2016؛ تم استلام نحو 1,8 مليار دولار منها حتى منتصف يوليو من العام ذاته؛ لتصل قيمة العجز لنحو 2,7 مليار دولار بنسبة توازي نحو 60% من قيمة المساعدات المالية الإجمالية المطلوبة.

وتقدر الأمم المتحدة احتياجات كافة وكالاتها التمويلية لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري بنحو 7,7 مليار دولار خلال العام الجاري، بالإضافة لنحو 1,2 مليار دولار لدول المنطقة المتأثرة بالأزمة السورية[4].

---

[1] أندري ماهيستش، الجهات المانحة تتعهد بتقديم أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي للسوريين، http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/2/56b4c3c46.html.

[2] تعهدات بمليارات الدولارات لسوريا في مؤتمر لندن للمانحين http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0VD07Y?pageNumber=3&virtualBrandChannel=0

[3] skynewsarabia.com/web/article/813486/مؤتمر-لندن-يتعهد-بتقديم-10-مليارات-دولار-لدعم-سوريا

[4] https://www.supportingsyria2016.com/about-ar/the-un-ar/.

2- الأعباء المعيشية

إذا كانت الدول الغنية تسهم بأموالها - وفق الوعود على الأقل - في التخفيف من معاناة اللاجئين السوريين، فإن دول الجوار المستقبلة تتحمل الأعباء المعيشية اللازمة لتوفير الخدمات لهم مما يمثل ضغطًا إضافيًا عليها؛ خاصة في الدول التي يتكدس فيها اللاجئون؛ إذ تلتزم دول الجوار السوري ودول أخرى بتوفير خدمات الصحة والتعليم والسكن للاجئين، كما يتاح لهم النفاذ لأسواق العمل؛ مما يفرض ضغوطًا إضافية على هذه الخدمات.

وتشير البيانات الصادرة عن المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالأمم المتحدة إلى تواجد أكثر من 2,72 مليون لاجئ بتركيا و1,03 مليون في لبنان و656 ألف لاجئ في الأردن و249 ألفًا بالعراق و115 ألف لاجئ في القاهرة و29 ألف لاجئ بدول شمال أفريقيا الأخرى[1].

ويوضح الجدول التالي خريطة توزيع اللاجئين السوريين:

مسلسل	الدول	عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (بالألف شخص)
1	تركيا	2724
2	لبنان	1033
4	الأردن	656
5	العراق	249
6	مصر	115
7	شمال أفريقيا	29
الإجمالي		4806

المصدر: مفوضية شئون اللاجئين بالأمم المتحدة

ويمكن رصد ملاحظات أربع بشأن هذه الخريطة؛ **الأولى:** أن هذه الأرقام لا تعبر بالضرورة عن كافة اللاجئين المتواجدين في كافة الدول المشار إليها؛ وإنما تعبر عن عدد المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين؛ لكن في الوقت نفسه يجب التأكيد على أن دولًا تبالغ في تقدير عدد غير المسجلين بهدف الترويج لفكرة أنها تتحمل أعباء كبيرة للتخفيف من معاناة اللاجئين للحصول على معونات إضافية من الدول المانحة، **والثانية:** أن هذه الأرقام لا تشمل اللاجئين المتواجدين في عدد من الدول مثل السودان أو كندا أو الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية، **والثالثة:** أن عدد طلبات اللجوء المقدمة إلى دول الاتحاد الأوروبي لا تعني بالضرورة أن هذا العدد متواجد بالفعل في دول الاتحاد لأنها طلبات تقدم من جانب السوريين المتواجدين هناك بالفعل أو المتواجدين بدول الجوار السوري أو في أي مكان آخر، كما أنها قد تقبل أو ترفض، **والرابعة:** أن القارة الأوروبية استقبلت خلال عام 2015 أكثر من مليون مهاجر غير شرعي بالإضافة لنحو 282 ألف مهاجر فقط خلال العام الجاري؛ بينهم سوريون وحاملون لجنسيات أخرى؛ ولا يعتبر جميعهم من اللاجئين السياسيين.

[1] UNCR, **op. cit**.

لتوضيح الأعباء المترتبة على استقبال اللاجئين السوريين بدول الجوار؛ يمكن الإشارة إلى "الوضع الخاص بالبطالة وفرص العمل"؛ إذ تعاني دول الجوار السوري المستقبلة للاجئين ودول المنطقة الأخرى ضغوطًا تتعلق بتوفير فرص العمل للمواطنين؛ في ظل ارتفاع نسبة البطالة بين الأيدي العاملة؛ ومن ثم فإن دخول السوريين أراضيها يفرض مزيدًا من الضغط على فرص العمل المتاحة؛ فنسبة البطالة في تركيا على سبيل المثال تتجاوز 9% من الأيدي العاملة المتاحة[1]، كما تتجاوز النسبة 14% في الأردن[2]، ونحو 25% بلبنان[3]، كما يتعدى معدل البطالة في مصر 12%[4]. وفي ظل هذه المعدلات المرتفعة؛ فإن العديد من دول المنطقة تعتبر أن دخول المزيد من الأيدي العاملة السورية يمثل ضغوطًا على سوق العمل؛ كما ظهرت في أوروبا تيارات تندد بموجات اللجوء والهجرة التي اجتاحت القارة خلال العام الماضي؛ في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها عدد من دول الاتحاد الأوروبي.

لكن في الوقت ذاته يعاني اللاجئون من صعوبة الوصول إلى هذه الخدمات في عدد من الدول، كما أن الدول المستقبلة تتشدد في إجراءات دخول السوريين إليها، كما يتعرضون لمضايقات فيها كما في مصر ولبنان والأردن[5]؛ لذلك يتناقص عدد اللاجئين في هذه الدول باستمرار بخلاف الحال في تركيا؛ فرغم التقارير التي تتحدث عن إغلاق للمعابر من حين لآخر أو شعور جانب من القوميين الأتراك بأن السوريين يشكلون أعباء إضافية عليهم[6] أو تعرض الفارين لإطلاق نار على الحدود من جانب القوات التركية[7]؛ فإن عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى "أنقرة" في ازدياد مستمر.

ويمكن تفسير ذلك بالتسهيلات التي تمنحها الحكومة التركية للسوريين كما أن أنقرة تعتبر بوابة السوريين نحو أوروبا؛ قبل إبرام الاتفاق التركي الأوروبي بشأن المهاجرين غير الشرعيين.

لكن بقدر ما تمثل أزمة اللجوء السوري ضغطًا على سوق العمل في دول منطقة الشرق الأوسط؛ بقدر ما تخلق فرصًا للنمو الاقتصادي في أوروبا لأن الهجرة تسهم في تحقيق التوازن الديمغرافي في ظل تراجع معدلات الخصوبة في أكثر من دولة من دول الاتحاد الأوروبي؛ ومن ثم تسهم في تأمين احتياجات الأسواق الأوروبية من الأيدي العاملة[8]؛ أي إن الأزمة لا تكمن في اللاجئين أنفسهم ولكن في كيفية توظيف قدراتهم للاستفادة منها.

3- إعادة توطين اللاجئين

تعهدت عدة دول غربية بإعادة توطين أعداد من اللاجئين السوريين بها بالاتفاق مع منظمة الأمم المتحدة؛ وتفرض هذه التعهدات أعباء مالية على الموازنات العامة للدول لهذه المجموعة من الدول. وعلى سبيل المثال تعهدت كندا للأمم المتحدة باستقبال 25 ألف سوري مما يكلف موازنة الدولة نحو مليار دولار[9]، كما تعهدت المملكة المتحدة باستقبال نحو 20 ألف لاجئ سوري بحلول 2020 مما يكلف الموازنة نحو 589 مليون جنيه إسترليني[10]، كما تبنت الولايات المتحدة خطة لتوطين 20 ألف لاجئ سوري خلال الفترة الممتدة بين 1 أكتوبر 2015 و30 سبتمبر 2017 (السنة المالية الأمريكية) كما تبنى الاتحاد الأوروبي خطة لتقاسم 160 ألف

---

[1] http://www.turkpress.co/node/22848.

[2] www.alaraby.co.uk/economy/2016/4/25/6-14-ارتفاع-البطالة-في-الأردن-إلى.

[3] greenarea.me/ar/129783/نسبة-البطالة-في-لبنان-وصلت-الى-25-و47-منهم-ط/.

[4] youm7.com/story/2016/5/15/2718432/جهاز-التعبئة-والإحصاء-12-7-معدل-البطالة-فى-مصر

[5] للمزيد حول أوضاع اللاجئين بهذه الدول انظر ملف اللجوء والنزوح في الجوار العربي والأفريقي بالعدد الثاني من تقرير **قضايا ونظرات**، مركز الحضارة للدراسات السياسية، يونيو 2016.

[6] مجموعة من الأتراك تهاجم محلات السوريين في أنقرة، https://arabic.rt.com/news/832725-الأتراك-تهاجم-محلات-السوريين-أنقرة/.

[7] حرس الحدود التركي يقتل 11 سوريًّا أثناء محاولة عبور الحدود، http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/06/160619_turkey_syria_borders_killing.

[8] مونت كارلو، حدود أوروبا وتناقضاتها، mc-doualiya.com/articles/20150827-الهجرة-الاتحاد-الأوروبي-شنغن-النمسا-جدار-صربيا-المانيا-فرانسوا-هولاند-لاجئون.

[9] http://www.huffingtonpost.ca/2016/03/22/syrian-refugees-federal-budget-2016_n_9525346.html.

[10] http://www.bbc.com/news/uk-36036922.

لاجئ سوري وصلوا بالفعل إلى الأراضي الأوروبية؛ لكنه لا يزال يواجه اعتراضات من جانب عدد من الأعضاء لعدم المشاركة في هذه الخطة مما دفع لتبني مواقف أشد في مواجهتهم من خلال التهديد بفرض عقوبات مالية في حالة رفض استقبال اللاجئين[1].

وتنفق هذه الأموال على دورات تعليم اللغات والاندماج والتدريب وجمع شمل أسر اللاجئين، في محاولة من الحكومات القائمة لدمجهم في المجتمعات الجديدة وتجاوز حواجز الثقافة والتقاليد واللغة وتمكينهم من الوصول إلى أسواق العمل.

ويوضح الجدول التالي عدد اللاجئين الذين وعدت الحكومات بإعادة توطينهم وتكاليف عمليات التوطين؛ وعدد من تم توطينهم بالفعل.

جدول يوضح أعداد اللاجئين بخطط إعادة التوطين

مسلسل	الدولة	التكلفة	عدد اللاجئين الذين وعدت الدول الكبرى بإعادة توطينهم (بالألف شخص)
1	كندا	مليار دولار	25 ألف (حتى فبراير 2016 وقابل للزيادة)
2	المملكة المتحدة	589 مليون جنيه إسترليني	20 ألفًا (حتى 2020)
3	الولايات المتحدة الأمريكية		10 آلاف خلال عام بدءًا من أكتوبر 2015
4	الاتحاد الأوروبي	780 مليون يورو	176 ألفًا

ومن المهم الإشارة لعدة ملاحظات تتعلق بخريطة توطين اللاجئين؛ **أولها:** محدودية الأعداد المعلن عنها من جانب الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ كما إن دولًا أخرى ترفض نهائيًا استقبال اللاجئين السوريين؛ مثل دول شرق أوروبا، **ثانيها:** أنه لا يمكن فصل هذه المواقف عن الخلفيات الثقافية والدينية والتاريخية والحضارية لهؤلاء اللاجئين تحديدًا؛ فقد صرح مسؤولون رسميون في عدة دول أن المشكلة في الأساس دينية مثل سلوفاكيا وقبرص وبولندا والتشيك[2]، **وثالثها:** أن الاتحاد الأوروبي قد وعد بتوطين المجموعة الأولى من اللاجئين بواقع 20 ألف شخص بحلول منتصف مايو الماضي؛ ومع انتهاء الفترة المحددة لم يتم توطين سوى 1500 شخص فقط وفقًا للخطة[3]، ورابعها: أن الأمم المتحدة سعت لإيجاد آلية لتوطين نحو 450 ألف لاجئ سوري من خلال مؤتمر جنيف نهاية مارس 2016؛ لكن الدول الأوروبية والولايات المتحدة رفضت توطين لاجئين جدد وتعهدت عدة دول بتسهيل إجراءات لم شمل الأسر السورية وتبنى عدد آخر إطلاق برنامج تأشيرات الدخول الإنسانية، وتقديم منح دراسية للطلبة السوريين اللاجئين[4].

ثانيًا أعباء المنع (محاولات سد مصادر اللجوء):

ويعنى هذا المستوى بالمحاولات المبذولة من جانب الدولة المستقبلة للاجئين لمنع تدفقهم إليها. ويشمل هذا المستوى محاولات التوصل لحل للأزمة السورية، والاتفاقات المعقودة بين الدول الكبرى ودول المصدر أو دول الممر لوقف حركة المهاجرين أو اللاجئين مثل الاتفاق التركي الأوروبي خلال مارس 2016.

1- **الأعباء الأمنية والعسكرية:**

[1] skynewsarabia.com/web/article/838263/غرامات-باهظة-لدول-الاتحاد-الأوربي-ترفض-اللاجئين.

[2] dw.com/ar/سلوفاكيا-لا-تريد-لاجئين-مسلمين-على-أراضيها/a-18967051.

[3] https://www.theguardian.com/world/2016/may/18/europe-relocates-177-syrian-refugees-turkey-eu-deal.

[4] مؤتمر جنيف يفشل بإعادة توطين اللاجئين السوريين،
aljazeera.net/news/international/2016/3/31/مؤتمر-جنيف-يفشل-بإعادة-توطين-اللاجئين-السوريين.

لا تتعلق الأعباء الأمنية باللاجئين السوريين فقط ولكنها تمتد لتشمل المهاجرين غير الشرعيين باختلاف ألوانهم وجنسياتهم؛ خاصة في أوروبا؛ إذ تبذل الدول الأوروبية جهودًا أمنية كبيرة لمنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها – وبينهم اللاجئون السياسيون الفارون من النزاعات والصراعات. ويلعب هذا الدور هيئات متخصصة في الرقابة والعمليات البحرية وهي: الأوروفورس وفرونتكس. والأولى تهتم بحماية أمن واستقرار حدود أوروبا الجنوبية؛ وتضم قوات برية وأخرى بحرية من فرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا (الدول الأربع الأوروبية المطلة على البحر المتوسط) ويمكنها التدخل لاعتبارات أمنية وإنسانية.

أما فرونتكس فهي "الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي" وتعمل في مجال حماية حدود الاتحاد الخارجية ومراقبتها وتدريب حرس الحدود وتقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء لتوفير الحماية اللازمة للحدود[1]. ويضاف إلى ذلك عمليات بناء الأسوار الحديدية على حدود عدة دول أوروبية لمنع تدفق المهاجرين.

وتكبد هذه الأدوات الميزانية الأوروبية أموالًا طائلة؛ حيث تكلف خطط تحويل أوروبا لقلعة آمنة ومساعدة الدول التي تعتبر ممرًا للاجئين والمتمثلة في "إيطاليا واليونان ومالطا" نحو ثلاثة مليارات يورو، وتشمل الآليات التي يتم اللجوء إليها في هذا الصدد بناء الأسوار والأجهزة الإلكترونية والطائرات بدون طيار والأقمار الصناعية[2]؛ وربما تمتد مستقبلًا وفق الأهداف الأوروبية لشن حملات عسكرية بالمياه الإقليمية لدول مثل ليبيا بهدف وقف حركة المهاجرين من الجانب الآخر للبحر المتوسط — أحد الممرات الرئيسية للمهاجرين.

من جهة أخرى؛ تفرض الأزمة على دول الجوار السوري **أعباء وتحديات أمنية**؛ نتيجة اضطرارها لفتح الحدود لاستقبال اللاجئين؛ الأمر الذي قد تستغله تنظيمات مسلحة في توجيه ضربات لهذه الدول كما حدث في تركيا ولبنان؛ فقد تعرضت الأولى لعدة تفجيرات وصل عددها لنحو 8 تفجيرات أسقطت العشرات من القتلى والجرحى؛ وقد أكدت السلطات تورط عناصر كردية وأخرى تنتمي لتنظيم الدولة الإسلامية في غالبية هذه التفجيرات[3]، كما لجأت من حين لآخر لإغلاق عدد من معابرها مع سوريا[4].
وفي لبنان أيضًا؛ تعرض عسكريون للخطف في عرسال على الحدود مع سوريا على أيدي مسلحين منتمين لتنظيمات ناشطة في سوريا؛ كما اندلعت اشتباكات بين المسلحين والجيش اللبناني على خلفية قيام الأخير باعتقال قائد بجبهة النصرة الناشطة في سوريا[5].

وقد لجأت هذه الدول أيضًا إلى الأدوات الأمنية لتشديد الرقابة على الحدود ومنع تدفق اللاجئين؛ مع العلم أن السلطات تتعسف أحيانًا في إعمال الأدوات الأمنية؛ الأمر الذي وصل إلى احتجاز سوريين وترحيل آخرين إلى دمشق.

أما تركيا؛ فقد أعلنت مؤخرًا شن حملة عسكرية على الحدود مع سوريا بحجة التخلص من مخاطر تنظيم الدولة الإسلامية وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي[6]. ويبدو أن هدف الحملة التركية تشديد الرقابة على الحدود وإضعاف قوة الأكراد على المنطقة الحدودية، وإقامة منطقة آمنة على الحدود وربما مخيمات للاجئين في مرحلة تالية، وتمكين قوات المعارضة المسلحة من السيطرة على هذه المنطقة وتفويت الفرصة على روسيا التي تسعى لإضعاف هذه القوات بحجة مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية.

2– الاتفاقات الدولية (تركيا وأوروبا نموذجًا)

---

[1] سياسة الاتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية،
revue-dirassat.org./سياسة-الاتحاد-الأوروبي-في-مواجهة-اله/

[2] أحمد دياب، معضلة أوروبية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية،
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5361.aspx.

[3] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/06/160630_turkey_airport_attack_arrests

[4] dw.com/ar/تركيا-تغلق-حدودها-مع-سوريا-والآلاف-يفرون-من-حلب/a-19028497.

[5] skynewsarabia.com/web/article/678637/اختطاف-عسكريين-لبنانيين-بعرسال.

[6] ما أهداف التدخل العسكري التركي في شمالي سوريا؟،
http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2016/08/160823_comments_turkey_military_syria

في إطار مساعي الدول الأوروبية للحد من موجات اللجوء والهجرة غير الشرعية؛ تم عقد العديد من المؤتمرات الدولية والمفاوضات مع العديد من الدول لمناقشة أزمة الهجرة غير الشرعية، وفي القلب منها تدفق اللاجئين السوريين إلى القارة الأوروبية؛ لوقف حركتهم إليها.

من أهم نتائج هذه التحركات توقيع اتفاق مع الجمهورية التركية خلال مارس 2016 بشأن تشديد الرقابة على الحدود التركية وإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى اليونان المارين بتركيا إليها مرة أخرى، مقابل تقديم دول الاتحاد 3 مليارات يورو حتى 2018 لأنقرة واستقبال ما يقرب من 70 ألف لاجئ شرعي منها، فضلًا عن دخول الأتراك دول الاتحاد دون تأشيرة.

لكن هذا الاتفاق يواجه عقبات أهمها: إصرار الاتحاد الأوروبي على تعديل قوانين محاربة الإرهاب التركية لتتوافق مع نظيرتها الأوروبية، وهو ما ترفضه أنقرة، بالإضافة لاختلاف تقديرات الطرفين بشأن استقبال تركيا للمهاجرين غير الشرعيين في اليونان وعدد اللاجئين في تركيا الذين يمكن أن تستقبلهم دول الاتحاد الأوروبي[1].

ج- جهود حل الأزمة السورية

يكاد المجتمع الدولي يجمع على ضرورة الحل السياسي للأزمة السورية؛ خاصة الدول الأوروبية المتضررة من موجات اللجوء والهجرة غير الشرعية؛ لكن كيف تحركت الدول المختلفة للوصول إلى هذا الحل؟

ويمكن الإجابة عن هذا التساؤل على النحو التالي:

تقود الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها مفاوضات مستمرة للتوصل لحل سياسي للأزمة السورية؛ كما عقدت ثلاثة مؤتمرات دولية في جنيف لحل الأزمة لكن دون التوصل لحل نهائي؛ وقد دفع تعثر جهود الأمم المتحدة إلى تدني طموحات مبعوثيها للتوصل فقط إلى هدنة إنسانية لا تستمر طويلًا. ويعود هذا الفشل لعدة أسباب أهمها: دعم قوى دولية وإقليمية لنظام بشار الأسد وفي مقدمتها روسيا وإيران وحزب الله اللبناني. ووصل هذا الدعم إلى المشاركة في القتال إلى جانب قواته ضد المعارضة السورية، كما إن الدول الأوروبية وكذلك الولايات المتحدة تكتفي بتقديم المساعدات المالية لدول المنطقة للمساعدة في تخفيف الأعباء المالية عن موازناتها؛ دون أن تمارس ضغوطًا حقيقية على النظام السوري أو الدول الداعمة لها للتوصل لحل للأزمة السورية. ومع ذلك تعتبر مساعدات هذه الدول محدودة إذا قورنت بالاحتياجات الفعلية للمنظمات الإغاثية الدولية.

يضاف إلى ذلك التكييف غير الواقعي للأزمة السورية؛ من خلال التركيز على البعد الإنساني فقط وتجاهل جوانبها السياسية والعسكرية وأخطرها: أن نظمًا مستبدة ومليشيات تابعة لها تقمع الشعب السوري الذي اضطر لحمل السلاح دفاعًا عن نفسه.

ويلاحظ من متابعة تطورات القضية أن الفاعل العربي والإسلامي كان حاضرًا بقوة خلال ثورات الربيع العربي في جهود الحل للأزمة السورية؛ لكنه تراجع بشكل حاد خاصة "جامعة الدول العربية ومصر" بعد تغلب الثورات المضادة في عدد من الدول؛ لكن ما زال لتركيا دور فاعل حتى الآن.

خاتمة:

تتعدد الأعباء الناجمة عن أزمة اللجوء السوري في دول الجوار ودول العالم الأخرى؛ بين أعباء معيشية ومالية وخدمية وعسكرية وأمنية وسياسية، كما تتعدد أنماط الفاعلين بالأزمة بين دول وفواعل من غير الدول مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، خاصة التي تنشط في مجال الإغاثة، لكن جهود الأخيرة غالبًا ما تتوقف على توجهات وسياسات الدول، لذا ركزت هذه الورقة على هذا المستوى.

[1] https://www.theguardian.com/world/2016/may/18/europe-relocates-177-syrian-refugees-turkey-eu-deal

ومن أهم النتائج التي تخلص إليها هذه الورقة أن دولًا تتخذ من المساعدات المالية وسيلة للتنصل من أي مسؤولية أخرى تجاه اللاجئين أو القيام بدور محدود في هذا الاتجاه؛ مثل الاستقبال أو التوطين، كما في الحالات الأوروبية والأمريكية والخليجية، ورغم ذلك لا تفي دول كثيرة بتعهداتها المالية تجاه اللاجئين السوريين؛ الأمر الذي انعكس على مستوى الخدمات المقدمة لهم.

لذا فهناك ضرورة للعمل على وفاء الجهات المانحة بتعهداتها المالية لمساعدة اللاجئين السوريين والتخفيف من معاناتهم؛ على أن يقترن بذلك تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم عبر التعليم والتدريب وتمكينهم من الوصول لأسواق العمل بالدول التي يتواجدون بها.

وفي ظل اقتراب الصراع السوري من إتمام عامه السادس دون التوصل لحل نهائي؛ تحتاج الأمة **أولًا** إلى التكييف الصحيح للأزمة على أنها معركة بين الاستبداد والحرية وبين الديكتاتورية والديمقراطية وبين الاستقلالية والتبعية؛ **وثانيًا**: أن تأخذ دول الأمة زمام المبادرة بالبحث عن الحلول المناسبة للأزمة لتفويت الفرصة على القوى العالمية والإقليمية التي تعمل منذ اللحظة الأولى للثورة السورية على تقويضها وضمان استمرار الصراع لإضعاف الشعب السوري وقدرته على المقاومة، **وثالثًا**: مسارعة الدول والشعوب العربية والإسلامية لتقديم كل المساعدات اللازمة للشعب السوري في الداخل والخارج وإزالة العقبات أمام دخول السوريين لأراضي الدول العربية كلها؛ خاصة دول الخليج التي تتحفظ على ذلك، لعدم دفع السوريين لتعريض حياتهم إلى مخاطر الموت والغرق في رحلات الهجرة غير الشرعية، **ورابعًا**: ضرورة تقاسم أعباء الأزمة بين دول المنطقة والدول الكبرى وممارسة الضغوط لوفاء كل طرف بالتزاماته المالية تجاه الأزمة.

******

عروض كتب

ومقالات

الاقتصاد السياسي الدولي وأخلاقيات الاقتصاد العالمي*

هاني المرشدي*

يتناول مقال "الاقتصاد السياسي الدولي وأخلاقيات الاقتصاد العالمي" للكاتب جيمس برسيات مسألة هامة في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي، وهي وجود الأخلاق في هذا الحقل، حيث بعض النظريات تهملها من الدراسات وبعضها الآخر يهتم بها ويفرد لها مكانًا كبيرًا، انطلاقًا من أهميتها في التوصل لنظرة كلية شاملة لقضايا الاقتصاد السياسي الدولي.

المقدمة:

- يبدأ الكاتب مقاله عن الاقتصاد السياسي الدولي والأخلاقيات فيه بمقدمة يقول فيها إن السنوات الأخيرة شهدت زيادة في الوعي العام والنقدي تجاه مسألة عدم الاستقرار التي تصاحب الاقتصاد العالمي، حيث زاد الديْن الشخصي والعام، وزادت وتيرة المخاطرات المالية المبالغ فيها من قبل البنوك، هذا علاوة على الممارسات الإنتاجية المرنة وما يصاحبها من ارتدادات على الأمان الوظيفي وظروف العمل. هذا في الوقت الذي من المفترض فيه أن يعمل الاقتصاد العالمي على تدعيم الاستقرار والمساواة وعلى نشر مجموعة من القيم على الساحة الدولية، ولكن كل هذه الأمور التي من المفترض أن يقوم بها الاقتصاد الدولي تم توجيه نقد لها خاصة بعد خطط التقشف التي قام بها البنك الأمريكي بالإضافة إلى الدين الأوروبي وأزمات العملة.
- وأشار الكاتب إلى أن أوجه النقد المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي لم تعد شيئًا هامشيًا بل أصبحت ركنًا أساسيًا في العديد من الخطابات، ولم تعد حكرًا على تيار بعينه. وأشار أيضًا إلى أن الدولة والملكية واللغة وحقوق الإنسان وحقوق النوع... تؤشر على أن الاقتصاد العالمي هو تأسيس سياسي في حد ذاته، يتموضع بين علاقات القوة التي تنتج وتعيق المؤسسة، باختصار هذا هو الاقتصاد السياسي.

الأفكار الرئيسية في المقال:

1. **ما وراء الاقتصاد: التاريخ، القوة، المؤسسة**

- يشير الكاتب إلى أن الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره مجالًا للدراسة وحقلًا معرفيًا، يتسم بالعديد من المخاوف التحليلية والمنهجية الموجودة حتى وقتنا هذا، وقد دفع السؤال المتكرر حول العلاقة بين الاقتصاد والسياسة أو بين الدولة والأسواق، دفع العلماء (من ذوي التوجهات المختلفة) إلى تسليط الضوء على التداخل بين النظم العامة والخاصة للحوكمة والسلطة في الاقتصاد العالمي. كما أن فكرة الاختلاف بين علم الاقتصاد (باعتباره دراسة للاقتصاد العالمي باستخدام منهاجيات منطقية مختلفة) وعلم السياسة (باعتباره دراسة لكيانات الدولة المستقلة ذات السيادة) هي فكرة تشوبها العديد من المشكلات. والنقطة المهمة هنا أن الاقتصاد السياسي الدولي وضع حدًّا للإهمال المتبادل بين الاقتصاد وعلم السياسة، مع التأكيد على التشابك في موضوعاتهما.
- يؤكد الكاتب على أن الاقتصاد السياسي الدولي يذهب عكس أحد افتراضات الاقتصاديين الأساسية عن الاقتصاد العالمي والتي ترى أن الأسواق هي نتاج طبيعي للغريزة البشرية، حيث إن الأفراد المدفوعين بتحقيق المصلحة الشخصية يتعاونون معًا

* James Brassett, **International Political Economy (IPE) and the Ethics of the Global Economy,** available on: **https://www.academia.edu/10835258/International_Political_Economy_and_the_Question_of_Ethics**

* طالب دكتوراة في العلوم السياسية.

من أجل تعظيم مكاسبهم من خلال التبادل الحر للبضائع والخدمات. ووفقًا لهذا المنطلق فإن ظهور الاقتصاد العالمي هو جزء من مرحلة التطور في الرشادة والعقلانية، حيث الأمور المعقدة سياسيًا يتم إزاحتها تدريجيًا من الأسواق.

- أشار الكاتب إلى أن الرؤية المسيطرة على تفكير العديد من متخذي القرار خلال النصف الثاني من القرن العشرين وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين تتمثل في اعتبار الدولة للسوق هدفًا موضوعيًا للسياسة لتوسيع نطاق ظهير الدولة وترك ما سموه (سحر السوق) لكي تعم الفائدة بترك ميكانيزم الأسعار يوظف الموارد بكفاءة وفاعلية.
- يؤكد الكاتب على أن الاعتقاد بأن الاقتصاد هو سياسي بالفعل يؤكد على الارتباط ما بين النظرية والممارسة في حقل الاقتصاد السياسي الدولي. حيث لا توجد منطقة للنشاط الاقتصادي إلا وتعتمد على أو تنتج أو تعيد إنتاج أشكال مختلفة للقوة والسلطة والحوكمة. فعلى سبيل المثال؛ تعتمد عمليات الإنتاج الكبيرة في الشركات على أو تأتي استجابةً لأنماط القيادة والقواعد ومجموعة من الحدود التي تم التوصل لها من خلال المفاوضات والتي تضمن الممارسة الفعالة. كما توجد نشاطات قليلة في النشاط السياسي لا تتضمن أو تؤثر على الاقتصاد.
- يطرح الكاتب تساؤلات حول **كيفية التفكير في الاقتصاد العالمي من خلال منظور الاقتصاد السياسي الدولي**. ذكر الكاتب أنه (1) لابد من وضع الاقتصاد السياسي الدولي في إطاره التاريخي الذي ظهر فيه، وذكر أيضًا أن النظرية الليبرالية الجديدة عن التطور السلس للاقتصاد العالمي تتجاهل الأمثلة التاريخية السابقة من التفاعلات الاقتصادية العالمية علاوة على تجاهل دور الدولة في التعزيز من هذه التفاعلات العالمية. حيث إنه (وعلى العكس من اعتقاد الليبرالية الجديدة) فإن للدولة دورًا كبيرًا من خلال تسهيلات السفر والاتصالات والتعليم ودعم البطولات المحلية وتمويل العلوم، هذا بالإضافة إلى أن النشاط الاقتصادي العالمي يتطلب مناخًا سياسيًا ملائمًا يتمتع بقليل من القيود على التجارة والتنافسية وهذا من خلال الدولة. ومن ثم يجب النظر إلى الاقتصاد السياسي الدولي ليس على أنه نتاج للطبيعة البشرية ونهاية لمرحلة التحديث، ولكن باعتباره تطورًا حادثًا في التاريخ السياسي. (2) وذكر أيضًا أن هناك ضرورة لتطوير مفهوم تحليل القوة في الاقتصاد العالمي، حيث إن مفهوم القوة أساسي للإجابة على بعض التساؤلات الأخلاقية السياسية: مَن يحصل على ماذا ولماذا وكيف يمكن أن يتغير ذلك؟
- ألمح الكاتب إلى أن الاهتمام بمفهوم القوة دفع العديد من المهتمين بالاقتصاد السياسي الدولي إلى التركيز على دور سلطة الدولة the role of state power في تدعيم نجاح الاقتصاد العالمي، وعلى سبيل المثال يؤكد البعض على هذا بدور الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم التجارة العالمية من خلال الاتفاقيات الدولية مثل النافتا ومنظمة التجارة العالمية. وبناءً عليه يستنتج الكاتب أن الاقتصاد السياسي الدولي لم يظهر does not simply 'emerge' ولكنه تم تشكيله وتطويره وتقويته من خلال رغبات الدول القوية مدفوعين بمصلحة قومية لهم من خلال فتح الأسواق عبر العالم (they and their companies can profit from it).
- التأكيد على دور المؤسسة في الاقتصاد السياسي الدولي في التفاوض حول الأخلاق والسياسات في الاقتصاد العالمي. ورفض كل من المنهاجية الفردانية methodological individualism في الاقتصاد من جهة، والحتمية الهيكلية structural determinism للواقعية الجديدة من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى التأكيد على الوكالة السياسية للدول ودور المجتمع المدني والأفراد لتغيير الاقتصاد العالمي. ولهذه الوكالة دور في لفت الانتباه إلى أهمية الأخلاقيات في الاقتصاد السياسي الدولي.
- يمثل الاقتصاد السياسي الدولي ساحة اجتماعية معقدة تمثل خبرات مختلفة وفقًا للمكان الذي يتم التواجد فيه وكيفية التعرف عليه. وفكرة الاقتصاد السياسي الدولي هي بناء وهي خطاب أو هي رشادة متقدمة (وفقًا لليبرالية الجديدة). ومن ثم فإن

سياسيات الاقتصاد العالمي تتمثل في فهم أن الأسئلة التي تطرحها أنطولوجيا الاقتصاد السياسي الدولي ليست اهتمامات نظرية غربية فحسب بل هي ساحة جديدة للمنافسة من أجل تحقيق المصلحة.

2. اثنان من أنطولوجيا الاقتصاد السياسي الدولي:

- يؤكد الكاتب على أن الاقتصاد السياسي الدولي يطرح رؤية نقدية بخصوص الأخلاقيات في الاقتصاد العالمي. حيث إن التفكير في الاقتصاد العالمي من منظور الاقتصاد السياسي الدولي يحاول التأصيل لتساؤل السلطة والسياسة power and politics، وهذا بدوره يتضمن بعض الأسئلة عن دور القوى الكبرى في تنظيم حوكمة الاقتصاد العالمي وفقًا لمصالح محددة أو وفقًا لافتراضات ثقافية عن الشكل السليم للأسواق، والتفكير في المفاهيم العالمية السائدة بخصوص المحاسبة المالية على نطاق عالمي أو دور الملكية والحياة وحقوق الملكية الفكرية الموجودة في منظمة التجارة العالمية. علاوة على تسليط الضوء على البنى الاجتماعية مثل الإنتاجية والتمويل والعرق أو النوع، وكيف أن هذه الأمور تمنح فرصًا أو تفرض قيودًا على بعض المؤسسات في الاقتصاد العالمي، وهنا يمكن النظر إلى كيفية التداخل بين أن تكون ذكرًا أبيضَ متعلمًا أو ريفيًا مع الحوكمة الاجتماعية في بعض القطاعات الخاصة وكيف تمنح هذه الأمور مزايا لبعض الجماعات دون غيرها.
- يحاول الكاتب أن يطرح نقاشًا مفتوحًا في الاقتصاد السياسي الدولي من ناحية تناوله لمسألة الأخلاقيات من خلال اثنين من أنطولوجيا الاقتصاد السياسي الدولي: النظامي واليومي. ولعل الهدف من ذلك يتمثل في محاولة التخلص من التنظير التقليدي للاقتصاد السياسي الدولي والذي يقدم نظرية يعدها صالحة للجميع، إلى نظرية تستهدف أسئلة وافتراضات وحججًا أكثر دقة.
- الاقتصاد السياسي الدولي وفقًا للتنظير التقليدي له يتم قولبته في أنظمة معينة: نظام للدول، نظام للإنتاج، نظام للهيمنة، نظام للمصلحة الذاتية. ولكن النظرة الكلية للاقتصاد السياسي الدولي تفترض تحديد قضايا وجدالات معينة. ومن هنا يمكن استخدام الأنطولوجيا النظامية للاقتصاد السياسي الدولي من خلال المساهمات الأولى في هذا الحقل التي عملت على وضع المعرفة عن الاقتصاد في إطار سياق دولي (للدول أو المؤسسات أو الرأسمالية). ويمكن هنا فهم الاقتصاد السياسي الدولي على أنه قضايا ومناطق وتجارة أو تمويل أو إنتاج، وهنا يمكن النظر للأخلاقيات في أشكال توزيع الفرص بين الغني والفقير وبين القوي وغير القوي وبين صناع القواعد ومستخدميها.
- مسألة الأخلاقيات في الاقتصاد السياسي الدولي تسلط الاهتمام وتعظم أهمية الأبعاد الثقافية، علاوة على الاهتمام بأبعاد أخرى مثل الطبقات الفقيرة التي تتخذ بعض الممارسات اليومية في السوق وتؤثر على الاقتصاد السياسي الدولي، كما أن القرارات الفردية بالادخار أو الاستثمار يمكن أن تؤثر في الاقتصاد السياسي الدولي.
- المدخل النظامي في الاقتصاد السياسي الدولي يمكن أن يثير بعض المسائل الأخلاقية الهامة والتي من بينها الإصلاح المؤسسي، سواء كان ذلك عن طريق تحديد بعض الأمور الأخلاقية السيئة في الاقتصاد العالمي مثل التفاوت في الدخول ومستويات متوسط العمر، أو الوصول لنظم التعليم أو الرعاية الصحية. فالنظرة النظامية لديها القدرة على الاهتمام بالمسائل الأخلاقية لإدماج أو استبعاد بعض التسلسلات الهرمية في الاقتصاد العالمي، وهنا يمكن رسم بعض الخطوط التي تتداخل مع أمور أخرى مثل نظريات العدالة العالمية والديمقراطية التداولية ومختلف برامج حقوق الإنسان ونظريات الجنس والعرق. كما أن الأبعاد الثقافية في الاقتصاد تمكن من معرفة أنماط واتجاهات الاستهلاك وما هو المستوى المقبول من الاستهلاك على النطاق العالمي وكيف يمكن التعرف على هذه الأنماط بين الناس والأعمار والثقافات المختلفة.

3. الأخلاق في الاقتصاد السياسي الدولي:

- يرى الكاتب أن هياكل الإدماج والاستبعاد تتسم بأنها غير متماثلة وعنيفة، حيث عدم المساواة في السلطة والثروة والتي تبينها إحصاءات وفيات الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع، وسوء التغذية المتعلق بالفقر، والممارسات الاستغلالية للعمال، ودفع رواتب متدنية جدًا لهم والعمل بالسخرة، وعليه يرى البعض أن ملمح الاقتصاد الدولي هو عدم المساواة، والتي تنعكس بدورها على الفرصة المتاحة والاستقلالية والاختيار. ومن هذا المنطلق فإن الرؤية الأنطولوجية للاقتصاد السياسي الدولي ترى ضرورة طرح رؤية إصلاحية للحوكمة العالمية باعتبارها متطلبًا أساسيًا لمناقشةٍ أخلاقيةٍ للاقتصاد السياسي الدولي.
- يؤكد الكاتب على أن الدول الكبرى في النظام الاقتصادي العالمي والمتحكم في مركز العالم الاقتصادي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، لم تتعد جهودها التصريحات لإصلاح هذا النظام الاقتصادي العالمي نحو مراعاة أكثر لأبعاد هذا النظام الأخلاقية.
- يؤكد الكاتب أنه بناء على ما سبق يمكن تحديد الأبعاد الأخلاقية للاقتصاد العالمي وذلك من خلال العمل على: تحديد ديناميات عدم العدالة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى ضروة العمل على جعل العولمة أكثر ديمقراطية. ومن هنا يتضح أن الأخلاقيات ليست جزءًا مضافًا إلى الاقتصاد السياسي الدولي، بل لابد وأن تكون جزءًا متأصلًا في دراساته حتى تتسم هذه الدراسات بالنظرة الكلية للقضايا محل الدراسة.

******

مقدمة في الاقتصاد السياسي الدولي*

مدحت ماهر الليثي*

تقوم تلك الورقة بعرض كتاب Introduction to International Political Economy للكاتب David N. Balaam، ويعد هذا الكتاب مدرسيًا تتعدى صفحاته 560 صفحة، حيث يشتمل على أربعة أجزاء في عشرين فصلًا متكاملة، يقدم مادة واضحة سلسة مطعمة بالأمثلة ودراسات الحالة في كثير من أجزائه، ويربط التنظير والرؤى الفكرية المختلفة بالواقع والمراحل التاريخية الحديثة والوقائع الدالة، كما يضم في نهاية كل فصل استنتاجات وخلاصات ومناقشات للتأكيد والمراجعة.

وهو –كما يبدو من عنوانه– يقدم مدخلًا إلى دراسة الاقتصاد السياسي الدولي؛ يبدأ **جزؤه الأول** بالتعريف بهذا المجال من خلال الرؤى والمدارس المختلفة التي تناوبت على صياغته بدءًا بالمدرسة الليبرالية (دعه يعمل دعه يمر)، فالماركينتيلية (القوة والثروة)، فالهيكلية structuralism (الحتمية والاستغلال الاقتصادي) فرؤى بديلة من قبيل البنيوية constructivism وإسهامات من المنظور النسوي في الاقتصاد السياسي الدولي (النوع والتجارة الدولية: دراسة حالة للتهريب في السنغال).

أما **الجزء الثاني** فيأتي تحت عنوان (بنى/ هياكل الاقتصاد السياسي الدولي)، متضمنًا: 1) هيكل الإنتاج العالمي والتجارة الدولية من خلال عرض لمنظورات التجاة الدولية وتطورها مع الجات ونهاية الحرب الباردة وحتى تشكل التكتلات التجارية الإقليمية. 2) فالهيكل المالي والنقدي الدولي، بما فيه من نظم الصرف الدولية، ودور صندوق النقد وتحولات موازين المدفوعات، وصولًا إلى الأزمة المالية العالمية وتقلبات الدولار الأمريكي في مقابل تلاعبات العملة الصينية. 3) فأزمات الديون والتمويل الدولي، في الثمانينيات والتسعينيات، خاصة الأزمة المالية الآسيوية 1997، فالعالمية 2007، فالديون الأوروبية (الدواء المر: التقشف: austerity): الأزمة والخيار والتغيير. 4) هيكل الأمن العالمي: فالواقعية لا تزال حية تعطي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية: الواقعيون التقليديون في قبالة الواقعيين الجدد، وعبر الحرب الباردة، حتى إعادة تشكيل هيكل القوى فيما بعدها، فظهور المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أعلنت تراجع الدول الفاشلة في النظام الدولي، ما طرح التساؤل: هل نحن أمام مستقبل أكثر قتامة؟ 5) الهيكل الدولي للتكنولوجيا والمعلومات: اللاعبون وقواعد اللعب، الاقتصاد السياسي لتقدم المعلومات والتقنية والإبداع (ويكيليكس نموذجًا)، والحقوق الملكية الفكرية.

يتضمن **الجزء الثالث** مناقشة مهمة لتطورات العلاقة بين (الدولة والسوق في الاقتصاد العالمي): لغز التنمية: دول شرق آسيا ما بين التنمية والأزمة المالية والعولمة، والاقتصاد السياسي الدولي للتكامل والاندماج: نحو اتحاد أوروبي كامل (المؤسسات السياسية، منطقة اليورو...)، فتجارب الانتقال والقوى الصاعدة (في دول الكتلة الشرقية، والهند، والصين والبرازيل...) وما في ذلك من مشاهد جديدة ومفارقات وأثمان للنجاح. بينما يخصص الفصل الرابع عشر في هذا الجزء عن الشرق الأوسط ومعضلة التنمية والديمقراطية بما فيه من جذور صراع أو تعاون: التعليم الدولي نموذجًا، وما فيه من فرص وتهديدات ما بين التكامل أو التهميش: دبي لاس فيجاس الجزيرة العربية نموذجًا.

وأخيرًا يأتي القسم الرابع بعنوان (مشكلات ومعضلات انتقالية)، مشتملًا على ستة فصول: أولها ما يطلق عليه "الاقتصاد الدولي الحرام illicit": الجانب المظلم من العولمة، ضاربًا المثال بتجارة كتجارة الماس "blood diamonds". ثم قضية الهجرة والسياحة: ناس في حراك، فالشركات متعدية القوميات وحوكمة الاستثمار الأجنبي، متسائلًا عن ماهيتها ومنظوراتها وعلاقتها بالتخلف

---

* David N. Balaam, Bradford Dillman, **Introduction to International Political Economy**, (New York: routledge, 6th ed., 2016), (1st ed., 2008):

*باحث في العلوم السياسية والمدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.

ومدى سطوتها وتحولات ردود الأفعال إزاءها، وما تسفر عنها من تغيرات في النظام الاقتصادي العالمي. ثم الاقتصاد السياسي الدولي للغذاء وقضية "الجوع": فشل السوق وعدم عدالتها، وأزمة الغذاء العالمية 2008، ومستقبل بدائل الطاقة من خلال الوقود الحيوي. ما يتصل بالاقتصاد السياسي الدولي لقضية الطاقة ومصادرها وتحولاتها، بدءًا من حرب الخليج الأولى العراقية-الإيرانية في الثمانينيات، فالتسعينيات، فتراوحها بين الازدهار مطلع القرن الجديد وتقلبات أسواقها مشيرًا إلى أشواك في طريق مستقبل الطاقة العالمي. ليختم هذه التطوافة الواسعة بالإشارة إلى أزمة البيئة والبحث عن طريق آخر لتغيرات المناخ ومواجهة كارثة عالمية تلوح نذرها: لافتًا إلى اتساع وجهات النظر إلى مشكلات البيئة وتزايد وانتشار الأطراف المعنية بها وأهمية وكيفية تأسيس إدارة عالمية لتغيرات المناخ، طارحًا حلًّا يتمثل في "اقتصاد سياسي دولي أخضر/ نظيف Green IPE" بالحلول المركبة من تطوير مصادر طاقة آمنة والتخطيط لعالم يجب ألا يمضي في طريق لا رجوع فيه.

والخلاصة: أن الكتاب بعد عرضه خلاصة التطور النظري والفكري للاقتصاد السياسي الدولي، يرسم خارطة واسعة لأهم القضايا التي يطرحها هذا المنظور المركب للعالم ومشكلاته، والتي في الآن نفسه تختبر مدى كفاءته في التحليل والتفسير والتوجيه العملي خاصة للأزمات العالمية الكبرى على النحو الذي أشير إليه.

******

التنمية البشرية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين*

مروة يوسف*

صدر عن ملتقى الجامعة الأمريكية للشوؤن الدولية بالتعاون مع دار نشر الجامعة الأمريكية بالقاهرة كتاب "التنمية البشرية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين" من تحرير د. بهجت قرني، وفي البدء كان الكتاب مشروع العدد العاشر من تقرير التنمية البشرية العربية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدأ البرنامج في إعداد التقرير بالتعاون مع منتدى الجامعة الأمريكية بالقاهرة في مارس 2010، وقد كان من المقرر إعلانه ومناقشته في مايو 2012 في تونس، ولكن تم إلغاء ذلك، ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قيام الجامعة الأمريكية بنشره بعد ذلك، حيث تم إصداره في 2014.

يحاول الكتاب أن يضع خطة طريق للوصول للتنمية البشرية المطلوبة لدول الربيع العربي، حتى تتحقق التنمية الحقيقة بعيدًا عن الإحصاءات الاقتصادية التي تكون مضللة في أحيان كثيرة، ويقوم الكتاب في منهجيته على اعتبار أن التنمية البشرية هي التمكين، ويتضمن الكتاب جداول إحصائية وأشكال وصناديق تعريفية، بالإضافة إلى احتوائه على ببلوجرافيا بمعظم الأعمال التي تصب في شرح وتوضيح محتويات الكتاب.

وينقسم الكتاب حسب تقديم د. بهجت قرني أستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي إلى خمسة أجزاء يحتوي كل منهم على فصل أو أكثر كخارطة طريق وخطوات واضحة للحكومات التي تريد تمكين مواطنيها من أجل تنمية بشرية حقيقية لمواطنيهم من أجل مستقبل أفضل، بالإضافة إلى مقدمة د. بهجت عن كل جزء، والأجزاء هي: الجزء الأول نحو القرن الحادي والعشرين، الجزء الثاني التمكين يبدأ من أعلى، الجزء الثالث دعم عملية التمكين، الجزء الرابع ترسيخ التمكين في الهوية، الجزء الأخير تاريخ جديد يصنع.

أولًا: نحو القرن الحادي والعشرين:

يتضمن هذا الجزء فصلًا واحدًا بعنوان "إعادة تعريف التنمية من أجل جيل جديد: تحليل من مدخل اقتصاد سياسي" كتبه د. بهجت قرني، يوضح منهجية الكتاب من خلال إعادة تعريف التنمية من منظور أوسع من الإحصاءات الاقتصادية، من خلال شرح للسياق الاقتصادي السياسي للدول العربية.

فيرى د. بهجت قرني أنه وعلى سبيل المثال كان كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعتبران كلًّا من مصر وتونس في بداية القرن الحادي والعشرين على طريق التنمية مثل دول النمور الآسيوية، نتيجة لتطبيقهم النماذج النيوليبرالية وإجماع واشنطن، فوصلت معدلات النمو السنوي إلى 4،5% وهو الأعلى بين الدول العربية غير النفطية، ومع بداية الربيع العربي ورحيل رؤساء كل من مصر وتونس اتضح أن معدل النمو العالي لم يشكل تنمية حقيقية على الأرض خاصة مع ارتفاع مطالب الجماهير بتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وأظهرت الثورات العربية سوء التنمية في تلك الدول، لذلك فإن منهجية الكتاب قائمة على ربط التنمية البشرية بالتمكين، ويعرف د. بهجت التمكين بأنه زيادة قدرة الأفراد والجماعات على حرية الاختيار لطرق حفاظهم على كرامتهم وهويتهم ومن قبل الحفاظ على حرياتهم في علاقاتهم مع السلطة، ويؤكد هذا المفهوم على التنسيق والشراكة في إدارة شوؤن الدولة والمجتمع، فالتمكين موجه بشكل أساسي لتفكيك علاقات القوة التي تهمش بعض الأفراد، ومنحهم القدرة على تحقيق الإدراك الذاتي من خلال دمجهم في المجتمع.

---

* Bahgat Korany (ed.), **Arab human Development in the Twenty- First Century: the Primacy of Empowerment**, (Cairo: the American University in Cairo Press, 2014).

*باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

والتمكين هو قلب عملية التحول الديمقراطي ومركز العلاقة بين الأفراد وبين الجماعات الحاكمة والمؤسسات الحاكمة، وهو يعني التفاعل الجيد بين الحكومة والمتأثرين بالسياسات الحكومية من خلال الترشيد والإصلاح الحكومي والانتقال من الإكراه إلى التعاون، وهذا الانتقال يعد من أصعب التحديات التي تواجه الحكومات العربية.

والإطار التحليلي للكتاب يرتكز على أن التنمية هي التمكين خاصة تمكين الطبقة الدنيا، ويتم قياسه بحجم الفرص المتاحة لهم، والتنمية غير مرتبطة بالمستوى المادي فقط فالكرامة والأمن الإنساني بمفهومه الواسع أيضًا يدخل في نطاق التنمية، ويفترض هذا الفصل أن مصدر أزمة التنمية ليس اقتصاديًا فقط، فالاقتصاد السياسي يؤكد على أن الثروة ترتبط دائمًا بالسلطة والأبواب الدوارة، فالاقتصاد السياسي يضع الاقتصاد في سياق أوسع، حيث يعد الاقتصاد والسياسة وجهيْن لعملة واحدة في العديد من الدول العربية، حيث تظهر في تلك الدول "رأسمالية المحاسيب"، فعلى سبيل المثال كان يطلق على ابن عم بشار الأسد في سوريا، أستاذ 5% وهي نسبته على أي عملية تجارية داخلية أو خارجية لسوريا، وكذلك أبناء مبارك ومحاسيبه وهيمنتهم على الاقتصاد والسياسة حيث يتم احتكار السلطة السياسية وخطف الدولة ذاتها لصالحهم، حيث تكون المساحة بين ملكية العام والخاص غير واضحة لتظهر دولة المحسوبية، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، يرى الاقتصاد السياسي أن الأزمة ليست داخلية فقط، بل يترابط الداخلي بالخارجي، فعلى سبيل المثال يعمل العديد من رجال الأعمال كوسطاء للشركات متعددة الجنسيات، وهذا من المفترض به إنعاش الاقتصاديات الداخلية ولكن في بعض الأحيان ما يحدث العكس مع تدخل تلك الشركات في السياسات الاقتصادية للدول.

ويضيف د. بهجت إلى ذلك عمليات سوء التوزيع في الدول العربية، فعلى الرغم من زيادة الموارد المالية لدول الربيع العربي قبل الثورات إلا أننا نلحظ ارتفاعًا في نسب البطالة والفقر في تلك الدول، فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الفقر في مصر لتصل إلى 40% في الوقت الذي ارتفعت نسبة وحدات مكيفات الهواء إلى 15 مرة أزيد من النسبة الموجودة في 2009 وتلك الإحصاءات تنطبق على المنتجعات والكومباوندات، ونفس الأمر ينطبق على السعودية حيث ارتفعت نسبة الفقر إلى 22% من عدد السكان وزادت نسب البطالة بين الشباب إلى 46%، وذلك يظهر مدى سوء الإدارة والتوزيع وسوء السياسات الاقتصادية.

ويرى د. بهجت أن وضع التنمية في الدول العربية وصل إلى حالة من التعقيد بين السياسي والاقتصادي إلى درجة أنه شبهه باللغز، حيث يرى أن معظم الحكومات العربية وصلت إلى أنواع جديدة من التوريث لا تنفصل فيها الملكية العامة عن الملكية الخاصة، حيث تتصرف الحكومات في موارد الدول وثرواتها كيف تشاء لتصل بالدولة لتكون دولة إقطاعية أو كما يطلق عليها المصريون "العزبة"، حيث تمارس الدولة كل أنواع القوى وتطالب بالطاعة التامة والولاء من المجتمع مع احتكار مساحات المجتمع المدني، وللدولة الإقطاعية أو المحسوبية ثلاث خصائص نجدها في معظم الدول العربية وهي:

1- تحجيم مؤسسات الدولة مع تزايد هوس السلطة بالأمن خاصة مع تراجع شرعيتها، فيصبح الشعب مشتبهًا به، لذلك يتوسع النظام في ميزانيته الشخصية والأمنية مما يزيد من هشاشة النظام.
2- لا تستطيع الأنظمة الهشة إدارة الصراع الاجتماعي أو الإثني أو الطائفي، مما يُدخِل المجتمعات في حالة مزمنة من الاستقطاب. فعلى سبيل المثال الاستقطاب المزمن في مصر حول مدنية الدولة.
3- ونتيجة لانتشار التفكك القبلي أو الطائفي، ومع تزايد التمويلات غير الملائمة يؤدي إلى ضعف المؤسسات المدنية وتآكل رأس المال الاجتماعي.

تلك العوامل تعيق قدرة الدولة في التعامل مع التحديات المتزايدة داخليًا وخارجيًا، ومع إصرار السلطة على الأمن أولًا، يصبح الشغل الشاغل لها هو القمع وتأجيل الانفجار الحتمي، وفي نفس الوقت يستمر النظام في استغلال الاقتصاد لمصلحة الحكام،

حيث استمرت تلك الحالة عقودًا في الدول العربية مع تحكم الحكام في الإعلام واستمرار النزعة الأمنية وتهديد الناس بالتفكك الاجتماعي أو سقوط الدول.

وهذا النموذج من السلطوية موجود في كل الدول العربية بالرغم من الاختلافات في النماذج الاقتصادية والهياكل الحكومية والمجتمعية، دون معارضة حقيقية من الأحزاب الضعيفة في الدول أو عدم وجودها على الإطلاق، ونتيجة لانتشار هذا النموذج اهتمت المؤسسات الدولية بمفهوم الحوكمة؛ ولكن الإشكالية كانت في فصله عن السياق السياسي وآثاره.

ولتطبيق إدارة حكومية جيدة يجب ربط مفهوم الحوكمة بالسياسات الحكومية، خاصة مع علاقات القوة مع احتمالية إعادة الهيكلة في الدول العربية خاصة أنها دول جباية وليست دولًا توزيعية أو تنموية أو قانونية بالأساس؛ فنجد أن قطاع الرعاية الاجتماعية ضعيف حتى في دول الخليج العربي ذات الموارد المالية العالية.

ولذلك أكدت ثورات الربيع على ضرورة التغيير وحتميته حيث نادت بالكرامة والعدالة الاجتماعية، وما فعلته تلك الثورات هو إظهار الفجوة الحقيقية بين المحقق على الأرض وبين ما قيل عما تم تحقيقه وبين الاحتمالات التي يمكن تحقيقها، وأظهرت الفجوة بين الشباب والنخبة الحاكمة التي تجاوزت مرحلة الشيخوخة.

وهذا هو وصف السياق العربي لذلك نجد في فصول الكتاب التالية خطوات أساسية على الدول اتباعها من أجل التمكين، وذلك للانطلاق نحو التنمية الحقيقية للشعوب.

ثانيًا: التمكين من أعلى:

يتناول الجزء الثاني أهم أدوات تحقيق التمكين للأفراد من خلال ثلاثة فصول هي: من حكم الحاكم إلى حكم القانون وكتبه د. محمد مالكي أستاذ القانون الدولي بالمغرب، التحول في الإعلام من أداة للحكام إلى أداة للتمكين وكتبته لينا الخطيب مدير مركز كاريجني في بيروت، مكافحة الفساد من الحلقة المفقودة إلى أولوية التنمية وكتبه مصطفى يوسف خواجة متخصص في مؤشرات الفساد.

يركز الجزء الثاني من الكتاب على التمكين من أعلى من مركز صناعة القرارات، وفي السياق العربي الحالي خاصة الدول صاحبة الذراع الأمني القسري التي تحاول دائمًا فرض سيطرتها على مواطنيها من خلال قوانين الطوارئ، فالتمكين في تلك الدول يتطلب علاقة بين الدول ومواطنيها مبنية على حكم القانون وذلك يتطلب نظامًا تشريعيًّا وبرلمانيًّا وأحزابًا سياسية قوية، فالتمكين القانوني يتطلب: أولًا حكم القانون بمعنى أنه لا يوجد أحد فوق القانون، ثانيًا تأسيس علاقة متوازنة بين الحاكم والمحكوم خالية من التهديد والابتزاز بالفوضى.

أما بالنسبة للإعلام، فعادة ما كانت الدول السلطوية ومن أجل الحفاظ على نظمها تقوم بإنشاء مجموعة معقدة من التحالفات والشبكات الإعلامية لتكون صوت السلطوية المفروض على الشعوب خاصة أوقات الانتخابات، ومثل كل المجتمعات يحتاج العالم العربي إعلامًا متوازنًا مستقلًا يظهر التنوع في مصادر المعلومات.

والأداة الثالثة هي مكافحة الفساد، فالفساد الذي يبدأ من أعلى ينتشر في جميع القطاعات وتكون له شرعية مزيفة خاصة مع تحالفاته السياسية، مما يخلق أزمة في العدالة التوزيعية والاجتماعية وبالتالي يتم ترسيخ الفساد في بنية المجتمع ليصبح نظامًا مؤسسًا لينشر ثقافة الفساد ويتغلغل في المجتمع من أعلى إلى أسفل؛ وخسرت الدول العربية نتيجة الفساد ما يقرب من 20 مليارًا إلى 40 مليار دولار في السنة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ولم يتم استعادة إلا 5 مليارات دولار، لذلك فمكافحته هي من أسس عملية التمكين.

ثالثًا: دعم عملية التمكين:

ويركز هذا الجزء على المفاصل الأساسية لتحقيق الأمن الإنساني في سبيل دعم عملية التمكين، وذلك على ثلاثة مفاصل؛ الأول إنهاء استمرارية الفقر: طريق للإصلاح والتمكين وكتبه صبرية الثور محاضر في جامعة صنعاء، حيث ترى الكاتبة أن عدم التمكين هو الفقر والذي يعني التهميش السياسي والاجتماعي للفقراء؛ ولكن عادة ما تكون الإشكالية هي تحديد ما هو الفقر؟ خاصة مع التغييرات الاقتصادية من تغير مستوى الأسعار ومستويات التضخم، وتحاول الكاتبة توفير الإحصاءات الخاصة بالفقر في المنطقة العربية وشرح آثاره خاصة على الشباب والمرأة.

وترى الكاتبة أن هناك سببيْن رئيسيين لفشل مشاريع مكافحة الفقر في المنطقة العربية؛ الأول عدم فعالية التدخل الحكومي خاصة الدعم، حيث إن بدول المحسوبية والولاءات الشخصية عادة ما يحصل على الدعم محاسيب الدول دون وصوله إلى مستحقيه، ويظهر هذا بوضوح في دعم الوقود. الثاني هو التعامل مع الأعراض بدلًا من حل المشكلة في حد ذاتها، فعلى سبيل المثال التركيز على رفع معدلات النمو السنوي بصرف النظر عن وضع التنمية.

والثاني اقتراب جديد لإدارة الصراع وكتبته لويزا حمدوش، وهي مدرس مساعد في جامعة الجزائر، فعادة ما كانت المنطقة العربية ساحة للنزاعات منذ الاستقلال سواء كانت داخلية أو إقليمية أو عالمية، ووصل مستوى النزاعات تلك إلى وضع مزمن ومعقد ومدمر أثر سلبًا على نوعية الحياة التي تقدمها المنطقة إلى مواطنيها خاصة مع زيادة حجم الإنفاق العسكري حتى وصل إلى الضعف عن مستوياته العالمية.

الثالث التحضر، التغيير المناخي والبيئة، وكتبه د. زياد مخامرة أستاذ بجامعة الأدرن، فيعبر عن أن مستويات التلوث والاحتباس الحراري عالية في المنطقة العربية بالرغم من أنها ليست المسبب الرئيس لها مثل الدول الصناعية إلا أن المنطقة من المناطق الأكثر تأثرًا بها على مستوى التصحر أو مستوى تلوث الهواء مما يخفض بالتالي من صحة مواطني المنطقة.

رابعًا: ترسيخ التمكين في الهوية:

وينقسم هذا الجزء إلى فصلين، الأول هو دور التعليم في التنمية المستدامة والأفراد وكتبته د. نجوى فايز أستاذ بجامعة تونس، والثاني عن تشكيل رجال الدين وتأثير الأئمة المثقفين وكتبه د. بكر النجار أستاذ بجامعة البحرين، وحسب رؤية الكتاب فهما عنصران أساسيان في تشكيل هوية المواطن العربي، وبالنسبة للتعليم وهو السبيل الأساسي في زيادة معرفة المجتمع والتي بالتالي تقود إلى المزيد من مشاركة المجتمع السياسية؛ ويشرح الكتاب وضع التعليم في المنطقة، فعلى سبيل المثال شهدت المنطقة تحسنًا ملحوظًا في حجم وانتشار التعليم؛ ولكن شهدت تراجعًا في نوعية التعليم.

أما فيما يتعلق بالتعليم الديني وهو العنصر الأساس في تشكيل الهوية، فيرى الكتاب أنه مهمَل في العديد من دول المنطقة وبعيد عن التقييم والنقد، وعلى مدار العقود الماضية حاولت السلطات الدينية المحافظةُ والحكوماتُ وضعَه تحت سيطرتها بعيدًا عن التطوير والتجديد، فظل التعليم الديني تقليديًا مما أدى إلى تدهوره على مدار السنوات.

خامسًا: مخاض الانتقال من السلطوية: الربيع الطويل من التمكين

وهو الفصل الختامي للكتاب ويستعرض د. بهجت قرني فيه تفاصيل الكتاب وخاصة مساواة التنمية بالتمكين، الذي يعني إتاحة الخيارات الواسعة أمام المواطنين والمجتمع في كافة المستويات، وحاول الكتاب الإجابة على كيف نفعل ذلك؟ فطرح الكتاب خطوات مفتاحية للتمكين وكيفية تطبيقها في المجتمعات العربية، إلا أن د. بهجت قرني يرى أنه ومن أجل البدء في التمكين فيجب توافر ثلاثة عناصر أساسية وهي:

1- تجديد وتفعيل العقد الاجتماعي: ويعني تأسيس عقد اجتماعي جديد يعيد توزيع السلطة ويعيد تشكيل المجتمع وإعطاء المساحة لإنعاش المجال العام وذلك من خلال تأسيس حكم القانون، وتوفير إعلام نزيه يعد أداة للديمقراطية لزيادة الوعي والتشبيك بين أفراد المجتمع وليس أداة للسلطة لتغييب المجتمع.

2- تقليل المظالم وعدم المساواة الاجتماعية: فيتناقض كل من الفقر وعدم المساواة مع التمكين، ويمكن التخفيف من حدة الفقر ومن ثم القضاء عليه من خلال تأسيس عقد اجتماعي جديد يستبعد الخمول والكسل ويمكِّن الأفراد.

3- مواجهة مصاعب الحياة اليومية: ومن المعروف أن وضع الأمن الإنساني الأوسع في المنطقة العربية به خلل جم، لذلك فتوفير بيئة نظيفة وتعليم جيد يسهمان في توفير أفراد أصحاء قادرين على تحديد هويتهم وتطوير فكرهم النقدي.

وفي البدء وقبل كل تلك الخطوات تقع الديمقراطية في قلب التمكين، فالأخير يحتاج قضاءً على الاستبداد وتحقيق علاقة متوازنة بين المواطنين والحكام، فتركيز الدول العربية على الحالة الأمنية العسكرية على حساب الخدمات العامة والأمن الإنساني بمفهومه الواسع أدى إلى تدهور وضع التنمية ونوعية الحياة التي يعيشها الناس في المنطقة العربية، مما أدى إلى فساد كامن وفقر وبطالة وعدم مساواة.

فعادة ما تدير الأنظمة العربية الدول كإقطاعيات خاصة لحساب النخبة الحاكمة معتمدين على المحسوبية والولاءات الشخصية بدلًا من الكفاءة، وأدت تلك السياسة في بعض الدول إلى فشلها، ويضع د. بهجت قرني عدة خطوات وأمثلة لحالات الانتقال الديمقراطي منها حكم القانون، وترسيخ مبادئ موضوعية في صناعة القرار، وإعلام نزيه، وإدارة فعالة للنزاعات.

والقراءة في هذا الكتاب ذات أهمية لسببين؛ الأول اهتمام الكتاب بتقديم اقتراب نقدي للاقتصاد السياسي في الدول العربية قبل اندلاع الثورات على نحو يستدعي الأبعاد الثقافية والاجتماعية القيمية مثل الهوية وغيرها، في تحليل العلاقة ما بين الاقتصادي والسياسي في السياق العربي، وهو اقتراب جديد في معالجة قضايا الاقتصاد السياسي مقارنة بأدبيات سابقة عن الاقتصاد السياسي للمنطقة العربية، وهو اقتراب يواكب الجديد في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي باعتباره مجالًا علميًا مستقلًا أو مجالًا متفرعًا عن نظرية العلاقات الدولية.

السبب الثاني، أن هذا الكتاب يتضمن تقييمًا لحالة الاقتصاد السياسي للمنطقة العربية قبل وأثناء الثورات، وذلك لاستغراق الكتاب أكثر من ثلاث سنوات في مرحلة الإعداد، وكان من المفترض نشره بعد ذلك بعام في 2012؛ ولكن تم نشره في 2014 بعد تحديث بياناته والتحليلات الواردة فيه كما أشار د. بهجت في مقدمته.

ومن ثم تتحدد أهمية الكتاب على ضوء ما آل إليه وضع الاقتصاد السياسي للثورات العربية والثورات المضادة الآن، فما حال مؤشرات الكتاب بالوضع الحالي؟، و ما حال مقترحات الكتاب في ظل الوضع الحالي خاصة مع ارتباط التمكين بشكل أساسي بسياسات الحكومات العربية، والتي تدعي أنها تمر بمراحل انتقال، فهل هذا الانتقال يتضمن التمكين أم يتضمن الحرب على الإرهاب؟ فقد ودفعت الثورات المضادة الشعوب إلى التطلع إلى الانتقال الحقيقي للديمقراطية، حيث وأوصلت حالة الهوس الأمني العسكري بعض الدول لساحة للحروب الأهلية، وأخري إلى تصعيد القوى العسكرية على سدة الحكم، وضع الشعوب إلى حالة من الرفض التام لما هو مطروح الآن على الصعيد العربي، فمن أجل تطبيق خطوات ذلك الكتاب لابد من التغلب على الثورات المضادة وإعادة مسار الثورات إلى منطقة الانتقال الديمقراطي، ومن ثم البدء في خطوات الإصلاح، فالثورات المضادة والنظم السلطوية ليس من أهدافها تمكين الشعوب أو تحقيق تنمية حقيقية، بل هي وكما ذكرها الكتاب مرارًا دول محسوبية أمنية إقطاعية قائمة على الجباية.

وعلى ضوء كل ما سبق عن محتوي الكتاب فإن غلافه المصمم عن صورة لمسجد الشيخ زايد بأبوظبي بالإمارات يطرح العديد من التساؤلات حول مغزاه ودلالاته بالنسبة لاقتراب الكتاب وأهدافه: إن التمكين من أجل التنمية لا ينفصل عن الذات والهوية.

******